

# النَّظْمُ الْوُفِيُّ

فِي

## الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ

مُلَخَّصَ نَظْمِي لِكِتَابِ قُرَّةِ الْعَيْنِ فِي الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ

تَأَلَّفَ

الْعَلَّامَةُ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَّانِي

نَظَّمَهُ

أَبُو هَيْسَلٍ أَنُورُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَضْلِيُّ

النَّظْمُ الْوُفِيُّ

فِي

الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ

مُلَخَّصَ نَظْمِي لِكِتَابِ قُرَّةِ الْعَيْنِ فِي الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ

تَأَلَّفَ

الْعَلَّامَةُ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَّانِي

نَظَّمَهُ

أَبُو هَيْسَلٍ أُنُورِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَضْلِيِّ

ح أنور عبدالله عبدالرحمن الفضفري ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفضفري، أنور عبدالله عبدالرحمن

النظم الوفي في الفقه الشافعي - الرياض، ١٤٣٤

ص: ١١٢؛ سم: ٢٤×١٧

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٣٢-٢٠-٠

١- الفقه الشافعي أ. العنوان

١٤٣٤/٦٠٨٧

ديوي: ٢٥٨،٣

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٦٠٨٧

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٣٢-٢٠-٠

مُحْفَوظَةٌ  
جَمِيعُ حَقُوقِ

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

دار الصمعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السعودي، شارع السعودي العام - الرياض

ص.ب: ٤٩٦٧ / الرمز البريدي: ١١٤١٢ هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥، ٤٢٥١٤٥٩ فاكس: ٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com

دار الصمعي للنشر والتوزيع

## تقديم

فضيلة الشيخ الدكتور أحمد علي محمد المقرمي المدني

شيخ الحلقة العلمية لمذهب الإمام الشافعي في المسجد النبوي الشريف.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الخلق من عدم، وعلم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد وآله الكرام، وبعد، فإن من أعظم العلوم التفقه في الدين، وهو من أوجب الواجبات في التحصيل والتأليف، لذا درج علماء الإسلام في توضيحه وتبيين مسائله جيلاً بعد جيل، حتى أضحي يانعاً يؤتي أكله كل حين لمن بحث عنه وطلبه، وإن الفقه قد حظي بالعناية الكبرى والرعاية القصوى حتى نضج ورسخ مذهب الإمام الشافعي خاصة وباقي المذاهب عامة. وإن من جليل كتب المذهب كتاب قرة العين للعلامة زين الدين المليباري، فهو عمدة في المذهب لكثير من بلدان الإسلام ومعادل الشافعية، وهو بداية لمن أراد النهل من هذا المعين، ومما زاده جمالاً وجلالاً ومهابة نظم الشيخ الفذ: أبي سهيل أنور عبد الله الفضفري.

فقد أتى على جل مسائله، وذيلها بالزيادات والإيضاحات الرائعة، التي تدل على علو كعبه وطول باعه ورسوخ قدمه في الفقه الشافعي، ونرجو منه ومن علماء المسلمين المزيد والمزيد حتى يصبح الفقه شائعاً... وإني لأرجو أن ينفع الله به كما نفع بأصله، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

قاله بقمه ورسمه بقلمه: الفقير إلى الله تعالى، أحمد علي محمد المقرمي ثم

المدني، مدرس الفقه الشافعي في المسجد النبوي الشريف.

١٠ / محرم / ١٤٣٢ هـ.

التوقيع

الختم الرسمي

## نبذة عن مؤلف قرة العين

هو الشيخ العلامة المؤرخ أحمد زين الدين ابن القاضي العلامة محمد الغزالي ابن الشيخ الإمام زين الدين المخدوم الكبير ابن الشيخ القاضي علي بن الشيخ القاضي أحمد المعبري الفناني المليباري رحمهم الله تعالى، من أبرز علماء آل مخدوم المشهورة في بلاد الهند، المستوطنة بمدينة فناني وما حولها في جنوب الهند منذ القرن التاسع الهجري. ويرى بعض المؤرخين انتماءها إلى معبر باليمن، وكانت لهذه القبيلة مكانتها السامية ومآثرها الراقية في مجال نشر العلوم وقيادة المسلمين في شتى أمورهم.

ولد رحمه الله بقرية جومبال من ضلع كنور كيرلا سنة ٩٣٨هـ، ونشأ بها، وأخذ العلم عن والده الكريم وعمه العلامة الشيخ عبد العزيز المعبري وغيرهما، ثم توجه إلى البلد الحرام حاجاً، فأقام هناك رمناً ليلتقي بعلمائها ويستفيد منهم ويستفتيهم، فمن مشايخه البارزين:

- ١- شيخ الإسلام وخاتمة المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي صاحب تحفة المحتاج شرح المنهاج.
- ٢- الإمام مفتي الحجاز واليمن وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد.
- ٣- الشيخ عز الدين عبد العزيز الزمزمي.
- ٤- الشيخ المفتي عبد الرحمن الصفوي.
- ٥- الشيخ زين العابدين أبو المكارم محمد بن أبي الحسن الصديق البكري.
- ٦- الشيخ محمد بن أحمد الرملي صاحب نهاية المحتاج شرح المنهاج.
- ٧- الشيخ محمد الخطيب الشربيني صاحب مغني المحتاج شرح المنهاج.
- ٨- الشيخ عبد الله بن عمر با مخزومة، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

ثم عاد إلى الهند وقام بنشر العلوم وقيادة المسلمين، فأقام مدرساً نحو أربعين سنة في الجامع الكبير الواقع بمدينة بناني، والذي بناه جده الشيخ زين الدين المخدوم الكبير الأول، والذي كان أكبر مركز علمي في جنوب الهند، يأوي إليه الآلاف من طلبة العلم والعلماء، من أنحاء الهند وخارجها. ويرى عدد من المؤرخين أنه في هذه المدة قد قدم إليه شيخه الشيخ ابن حجر الهيتمي رحمه الله زائراً، وأفتى في بعض المسائل هناك.

وترك الشيخ زين الدين رحمه الله ثروة علمية حافلة تشهد بعميق علمه وإتقانه، ورشاد قيادته للمسلمين، كما أنه اكتسب جماً غفيراً من العلماء تلامذة له من الهند وخارجها، فمن مؤلفاته القيمة:

- ١- إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد
- ٢- تحفة المجاهدين في بعض أخبار البرتغاليين، يعتبر أول مؤلف رسمي في تاريخ كيرلا
- ٣- إحكام أحكام النكاح
- ٤- الأجوبة العجيبة عن الأسئلة الغريبة
- ٥- المنهج الواضح شرح أحكام النكاح
- ٦- الجواهر في عقوبة أهل الكبائر
- ٧- الفتاوى الهندية

٨- قرّة العين بمهمات الدين وشرحه فتح المعين في الفقه الشافعي.

وهذا الكتاب له مكان مرموق من بين كتب الشافعية، فقد أدرج في المنهج الدراسي في شتى الجامعات الإسلامية، ويدرس في مختلف البلاد من الهند ومصر والحجاز وبغداد وسريلانكا وغيرها. وقد اعتنى العلماء بخدمته شرحاً وتحشية، يبلغ عدد الحواشي عليه نحو عشر حواشٍ، من أشهرها:

١ - إعانة الطالبين للشيخ السيد أبي بكر بن السيد محمد شطا الدميالي

المكي..

٢ - ترشيح المستفيدين للشيخ السيد علوي السيد أحمد السقاف.

ولكني لم أطلع على أحد نظم هذا المتن القيم، رغم أن المتون العلمية في كل فن كانت مطرحة عناية بالنظم والشرح قديماً وحديثاً، ولعل ذلك لعدم شهرته أو انقطاعه عنا، كما أنني لم أطلع على أحد نظم عليهم الفرائض من علماء كبرالا المهرة الذين اشتهرت مآثرهم العلمية وجلت خدماتهم الأدبية. اختلف المؤرخون في تاريخ وفاة الشيخ زين الدين رحمه الله، فيقال إنه في سنة ٩٨٧هـ أو سنة ٩٩١هـ أو سنة ١٠٢٨هـ، ودفن في قرية جومبال التي كانت مهبط رأسه، بمدفن الجامع الشهير باسم كنجي بلي رحمه الله رحمة واسعة ونفعنا بعلمه.

## نبذة عن المؤلف

### اسمه ومولده ونسبه:

هو أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري، ولد بقرية بدینجات مري ضاحية (فضفر) كيرالا، في عام ١٣٧٩هـ.

وهو من عائلة (الفضفري) المشهورة في ولاية كيرالا من الهند، منبع لكثير من العلماء، مثل والده الشيخ عبد الرحمن الفضفري وجدوده الشيخ عبد القادر الفضفري والشيخ يوسف الفضفري.

وأصل هذه الكلمة (الفضفري) نسبة إلى قرية (فضفر) ناحية مالابورم من كيرالا، نزل بها أحد أجداده، فنسب إليها هو وذريته، وهي تنتسب إلى الوفد القادمين من اليمن للدعوة إلى الهند في القرن الثاني الهجري.

### دراسته ومؤهلاته العلمية:

أخذ العلم بقريته إلى مرحلة الدراسة الثانوية، ثم اتجه إلى التخصص في الشريعة واللغة والأدب، ودرس على كثير من طلاب والده.

وأتم علوم العربية من نحو وصرف وأدب وبلاغة وعروض وقواف وخط وغيرها، وتمكن من الفقه وأصوله والتفسير وأصوله وأخذ علم الحديث والعقيدة، والمنطق والفلسفة وغيرها مما كانت متداولة بين مشايخ الهند، ودرس لغات مختلفة.

نال الشهادة العليا للدراسة الإسلامية من جامعة الباقيات الصالحات الأهلية، وذلك بالتقدير الأول، وشهادة متوسطة لدرجة (أفضل العلماء) من جامعة كاليكوت الحكومية.

### شيوخه في طلب العلم:

من شيوخه أخوه الشيخ محمد سالم بن عبد الرحمن الفضفري والشيخ العلامة كنيات أحمد مسليار، والشيخ محيي الدين كوتي الوليلي والشيخ أوك عبد الرحمن الأوركمي، والشيخ عبد الرحمن البانايكولمي، والشيخ السيد عبد الجبار الباقوي والشيخ كمال الدين الباقوي رحمهم الله. ومنهم أيضاً الشيخ سعيد علي الباقوي وهو زوج أخته، والشيخ زين العابدين الباقوي، والشيخ يعقوب القاسمي وغيرهم حفظهم الله.

### عمله:

بعد نيل الشهادة العليا عام ١٩٨٤م أخذ في التدريس، فعين مدرساً ثم عميداً للكلية الإسلامية معونة الإسلام بمدينة (بوناني) كيرالا، حتى قدم إلى المملكة العربية السعودية عام ١٤١٤هـ ولم يزل بها بمدينة الرياض مشغلاً بالعلوم إفادة واستفادة. ويتولى منصب الأمين العام للجنة الإدارية للمجمع الإسلامي العلمي الفضفري الواقع بقريته، لذكرى والده. كما يتولى منصب القاضي الشرعي في القرى المجاورة لقريته.

### مؤلفاته:

ألف عدداً من المؤلفات العلمية النافعة إن شاء الله تعالى.. منها:

- ١- الشيخ عبد القادر الفضفري وخدمته للغة والأدب، وهو دراسة وبحث أجري بإذن من وزارة تنمية القوى البشرية التابعة للحكومة الهندية.
- ٢- روائح الزهور وفوائح العطور، وهو ديوان لوالده الشيخ عبد الرحمن الفضفري رحمه الله.

- ٣- شرح المنظومة الفضفرية في القواعد الفقهية، مشتملة على (١٤٤) بيتاً وشرح موجز.
- ٤- القلائد الجلية في القواعد الأصولية، تشتمل على (٧٧٧) بيتاً وتعليقات.
- ٥- النظم الجلي في الفقه الحنبلي، يشتمل على (٨٨٨) بيتاً وتعليقات.
- ٦- لامية الحلية، ملخص نظمي لحلية طالب العلم للشيخ بكر أبو زيد رحمه الله، عدد أبياتها (٢٧٠) بيتاً.
- ٧- رسالة لطيفة في الاستثناءات اللغوية، تشتمل على (٤٤) قاعدة واستثناءاتها.
- ٨- الشرح الثري في ثلاثيات الفضفري في لطائف القواعد النحوية، تشتمل على (١٨٠) بيتاً مع شرح.
- ٩- مؤلف في مناسك الحج والعمرة، بلغة (ملياً لم).
- ١٠- ترجمة وتفسير للقرآن الكريم موجزاً، بلغة (أردو).
- ١١- النظم الوفي في الفقه الشافعي، يشتمل على (٩٩٩) بيتاً وتعليقات.
- ١٢- المائوية الفضفرية في المسائل الفرضية، نظم في المواريث يشتمل على (١٠١) بيتاً.
- ١٣- مؤلف في المواريث وتطبيقاتها بلغة (ملياً لم).
- ١٤- قصائد كثيرة باللغة العربية وملياً لم.

## بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا  
 ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ أَبَدًا  
 وَإِلَيْهِ وَصَّحِبِهِ الْأَعْوَانِ  
 وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ قَدْ احْتَوَتْ  
 مُؤَلَّفَ الْقُرْمِ الْإِمَامِ الْعَبْقَرِيِّ  
 فِي مَذْهَبِ الْحَبْرِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ  
 مَتْنٌ رَزِينٌ حَافِلٌ قَدْ احْتَوَى  
 مُلَيِّبًا لِحَاجَةِ الْأَزْمَانِ  
 قُرَّةَ عَيْنٍ كَاسِمِهِ، مُزْدَهَرًا  
 نَظَّمْتُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ  
 مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَهْمِ مِنْهُ مَعَ  
 وَمِنْ حَوَاشِيهِ، كَتَعْرِيفَاتِ  
 مُلْتَزِمًا بِغَايَةِ الْإِيْجَازِ  
 قَصْدِي بِهِ تَقْرِيْبُ فَهْمِ مَا أَتَى  
 أَرْجُو مِنَ الرَّحْمَنِ نَفْعَهُ الْأَعَمَّ  
 وَأَنْ يَمُنَّ بِالْقَبُولِ وَالْجَزَا  
 وَأَنْ تَقَرَّ فِي غَدٍ أَيْ بِالنَّظَرِ

لَوْلَا هُدَاؤُهُ مَا اهْتَدَيْنَا أَنَا  
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ أُعْنِي أَحْمَدًا  
 الْفَائِزِينَ بِرِضَا الرَّحْمَنِ  
 عَلَى الَّتِي فِي (قُرَّةِ الْعَيْنِ) أَتَتْ  
 يُسَمَّى بِزَيْنِ الدِّينِ ثُمَّ الْمَعْبَرِي  
 يَأْنِي مِنَ الْفِقْهِ بِنَهْجٍ رَائِعٍ  
 بِشَرْحِهِ فَقْهًا بِأَعْلَى مُسْتَوَى  
 وَمُرُوبًا غَلِيلَ مَنْ يُعَانِي  
 فِي قَلْبِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ دُونِ مِرَا  
 سَهْلَ الْمَنَالِ، لَذَّةَ لِلنَّائِلِ  
 زِيَادَةً مِنْ شَرْحِهِ مِمَّا تَفَعَّ  
 وَبَعْضِ أَبْوَابِ وَتَقْدِيرَاتِ  
 مُحْتَبَأً عَنْ وَسْمَةِ الْأَلْفَازِ  
 وَحَفْظِهِ سَهْلًا كَمَا يَرْضَى فَتَى  
 لِلأَذْكِيَا مِمَّنْ وَعَى وَمَنْ أَلَمَ  
 مِنْ فَضْلِهِ، وَفَضْلُهُ لَنْ يُحْجَزَا  
 لَوَجْهِهِ عَيْنِي غَدُورًا وَبُكَرًا

## كتاب الصلاة

وكل مسلم مكلف طهر<sup>(١)</sup> مكتوبة خمس عليه تستقر  
 مخرجها<sup>(٢)</sup> عن وقت جمع يقتل إن لم يتب حداً<sup>(٣)</sup> على ما ينقل  
 يُبادر القضاء حتماً إن تفت من دون عذر، وبندب إن ثبت<sup>(٤)</sup>  
 وسن تقدم لما فاتت على حاضرة، فإن يخف فوتاً فلا<sup>(٥)</sup>  
 وذو صيباً<sup>(٦)</sup> ميمز سبعا أتم يؤمر بالصلاة، ذا الحكم انحتم  
 وبعد عشر عزروا ضرباً على ترك، كصوم إن أطاقوا، فاعديلا  
 أول واجب على الآباء أن يُعلموا عن النبي المؤتمن  
 بأنه في مكة المولود والـ مبعوث، في طيبة دفنه حصل

## فصل في شروط الصلاة

شروطها خمس: طهارة عن الـ أحداث والأنجاس ستر للمحل<sup>(٧)</sup>

(١) خرج بذلك نحو الحائض، وكذلك الصبي والمجنون والمغص عليه، والسكران بلا تعدد، فلا تجب الصلاة عليهم.

(٢) أي مخرج الصلاة عن وقت جمعها، مثلاً: من لم يصل الظهر حتى دخل وقت المغرب استحق القتل، ولا يقتل قبل ذلك؛ لاحتمال أنه جمع لعذر؛ لأن وقت العصر وقت للظهر إذا جمعت جمع تأخير.

(٣) حداً أي لا كفراً، ولذلك يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين. وأما من تركها جاحداً لوجوبها فهو كافر مرتد، يقتل كفراً، ولا يجب شيء من ذلك.

(٤) أي ثبت العذر.

(٥) أي فإذا خشي فوت الحاضرة فلا تقدم الفائتة عليها.

(٦) يشمل الذكر والأنثى.

(٧) أي محل السترة، وهو العورة المعتبرة في الصلاة.

دُخُولُ وَقْتِهَا، وَأَنْ يَسْتَقْبِلَا لِقَيْلَةٍ، كُلُّ أَتَى مُفَصَّلاً

الشرط الأول: الطهارة عن الحدث وهي الوضوء والغسل

الطهرُ شرعاً: رفعُ منعٍ قد حصلَ  
فالأوَّلُ الوُضُوءُ، باستعمالِ ما<sup>(١)</sup>  
لَهُ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ: مَا مُطْلَقٌ  
بِلا مُغَيِّرٍ، ولا مَا يَمْنَعُ  
هَذَا الْمَبْتَلَى بِدَوْمِ الْحَدَثِ  
بِحَدَثٍ أَوْ نَجَسٍ كَمَا يُقَالُ  
بَيَّةٌ فِي كُلِّ عُضْوٍ عَلِمَا  
وَالْجَرِيُّ فِي أَعْضَائِهِ الْمُحَقَّقُ  
وُضُوءُهُ، دُخُولُ وَقْتٍ يَتَّبِعُ  
مِثْلَ اسْتِحَاضَةٍ وَدَرٍّ الْخَبَثِ

الماء المطلق

تَعْنِي مَاءٌ مُطْلَقٌ: مَا وَقَعَا  
وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلاً إِنْ كَانَ قَلٌّ  
تَغْيِيراً يَكْثُرُ مِنْ خِلْطٍ طَهَّرَ  
تَغْيِيراً بِنَجَسٍ يَضُرُّ فِي  
بِهِ اسْمُ مَاءٍ دُونَ قَيْدِ سُمِّيَاً  
فِي حَدَثٍ وَنَجَسٍ، وَلَمْ يَتَلَّ  
إِنْ كَانَ يَسْتَعْنِي، كَحَبٍّ وَثَمَرٍ  
مَاءٍ، وَلَوْ كَانَ كَثِيراً، فَاعْرِفِ<sup>(٢)</sup>

(١) ما: أصله ماء، قصر للضرورة الشعرية، وذلك جائز، وكذلك في مواضع من النظم. ثم

المراد بالأول: الطهارة عن الحدث أي الأصغر كما هو واضح.

(٢) يلاحظ: أن الماء المطلق الذي يتعين للطهارة له شروط:

١- أن لا يكون مستعملاً في رفع حدث، أو إزالة نجس، إن كان الماء قليلاً، وهو ما دون القلتين.

٢- أن لا يكون متغيراً بخليط تغيراً كثيراً بحيث يزيل اسم الماء عنه، إذا كان الماء يستغني عن ذلك الخليط، فالماء المتغير بالمخالطة إن لم يمكن صون الماء عنه طهور، وهذا معنى قولهم: إن لم يستغن عنه، وذلك كالتغير بشيء في مقر الماء كالطحلب، فلا يضر التغير به.

## فروض الوضوء

وَسَيِّئَةٌ فَرُوضُهُ، فَالْأَوَّلُ	نَيْتُهُ مَقْرُونَةٌ مَا يُغْسَلُ
مِنْ أَوَّلِ الْوَجْهِ، وَغَسَلُهُ يُرَى	ثَانِيَهَا، وَحَدُّهُ تَحَرُّرًا
مَا بَيْنَ مَنبِتِ لَشَعْرِ رَأْسِهِ	لِمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ طَوْلًا أَحْصَاهُ
وَعَرْضُهُ: مِنْ أُذُنٍ لِلْأُخْرَى	فَكُلُّ مَا فِيهِ يَغْسَلُ أُخْرَى <sup>(١)</sup>
غَسَلَ الْيَدَيْنِ مَعَ مِرْفَقَيْنِ	ذَا ثَالِثُ الْفُرُوضِ دُونَ مَيْنِ
وَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ - ذَا رَابِعُ	وَوَسَلَ رِجْلَيْهِ لَهُ يُتَابِعُ <sup>(٢)</sup>
مَعَ كَامِلِ الْكَعْبَيْنِ - هَذَا خَامِسُ	تَرْتِيبُهُ - كَمَا أَتَى - ذَا سَادِسُ

## سنن الوضوء

مِنْ سُنَنِ: تَسْمِيَةٌ فِي أَوَّلِ	وَوَسَلَ كَفَّيْهِ، سِوَاكَ فَاغْشَلِ
بِخَشْنٍ، وَلِصَلَاةٍ يُنْدَبُ	وَفِي مَوَاضِعٍ كَذَاكَ يُطْلَبُ <sup>(٣)</sup>

والفرق بين المخالطة والمجاورة: أن المخالطة تكون باغتيال الشيء في الماء، كالنغير

الحاصل بالطبخ، والمجاورة تكون بدون اغتيال الشيء، كخشب ألقى في الماء، فتغير.

٣- أن لا يكون الماء متنجساً، فالماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير، والماء الكثير يتنجس بالتغير، ولو كان التغير يسيراً. وهذه الأمور تعلم من النظم، والماء الكثير قلتان فأكثر، والقلتان: ما يملأ حفرة مقدارها ذراع وربيع طويلاً وعرضاً وعمقاً إذا كانت مربعة، وقدر ذلك بـ ٢٢٠ لتراً تقريباً.

(١) فيجب غسل الظاهر والباطن من كل شعور الوجه إلا اللحية والعارض الكثيفين، فيجب غسل ظاهرهما، ويسن غسل باطنهما بالتخليل.

(٢) له: أي لمسح الرأس، فيكون غسل الرجلين بعد مسح الرأس.

(٣) مثلاً: لقراءة القرآن أو الحديث أو العلوم الشرعية، ولكل صلاة، وعند تغير قم، ودخول مسجد ومنزل وعند الاحتضار وغير ذلك.

مَضْمُضَةٌ مِنْهَا وَالْأَسْتِنْشَاقُ      ذَا بِلَالٍ غُرْفٍ يُشْتَقُّ<sup>(١)</sup>  
 وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ وَالْأُذُنِ      وَالذَّلْكُ وَالتَّحْلِيلُ أَيْضاً، فَاعْتَنِ  
 إِطَالَةَ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ      تَلْيُثُّهُ، الْوِلَاءُ لِلتَّكْمِيلِ  
 تَيَّامُنٌ، تَعَهُدُ الْمَعَاطِفِ      تَوَجُّهُ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّرْكُ لِلْمَنَاشِفِ  
 تَرَكُ كَلَامٍ، شَرِبُهُ مِنْ فَضْلٍ<sup>(٣)</sup>      شَهَادَتَانِ بَعْدَهُ مِنْ فَضْلٍ<sup>(٤)</sup>  
 تَنْبِيهِ:

وَلْيُقْتَصِرْ حَتْمًا عَلَى مَا انْحَتَمَا      لَضَبِقِ وَقْتٍ أَوْ لِقَلْبَةٍ لَمَّا  
 وَذَاكَ نَدْبٌ إِنْ يَكُنْ لِيُدْرِكََا      جَمَاعَةً لَمْ يَرْجُ أُخْرَى مُدْرِكََا  
 نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ، وَمَا يَحْرَمُ بِهَا

يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ مِنْ تَيَقُّنٍ      خُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ مَا عَدَا الْمَنِيَّ<sup>(٥)</sup>  
 أَيْ مِنْ سَبِيلِ الْحَيِّ حَتَّى مَا نَدَرَ      كَمَثَلِ بَاسُورٍ وَدُودٍ وَحَجَرٍ  
 وَمِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ إِلَّا قَاعِدَا      مُمَكَّنَا مَقْعَدَهُ وَرَاقِدَا  
 وَمِنْ فَرْجِ آدَمِيٍّ أَوْ مَحَلٍّ      مَقْطُوعِهِ بِيْظَنِ كَفٍّ لَمْ يَحُلْ<sup>(٦)</sup>  
 وَبِالتَّقَاءِ ذَكَرٍ وَأُنْثَى      بِيْشْرَةٍ مَعَ كِبَرٍ - لَا خُنْثَى -  
 مِنْ دُونِ مَحْرَمِيَّةٍ أَيْ مِنْ نَسَبٍ      أَوْ مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نِصَاهُرٍ صَحْبٍ

(١) أي: يسن، فيتمضمض ويستنشق من كل غرفة.

(٢) أي: استقبال القبلة.

(٣) أي: من فضل الوضوء، أي: بقية ماء الوضوء، هذا إن لم يكن صالماً كما هو واضح.

(٤) أي من السنة. ففي الكلام جناس تام.

(٥) أي: مني نفسه، فلا ينقض الوضوء.

(٦) يعني بدون حائل.

وَتَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَالطَّوَّافَ وَالسَّـُ  
جُودَ وَالْمَصْحَفَ مِنْ حَمَلٍ وَمَسٍّ<sup>(١)</sup>  
فائدة:

يُسْتَصَحَبُ الْيَقِينُ طَهْرًا وَحَدَثٌ      فَلَمْ يَزُلْ بظنٍّ ضِدٌّ إِنْ حَدَثَ<sup>(١)</sup>

### الغسل وموجبه

الْغُسْلُ شَرْعًا: سَيَّلَانُ الْمَا عَلَى      جَمِيعِ جَسْمٍ مَعَ قَصْدٍ<sup>(٢)</sup> أَوَّلًا  
مُوجِبُ غُسْلٍ سِتَّةٌ: خُرُوجُ      مَنِيٍّ أَوَّلُ<sup>(٣)</sup> وَالْوُلُوجُ  
لِحَشْفَةِ فَرْجٍ، وَحَيْضٌ وَنَفَا      سٌ وَوِلَادَةٌ وَلَوْ يُلْفَى صَفَا<sup>(٤)</sup>  
وَمَوْتُ مُسْلِمٍ سِوَى الشَّهِيدِ فِي      قِتَالٍ كُفَّارٍ، فَنَعَمَ مَا اكْتَفَى

### الحيض والنفاس والاستحاضة

الْحَيْضُ حَدُّهُ: دَمٌ يُرْجِي الرَّجْمَ      مِنْ قَعْرِهِ فِي زَمَنِ لَهُ عِلْمٌ  
أَقْلُ سَنٍ: تِسْعَةُ قَمَرِيَّةٍ      أَقْلُ مَدَّةٍ: فَيَوْمٌ لَيْلَةٌ<sup>(٥)</sup>  
أَكْثَرُ حَيْضٍ وَأَقْلُ طَهْرٍ:      خَمْسَةُ عَشَرَ، ذَاكَ نِصْفُ شَهْرٍ  
أَمَّا النِّفَاسُ فَدَمُ الْحَيْضِ اجْتَمَعَ      فِي رَجَمٍ<sup>(٦)</sup>، وَمِنْ فَرَاغِهِ طَلَعُ

(١) أي: إن حدث الظن، مثلاً من يقن الطهارة وظن انتقاضها فلا وضوء عليه، وبذلك يعلم المراد من الشك في قولهم "اليقين لا يزول بالشك" فهو ما يشمل الظن، و "حدث" الأول منصوب بالعطف، ووقف عليه بالسكون على لغة ربعية، ثم لا يخفى أن في البيت جناساً تاماً.

(٢) مع قصد: أي مع نية.

(٣) احتراز بذلك ما لو استدخل المني بعد خروجه، ثم خرج ثانياً، فلا غسل.

(٤) أي: ولو لم ير الدم، فالولادة من حيث هي موجبة للغسل.

(٥) يعني: يوم وليلة، فليلة معطوفة بمحذوف العاطف، وهو واضح.

(٦) يعني: أيام الحمل، كما يدل عليه: "من فراغه".

وَلَحْظَةٌ أَقْلُ، وَالسُّتُونَا      أَكْثَرُ، وَالْغَالِبُ أَرْبَعُونَا  
سَوَاهُمَا اسْتِحَاضَةٌ، لَا تَمْنَعُ      مَا يَمْنَعُ الْحَيْضُ، بِهَا تُسْتَمْتَعُ<sup>(١)</sup>

### فروض الغسل وسننه

وَالْفَرَضُ: نِيَّةٌ بِقَرْنِ أَوَّلٍ،      تَعْمِيمٌ كُلِّ جِسْمِهِ غُسْلًا يَلِي  
مِنْ شَعْرٍ وَظْفَرٍ وَشُقَقٍ      لَكِنْ كَفَى ظَنُّ عَمُومٍ، فَارْفَقِ  
وَسُنٌّ - كَالْوُضوءِ - فِيهِ بَسْمَلَةٌ      وَمَضْمَضٌ اسْتِنْشِقُ تَوَضُّأُ أَوَّلُهُ  
تَعَهُدٌ، تَثْلِيثٌ، اسْتِقْبَالُ الْوُضوءِ      وَلَاءٌ، ثُمَّ لِلشَّهَادَتَيْنِ قُلُوبُ  
وَتَرْكُ تَنْشِيفِ كَلَامٍ فِيهِ، أَوْ      غُسْلُ بَمَاءٍ رَاكِدٍ كَمَا رَأَوْا  
جَازَ تَكْشُفٌ لَهُ<sup>(٢)</sup> فِي خَلْوَةٍ      أَوْ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَأْتُمُوا بِالرُّؤْيَا

### ما يحرم على الجنب والحائض والنفساء

يَحْرُمُ مِنْ جَنَابَةٍ مَا قَدْ حُظِرَ      لِمُحْدِثٍ، وَمُكْتَبُهُ، لَا أَنْ يَمُرَّ  
فِي مَسْجِدٍ، قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ      بِقَصْدِهِ، حَتَّى عَلَى الصَّبِيَانِ<sup>(٣)</sup>  
وَكُلُّ هَذَا وَصِيَامٌ حَرُمًا      بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ أَيْضًا، فَاعْلَمَا  
عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ لِلصِّيَامِ      لَكِنْ قَضَا الصَّلَاةِ مِنْ حَرَامٍ

### التيمم

تَيَمُّمٌ: إِصْبَالُ تُرْبٍ قَدْ طَهُرَ      لِلوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ - حَذُّهُ ظَهَرُ  
فَذَلِكَ طَهُرُ الْحَدَّثَيْنِ إِنْ عُدِمَ      مَاءٌ، كَذَا تَعَذُّرٌ مِنْهُ عُلِمَ

(١) - بها: أي بالمستحاضة، تستمتع أي جوازاً.

(٢) أي للغسل.

(٣) فلو أجنب صبي بالإيلاج لا يجوز له قراءة القرآن وحمله إلا لأجل الدراسة، فيجوز حمله.

مِنْ شَرْطِهِ الطَّهَرُ لَهُ<sup>(١)</sup> وَالنَّقْلُ<sup>(٢)</sup> وَالْأَنْتِ  
فَرَوْضُهُ: النِّيَّةُ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ الْمَسْحُ لِلْ—  
تَرْتِيئِهِ، وَسُنَّ مَا قَدْ أَمَكْنَا  
وَكُلُّ نَاقِضِ الْوُضُوءِ مُبْطِلٌ

## مسح الخفين

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لَا فِي الْغُسْلِ أَنْ  
ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ لِلْمُسَافِرِ  
مِنْ حِينَ مَا أَخَذْتَ بَعْدَ مَا لَبَسَ  
وَشَرْطُهُ: طَهَارَةٌ<sup>(٤)</sup>، سَتْرُ مَحَلٍّ  
إِمَّا كَانَ مَشْيًى فِيهِ لِلْحَاجَاتِ  
يَمْسَحُ خَفَيْهِ لِمُدَّةٍ تَعِينُ  
يَوْمًا وَلَيْلَةً فَقَطُّ لِلْحَاضِرِ  
وَقِيلَ: مِنْ مَسْحٍ، فَصُنَّ أَنْ يَلْتَبَسَ  
فَرَضٍ، وَلُبَسٌ بَعْدَ طَهْرٍ قَدْ كَمُلَ  
فِي الْحَطِّ وَالتَّرْحَالِ كَالْعَادَاتِ

## النوع الثاني من الطهر:

الطهر عن النجاسة، وهو الشرط الثاني للصلاة.

وَالثَّانِ: طَهْرُ بَدَنِ وَمَلْبَسِ  
"مُسْتَقْدَرٌ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ  
كَالِرُوثِ وَالْبَوْلِ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْ—  
وَمَوْضِعِ الصَّلَاةِ أَيْ عَنْ نَجَسٍ  
إِذَا لَا مُرَخِّصٌ" بِهِ الْحَدُّ ائْتَجَلَى  
مَأْكُولٍ، وَالْوَدْيِ وَمَذْيِ ائْتَقَلَّ

(١) أي للتراب الذي يتيمم به.

(٢) بعض الفقهاء عد النقل ركناً.

(٣) فينوي استباحة الصلاة مثلاً عند نقل التراب ويستصحبها إلى أول مسح الوجه وجوباً.

(٤) أي كون الخفين طاهرين.

والدَّم والقَيْحِ وَقِيءٍ مِغْدَةٍ      وَمِرَّةٍ وَجِرَّةٍ وَمَيْتَةٍ<sup>(١)</sup>  
 غَيْرَ جَرَادٍ، سَمَكٍ وَبَشَرٍ      وَمِنْهُ<sup>(٢)</sup> أَيْضاً مَائِعٌ مِنْ مُسْكِرٍ  
 وَالْكَلْبُ وَالْخَزِيرُ أَوْ مَا وَلَدَا      مِنْهُ وَلَوْ كَالْأَدَمِيِّ<sup>(٣)</sup> وَجِدَا

## التطهير

تَطْهِيرُهُ: غَسْلُ يُزِيلُ الْوَصْفَ إِنْ      كَانَ، وَإِلَّا فَبِحَرِّي الْمَاقِمِ  
 وَسَبْعُ غَسَلَاتٍ لَخَزِيرٍ وَكَلْبٍ      وَاحِدَهَا يَلْزَمُ مَزْجُهُ بِشَرْبِ

ما يعفى عنه من النجاسات

دَمٌ لِنَحْوِ الْقَمَلِ وَالْبَرْغُوثِ وَالْـ      بَعْضٍ أَوْ كَدُمْلٍ عَفْوَاً ثَقِيلُ  
 مَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ الْعَمْدُ كَثُرَ      فَالْعَفْوُ فِي الْقَلِيلِ مِنْهُ يَنْحَصِرُ  
 وَعَنْ قَلِيلٍ مِنْ دَمٍ لِغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>      وَنَحْوِ حَيْضٍ وَرُعَافٍ فَادِرِهِ<sup>(٥)</sup>  
 وَعَنْ قَلِيلٍ نَحْوِ طِينٍ نَحْسٍ      فِي طَرُقٍ بِيَدَيْنِ وَمُلْبَسٍ

قاعدة:

مَا كَانَ طَاهِراً بِأَصْلٍ وَعَلَبَ      ظَنُّ بَضِيئِهِ فَذَا الْأَصْلُ تُخِبُ<sup>(٦)</sup>

(١) المرة: بكسر الميم وتشديد الراء: ما في الماراة، أما نفس الماراة -وهي جلدة المرة- فهي متنجسة تطهر بالغسل، كما في الإعانة، والجرة: بكسر الجيم، ما تخرجه البعير ونحوه ليحتر عليه أي ليأكله ثانياً.

(٢) أي من النجس.

(٣) أي ولو كان المتولد على صورة آدمي.

(٤) ومثل الدم غيره كالقيح، فيعفى عن اليسير منه.

(٥) أي فيعفى عن القليل منه عرفاً، ولكن لا يعفى عن الخارج من معدن النجاسة أصلاً،

كالمثانة ومحل الغائط.

## الشرط الثالث: ستر العورة

والستر للرجال أو لأمة      ما كان بين سرّة وركبة  
وذلك للحُرّات كل بدن      إلا لكفّين ووجه، فأعتن<sup>(٢)</sup>  
بكل ما لا يصف اللون ولو      يحكي لحجمه على ما قد جلّوا<sup>(٣)</sup>

## الشرط الرابع: معرفة دخول الوقت

معرفة دخول وقت تُعتبر      رابع شرط، فاستمع لما ذكر  
فوقت ظهر: من زوال استمر      إلى مصير الظل مثله استقر  
أي غير ظل الاستواء إن وجد      فوقت عصر للغروب قد أمد  
فمغرب إلى مغيب الأحمر      من شفق، ثم العشاء فاقد  
إلى طلوع الفجر أعني صادقاً      فوقت فجر للطلوع شارقاً

## الشرط الخامس: استقبال القبلة

الخامس: استقباله للقبلة      إلا لعجز عنه أو في شدة<sup>(٤)</sup>  
أو كان في نفل مباح سفر      لقاصد لموضع مقرر<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) مثاله: ثياب الكفار وأوانيهم، فهي طاهرة ما لم تتحقق نجاستها، اعتباراً للأصل.
- (٢) ولا فرق في العورة بين الصغار والكبار، لا في الذكور ولا في الإناث. ثم المذكور ههنا: العورة في الصلاة، فالحرة لها أربع عورات: فعند الأجناب كلها عورة، وعند المحارم والخلوة: ما بين السرة والركبة، وعند النساء الكافرات: ما لا يبدو عند المهنة، وفي الصلاة: جميع بدنهما ما عدا الوجه والكفين، كما ذكر في الإعانة.
- (٣) الثوب الذي يحكي حجم الجسم بخلاف الأولي للرجال، ومكرره للمرأة والخنثى.
- (٤) أي في شدة الخوف كالحرب والهروب عن نحو سبل أو سبع.
- (٥) بخلاف نحو الهائم.

وَيَلْزَمُ الْمَاشِيَّ أَنْ يُتِمَّ مَا      رُكُوعَهُ، سُجُودَهُ، وَلَزِمَا  
أَيْضاً عَلَيْهِ فِيهِمَا <sup>(١)</sup> اسْتِيقَالُ      وَفِي تَحْرِيمِ عَلَى مَا قَالُوا

### فصل في صفة الصلاة

تَعْنِي هُنَا بِالصِّفَةِ الْكَيْفِيَّةُ <sup>(٢)</sup>      أَيُّ وَاجِبَاتِ سَنَاءِ مَرَعِيَّةِ  
فَرَضٌ وَوَاجِبٌ وَرُكْنٌ عِنْدَنَا <sup>(٣)</sup>      - فِي غَيْرِ حَجٍّ - وَاحِدٌ، فَلْيُفْطِنَا  
وَهُنَّ <sup>(٤)</sup> عَشْرٌ بَعْدَهَا أَرْبَعَةٌ      عَلَى الْأَصَحِّ، أَوَّلًا: فَالنِّيَّةُ  
قَصْدٌ بَقَلْبٍ فَعَلَهَا، فِيهَا لَزِمَ      تَعْيِينُهَا وَنِيَّةُ الْفَرَضِ عُلِمَ  
وَسُنَّ فِي النِّيَّةِ أَشْيَاءٌ: إِضًا      فَتَةً إِلَى اللَّهِ، أَدَاءٌ أَوْ قَضًا  
وَنِيَّةُ اسْتِيقَالِهِ وَعَدَدُ      رَكَعَاتِهَا، وَنُطْقُهُ بِالْمَقْصِدِ  
تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ثَانٍ، وَبِهَا      تَقَرُّنُ حَمًا نِيَّةً، فَاتَّبِعَهَا  
"اللَّهُ أَكْبَرُ" مُتَعَيِّنٌ، كَمَا      يَلْزَمُ إِسْمَاعٌ لَهُ إِذَا أَحْرَمًا  
كَكُلِّ قَوْلِيٍّ مِنَ الْأَرْكَانِ <sup>(٥)</sup>      وَسُنَّ جَزْمُ الرَّاءِ <sup>(٦)</sup>، يَا إِخْوَانِي  
وَرَفْعُ كَفِّهِ بِكَشْفٍ لَهَا      لِمَنْكِبَيْهِ حِينَ أَنْ يُحْرَمَا

(١) أي في الركوع والسجود.

(٢) أي ليس المراد بالصفة هنا الوصف الزائد على الحقيقة، بل هي الكيفية التي هي الواجبات والمسنونات.

(٣) أي عند الشافعية.

(٤) أي الأركان.

(٥) نحو الفاتحة والتشهد، فيجب إسماع نفسه بها.

(٦) المراد بالجزم التسكين، وليس الجزم الذي هو أحد أنواع الإعراب؛ لأن التسكين هنا للوقف، وهو واضح.

والقبضُ باليمنى لِكُوعِ اليُسرى      وتحت صدره فضَعُ، ذا أُخرى  
وللركوع سنُّ رفعٍ لليدِ      والرفع منه ومن التشهُدِ

### القيام والفاحة

والثالثُ: القيامُ في فرضٍ على الـ      قادرٍ، لا غيرٍ، كمن إذا نَقَلَ<sup>(١)</sup>  
رابعُها: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ      لغيرِ مَسْبُوقٍ، لكلِّ رَكْعَةٍ  
من آيها: بِسْمَلَةٍ، فَتَحَتِمْ،      شَدَاتِهَا وكلَّ حَرْفِهَا أَيْمَ  
مَعَ الْمَوَالَةِ، فَضُرُّ إن فَصَلَ      بأجني، لا كَتَامِينَ حَصَلَ  
كذا سُكُوتٌ طَالَ إن تَخَلَّلَا      يضرُّ، لا عُذْرًا كما لو جَهَلَا

فرع:

شكُّ لتركِ حَرْفِهَا<sup>(٢)</sup> إن حَصَلَا      فيها أعادَها، وبعدها فلا

### من سنن الصلاة في القيام

يُسَنُّ الْإِفْتِاحُ إِذَا كَبَّرَا      لا إن تَعَوُّذًا أَتَى أو إن قَرَأَا<sup>(٣)</sup>  
سَنُّ تَعَوُّذٍ لِكُلِّ رَكْعَةٍ      والوقوفُ في رَأْسٍ لِكُلِّ آيَةٍ  
تَأْمِينُهُ مَعَ الْإِمَامِ يُجْهَرُ      وَسُورَةٌ فِي الْأَوَّلَيْنِ تُخَصَّرُ  
إِلَّا لِلْمُؤْمِرِ قِرَاءَةً سَمِعَ،      أَمَّا لَهُ فَهِيَ كِرَاهَةٌ تَقَعُ  
سُورَةُ "جُمُعَةٍ"، "مُنَافِقُونَ" فِي      صَلَاةِ جُمُعَةٍ تُسَنُّ فَاقْتَفَرِ  
أَوْ "سَبِّحِ اسْمُ" هَلْ أَتَاكَ، هَكَذَا      عِشَاءَ جُمُعَةٍ تُسَنُّ، فَخُذَا

(١). الكاف للتنظير، أي كما يجوز ترك القيام في النفل، ولو كان قادرًا.

(٢) أي حرف من الفاتحة، فيها: أي في الفاتحة.

(٣) فإذا ابتدأ بالتعوذ، أو بالقراءة لا يسن الاستفتاح لفوات محله.

في فجرها 'السجدة' ثُمَّ هَلْ أَتَى  
وَالْكَافِرُونَ" ثُمَّ "إِخْلَاصٌ" ففِي  
فَجَرٍ مُسَافِرٍ كَذَاكَ، لَطَوَا  
تَكْبِيرُ خَفَضٍ وَارْتِفَاعٍ مِنْ سُنَنِ  
وَالْجَهْرِ فِيهَا<sup>(١)</sup> وَبِمَقْرُوءٍ نُدِبَ  
إِنْ كَانَ وَقْتُ، فَاغْتَنِمَ بِمَا أَتَى  
سُنَّةَ مَغْرِبٍ وَفَجَرٍ تَقْتَفِي  
فِي وَاسْتِخَارَةٍ، تَحِيَّةٍ سَوَا  
إِلَّا مِنَ الرُّكُوعِ، فَالتَّسْمِيعُ عَنْ  
لِغَيْرِ مَأْمُومٍ، لَهُ كَرِهًا حُسِبَ

### الركوع

الخامس: الركوعُ وَهُوَ الانْحِنَاءُ  
وَصُورُ رَاحَتِيهِ رُكْبَتِيهِ، ذَا  
تَسْوِيَةٍ لظَهْرِهِ وَالْعُنُقِ  
عِنْدَ اعْتِدَالِ خِلْقَةٍ، قَدْ أُمَكَّنَا  
فَرَضٌ، وَوَضَعُ الْكَفِّ نَذْبٌ فَاَنْفَذَا  
"سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ" فَاَنْطَقِ<sup>(٢)</sup>

### الاعتدال

السادس: اعتداله أَي عَوْدُ  
فِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَحِينَ رَفَعِهِ يُسَمَّعُ<sup>(٤)</sup>  
فِي آخِرِ اعْتِدَالِ فَجَرٍ مُطْلَقاً  
مِنْ نَصْفِ رَمَضَانَ الْآخِرِ، وَيُسَنُّ  
وَلِيَجْهَرَ الْإِمَامُ، وَلِيُؤْمِنَ  
لِحَالِهِ قَبْلُ، وَسَنَ الْحَمْدُ  
ثُمَّ الْقَنُوتُ سُنَّةٌ<sup>(٥)</sup> فِيهِ، فَاسْتَمِعُوا  
وَآخِرِ اعْتِدَالِ وَثَرٍ يُتَّقَى  
فِي كُلِّ فَرَضٍ لِمَلَمَّاتٍ تَعْنِ  
دُعَاءَهُ الْمَأْمُومُ، ذَا مِنْ سُنَنِ

(١) أَي التَّكْبِيرَاتِ وَالتَّسْمِيعِ.

(٢) فَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنْ سُنَنِ الرُّكُوعِ.

(٣) أَي فِي الْإِعْتِدَالِ، فَيَقُولُ نَذْبًا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.....

(٤) أَي يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ.

(٥) وَالْقَنُوتُ مِنْ سُنَنِ الْأَبْعَاضِ كَمَا سَيَذْكَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

## السجود

السابع: السجود كل ركعة في غير محمول، ببعض جهته كشف، تحامل، ووضع بعض والبطن من أصابع الرجلين ووضع أنفه وتسبيح ثلاثاً

في غير محمول، ببعض جهته كفيه، ركبته: ذي من فرض أيضاً، وتنكيس وجوب فاعن ثأ ودعاء سنة فلتفعلاً

## الجلوس بين السجدين

ثامنها: الجلوس من سجوده من دون قصد غيره<sup>(١)</sup> أو مده<sup>(٢)</sup> مثل اعتدال<sup>(٣)</sup>، واقتراش سن في ووضع كفيه قريب ركبة ذا مرة، ثم تسن الجلسة

من دون قصد غيره<sup>(١)</sup> أو مده<sup>(٢)</sup> جلساته إلا أخيرة تفي<sup>(٤)</sup> وقول "رب اغفر"<sup>(٥)</sup> بهذي الجلسة أي لاستراحة حوتها النهضة<sup>(٦)</sup>

الطمأنينة، والتشهد الأخير، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم،

## والقعود لذلك:

تاسعها: أن تطمين فاستقر<sup>(٧)</sup> عاشرها: تشهد كما أقر

(١) أي لا يقصد بالجلوس غيره، فلو نهض عن السجود لينحرف فلا يكفي ذلك، بل يرجع إلى السجود ثم يجلس.

(٢) أي بلا تطويل فوق الوارد.

(٣) فالاعتدال أيضاً لا يطول فوق الوارد، فهما ركنان قصيران.

(٤) ففي الجلسة الأخيرة يتورك، والأخيرة هي: ما يعقبها التسليم.

(٥) إلى آخره، وتحمته: رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني.

(٦) أي تسن جلسة الاستراحة في نهضته إلى القيام.

(٧) فتكون الطمأنينة باستقرار الأعضاء.

أعني الأخير، لفظه قد اشتهر  
بعد تشهد، وسن بعدها<sup>(١)</sup>  
ثم الدعاء، مأثوره قد فضلاً  
ثم قعود لهما، ثاني عشر<sup>(٢)</sup>  
وضع يديه قرب ركبتيه في  
أصابع اليسرى فضم وأشرأ  
سبابة ترفعها مع قولك  
صلاته على النبي الحادي عشر  
صلاته لآل، رُم أجودها<sup>(٣)</sup>  
مثل استعاذات<sup>(٤)</sup>، فذي لا تُهملاً  
تورك سن له كما اشتهر<sup>(٥)</sup>  
تشهد يديه سنة فتقتضي  
واقبض أصابع اليمين وذراً<sup>(٦)</sup>  
"الله" وأتركها إلى تسليمك

## التسليم والترتيب

ثالث عشرها: هو التسليم  
برحمة الله مع التفات  
رابع عشرها: هو الترتيب  
مسألة:

(١) أي: بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه السنة من الأبعاد، تجزئ بسجود السهو، كما ستذكر إن شاء الله.

(٢) وهي الصلاة الإبراهيمية المشهورة، فهي أفضل.

(٣) الاستعاذات هي: أن يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار، ومن فتنه الحيا والممات، ومن فتنه المسيح الدجال.

(٤) لهما: أي للتشهد والصلاة. (ثم) هنا للترتيب الذكرى.

(٥) التورك إذا كان يسلم عقب التشهد، أما إذا كان يسجد للسهو أو كان منبرقاً يقوم بعد سلام الإمام فالسنة الافتراض.

(٦) أي اترك، و(ذراً) فعل أمر مؤكد بالتون الخفيفة.

لَوْ شَكَّ أَوْ سَهَا بِرُكْنٍ، يَرْجِعُ      لِفِعْلِهِ فَوْرًا، وَهَذَا يَنْفَعُ  
إِنْ كَانَ قَبْلَ فِعْلٍ مِثْلِهِ ثَبَتَ      وَبَعْدَهُ يَمْضِي، وَرُكْعَةٌ لَقَتَ

### من سنن الصلاة أيضاً

وَلْيَدْخُلِ الصَّلَاةَ بِالنَّشَاطِ مَعَ      فَرَاغِ قَلْبٍ وَخُشُوعٍ مَجْتَمِعِ  
تَدْبِيرُ قِرَاءَةٍ، أَذْكَارًا      وَنَظَرُ مَنْجَدَةٍ<sup>(١)</sup> اسْتِمْرَارًا  
تَوَجُّهُ لِمَا خَصَّ بِهِ مِنْ وَجَدَا      فَلِعَصَا فَلَيْسَ بِطَائِفٍ أَقْصَدَا  
فَالْخَطُّ عِنْدَ الْعَجْزِ - طَوْلًا أَوْ لَى -      ثَلَاثَةَ الْأَذْرُعِ فِي الْمَصَلَّى  
وَسُنَّ ذِكْرُ وَدُعَاءُ سِرًّا      عَقِيبَهَا بِهِ تَعَالُ خَيْرًا

### مكروهات الصلاة

وَيُكْرَهُ التَّفَاثُّهُ، وَالتَّنَظُّرُ      نَحْوَ السَّمَاءِ، وَكُلُّ مُلْهِ يُهْجَرُ  
وَبَصَاقُ أَمَامَةٍ وَيُمْنُهُ      وَكَشْفُ مَنْكِبٍ وَرَأْسٍ، فَانْتَهَا  
وَعِنْدَ حَاجَةٍ لِأَكْلٍ أَوْ حَدَثٍ      وَفِي طَرِيقٍ وَبِمَوْضِعِ الْخَبَثِ<sup>(٢)</sup>  
كَذَاكَ فِي مَقْبَرَةٍ، وَحَرَّمُوا      لِقَبْرِ نَحْوِ الْأَنْبِيَاءِ إِنْ عُظِّمُوا<sup>(٣)</sup>

### فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى سجود السهو

مِنْ سُنَنِ: مَا بِالسَّجُودِ يُجْبَرُ      سُمِّيَ أَبْعَاضًا كَمَا سَيُذَكَّرُ:

(١) أي موضع سجوده، لكن يسن النظر إلى المسبحة عند رفعها ويستمر ذلك إلى السلام أو القيام، فهذا مستثنى.

(٢) وذلك كموضع مكس وموضع حجر وقمار ونحو ذلك من المعاصي.

(٣) فإذا لم يقصد التعظيم لصاحب القبر، بل وافق في صلاته وجود قبر قدامه مثلاً فلا حرمة ولا كراهة، كما في الإعانة.

تَشْهَدُ أَوَّلُ، وَالْجُلُوسُ لَهُ      قُنُوتٌ، الْقِيَامُ، لَا لِلنَّازِلَةِ<sup>(١)</sup>  
صَلَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدُ، ثُمَّ      صَلَاتُهُ لِأَلَيْهِ أَيْضاً تُؤَمُّ  
بَعْدَ تَشْهَدٍ أَحْيَرٍ، وَكَذَا      بَعْدَ قُنُوتٍ، تِلْكَ أِبْعَاضُ خُذَا  
سَنِّ السَّجُودِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمًا      أَيْ سَجْدَتَانِ لِأُمُورٍ فَاعْلَمَا  
لَتَرْكِ بَعْضٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَشَكٍّ فَاسْجُدِ      وَنَقْلٍ قَوْلِي إِذَا لَمْ يُفْسِدِ<sup>(٣)</sup>  
وَسَهْوٍ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ كَمَا      إِنْ زَادَ رَكْنًا كَسَجُودٍ فَافْهَمَا<sup>(٤)</sup>  
وَشَكُّهُ فِيمَا أَتَى مِنَ الْعَدَدِ      إِنْ يَحْتَمِلُ زِيَادَةً كَمَا وَرَدَ<sup>(٥)</sup>  
وَسَنٍّ أَيْضاً إِنْ سَهَا الْإِمَامُ      أَوْ تَرَكَ السَّجُودَ، ذَا التَّمَامِ

(١) فقنوت النازلة ليس من الأبعاد، فلا يجزئ بسجود السهو.

(٢) أي لترك شيء من سنن الأبعاد المذكورة.

(٣) القولي يشمل الركن وغيره، كنقل الفاتحة أو القنوت إلى غير محلها فيسجد، واحترز بقولنا (إذا لم يفسد) نقل قولي مفسد للصلاة، كنقل التسليم أو تكبيرة الإحرام، فذلك مبطل للصلاة، فلا يكفي سجود السهو.

(٤) إشارة إلى معرفة المحترزات، فإذا فعل شيئاً يبطل عمدته وسهوه فلا يكفي. السجود، كالكلام الكثير، وإذا فعل شيئاً لا يبطل عمدته ولا سهوه فلا يشرع له السجود كالاتفات والفعل اليسير.

(٥) كما ورد: إشارة إلى الحديث الصحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإذا كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى ثمانية كانتا ترغيماً للشيطان، رواه مسلم. واحترز بقولنا (إن يحتمل زيادة) ما إذا لم يحتمل، كأن شك في ركعة رباعية أهي ثالثة أم رابعة، فتذكر قبل القيام للرابعة أنها ثالثة، فلا يسجد؛ لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه بكل تقدير.

لا يسجد المأموم إن سَهَا، فذا      يَحْمِلُهُ الإمام، فهو المحتَذَى  
فائدة:

والشكُّ من بعد الفراغ لا يَضُرُّ      في غير نِيَّةٍ وتَحْرِيمٍ فَضَرُّ<sup>(١)</sup>  
سجدة التلاوة

تُسَنُّ سجدة<sup>(٢)</sup> لكلِّ مَنْ قَرَأ      أو سَمِعَ الآيةَ كُلَّهَا جَرَى  
فيها السجود، غيرَ مأمومٍ فلا      يسجدُ إلا معَ إمامٍ فعَلَا  
وتلزمُ النيةُ والتكبيرُ والسُّ      سَلَامٌ في غيرِ الصَّلَاةِ، فالتَّمِيسُ  
شروطُه مثلُ الصَّلَاةِ، واسجدوا      شكراً كذا<sup>(٣)</sup> لِنِعْمَةِ تَجَدَّدُ

#### فصل في مبطلات الصلاة

نيةٌ قطع، أو تردُّد، عَمَلٌ      مستكثرٌ عرفاً ولأءٍ قد حَصَلَ<sup>(٤)</sup>  
والنطقُ بالحرفين أو بواحدٍ      يُفهِمُ<sup>(٥)</sup> - لا نحو الدعا - مِنْ عامِدٍ  
خطأه نطقاً لخلقٍ - لا النبي -      ومُفَطِّرُ الصوم، وفعلٌ أَجْنَبِيٌّ  
كَزَيْدٍ ركنٍ عامداً وتركُ      للركنِ أو شرطٍ، كذاك شكُّ

(١) ولعل وجه ذلك: أن الشك فيهما شك في أصل انعقاد الصلاة، بخلاف الشك في غيرهما، فهو شك في تمامها.

(٢) أي سجدة واحدة.

(٣) كذا: أي مثل سجود التلاوة في الشروط والكيفية، لكن لا يجوز سجود الشكر في الصلاة، بل تبطل به.

(٤) وقدر ذلك بثلاث حركات متواليات، ولكن لا تضر حركة الألفان والشتين واللسان، والأصابع، والذكر والأنثيين.

(٥) مثل (ق) أمر من الوقاية، و(ع) أمر من الوعي.

في نِيَّةٍ، أو اعتقادُ فرضٍ      نفلاً، فكلُّ للفَسَادِ يُفْضَى

### فصل في الأذان والإقامة

سُنَّ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ عَلَى      كِفَايَةٍ لِذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ  
مَكْتُوبَةٍ لَا غَيْرَهَا، وَالْأُنْثَى      تُقِيمُ سِرًّا وَكَذَاكَ الْخُشْيَى  
كَذَا نِدَاءٌ بِـ "الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ"      يُنْدَبُ فِي نَفْلِ تُؤَدَّى جَامِعَةٌ  
أَذْنٌ لِأُولَى صَلَوَاتِ التَّقَاتِ<sup>(١)</sup>      أَقِمْ لِكُلِّ تِلْكَ سُنَّةً أَتَتْ  
يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ فِيهِ<sup>(٢)</sup> وَالْوَلَا      وَالْجَهْرُ إِنْ كَانَ لَجْمَعٍ فَافْعَلَا  
وَالْوَقْتُ فِي غَيْرِ أَذَانِ الْفَجْرِ      صَحَّ لَهُ مِنْ نِصْفِ لَيْلٍ، فَادْرِ  
وَسَنَ تَرْجِيعٍ وَتَثْوِيبٍ فَأَمَّ<sup>(٣)</sup>      سَبَّابَتَيْهِ لَصِمَاحِيهِ يَضُمُّ  
وَمَوْضِعُ عَالٍ قِيَامٌ، وَالتَّفَا      تُ الْحَيَعَلَاتِ أَيُّ بَوَاجِهِ فَاعْرِفَا  
كَذَاكَ الْاسْتِقْبَالُ وَالتَّرْتِيلُ لِلـ      أَذَانٍ، دَرْجَاً لِلْإِقَامَةِ أَنْلِ  
إِجَابَةُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ      ثُمَّ صَلَاةٌ وَدَعَاءٌ جَاءَتْ  
وَيُكْرَهُانِ مِنْ صَيٍّ وَكَذَا      مِنْ مُحَدِّثٍ وَفَاسِقٍ، تُكْفَى الْأَذَى

### فصل في صلاة النفل

وَصَلَّ نَفْلًا قَبْلَ ظَهْرِ أَرْبَعَا      وَبَعْدَهَا، وَقَبْلَ عَصْرٍِ أَجْمَعَا

(١) أي اجتمعت.

(٢) أي في الأذان.

(٣) الترجيع: أن يقول الشهادتين سرًّا بصوت منخفض قبل أن يأتي بهما جهراً، والتثويب:

قول "الصلاة خير من النوم" في أذان الفجر، وقوله: (فأم) "أم" أمر من أم يؤم بمعنى

قصد، وهو تنميم للبيت.

وركعتين بعد مغرب عشا  
وهذه روايب، والأكد  
وسن وتر، ركعة أقلها  
من العشا، والأفضل التأخير  
صل الضحى من ارتفاع الشمس في  
من ركعتين، وثمان أكثر  
صل استخارة تحية وللـ  
وقبل، ثم قبل فجر إن تشا  
عشر<sup>(١)</sup>، فنعم من بها تعاهدوا  
والفعل إحدى عشرة الأقصى لها  
لأخير حيث يرى التيسير  
مقدار رُمح، بالزوال تنفي  
وقبل: ثنا عشرة المستكثر  
وضوء والطواف، والنوم عزل<sup>(٢)</sup>

#### صلاة العيدين

تسن في جماعة صلاة  
كبر في الأولى قبل أن تعودا  
واقرأ بها جهراً بق والقمر  
فخطبتان بادئاً تكبيراً  
عيدين ركعتين يا هداة  
سبعاً وفي الأخرى كذا حمساً خذاً  
أو "سبح اسم" "هل أتاك" فاقصر  
تسعاً وسبعاً<sup>(٣)</sup>، راعياً تذكيراً

#### التكبير

في ليلة العيدين من غروب  
تكبيراً جهراً، كذا أيضاً تسن  
إلى تحريم<sup>(٤)</sup>، من المنذوب  
عقيب كل فرض أو كل سنن

(١) وهن: ركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الفجر.

(٢) المراد صلاة التهجد التي تكون بعد القيام من نوم الليل.

(٣) أي تسعاً في أول الخطبة الأولى، وسبعاً في أول الخطبة الثانية.

(٤) أي إلى تكبيرة الإحرام لصلاة العيدين.

مِنْ فَجَرِ عَرَفَاتٍ إِلَى الْعَصْرِ الَّذِي      فِي آخِرِ التَّشْرِيقِ جَهْرًا فَاحْتِذِ<sup>(١)</sup>  
فِي كُلِّ عَشْرِ سَنٍ أَيْضًا إِنْ يَرَى      بِهِيْمَةً، أَوْ صَوْتُهَا لَهُ اعْتَرَى

### صلاة الكسوفين

وَلِلْكَسُوفَيْنِ صَلَاةٌ تُسْتَحَبُّ      بِرَكَعَتَيْنِ فِي جَمَاعَةٍ أَحَبَّ  
وَبِالْقِيَامَيْنِ رُكُوعَيْنِ أَطْلُ      نَدْبًا فَخُطْبَتَانِ مِمَّا قَدْ نُقِلَ

### صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الاسْتِسْقَاءِ كَالْعِيدَيْنِ<sup>(٢)</sup>      لِحَاجَةِ الْمَاءِ<sup>(٣)</sup> تُسَنُّ، فَاعْنِ  
وَابْدَأْ بِالِاسْتِغْفَارِ كُلِّ خُطْبَةٍ      مَكَانَ تَكْبِيرٍ، وَذَا مِنْ سُنَّةٍ

### التراويح

سُنَّتُ قِيَامُ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ      تُسَمَّى تَرَاوِيحًا، كَمَا أَتَانَا  
عِشْرِينَ رَكْعَةً، وَتَسْلِيمٌ حُتِمَ      عَشْرًا<sup>(٤)</sup>، وَأُولَى: أَوَّلَ اللَّيْلِ تُتِمُّ

### فصل في صلاة الجماعة

جَمَاعَةٌ تَسَنُّ بِالتَّائِكُدِ      أَيُّ فِي أَذَا مَكْتُوبَةٍ فَاجْتَهِدِ  
وَلِلنِّسَاءِ نَدْبٌ بِلا تَأْكُدِ      وَلِلذُّكُورِ فَضْلَتٌ بِالمَسْجِدِ  
كَثِيرُهَا أَوْلَى بِالِائْتِمَامِ      إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ الْإِمَامِ  
أَوْ خَافَ: ذَا الْمَسْجِدُ عَنْهَا يُعْطَلُ      أَوْ نَحْوَ ذَاكَ، فَالْقَلِيلُ أَفْضَلُ

(١) هذا لغير الحاج، فأما الحاج فيكبر عقب الصلوات من ظهر يوم النحر.

(٢) فيكبر في الركعة الأولى سبعاً، وفي الثانية خمساً، كصلاة العيد.

(٣) لفقده أو قلته أو ملوخته.

(٤) أي فيسلم وجوباً في كل ركعتين.

## مسائل:

يُذْرِكُ فَضْلَهَا إِذَا مَا كَبَّرَا	مَا لَمْ يُسَلِّمِ الْإِمَامُ، فَاِنْظُرَا
فَضْلٌ تَحْرُمُ يَنْالُ <sup>(١)</sup> إِنْ حَضَرَ	يَأْتِي بِهِ بَعْدَ الْإِمَامِ مُتَّكِرًا <sup>(٢)</sup>
تُذْرِكُ رَكْعَةً بَأَنْ يُكَبِّرَا	تَحْرِمَةُ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَجَرَى
إِدْرَاكُهُ أَيْضًا رُكُوعًا مُحْتَسِبًا <sup>(٣)</sup>	أَيُّ بَتَمَامٍ وَيَقِينٍ مُصْطَحِبًا <sup>(٤)</sup>
يَكْبُرُ الْمَسْبُوقُ نَدْبًا لَا يُنْتَقَا	لِ مَعَ إِمَامِهِ عَلَى مَا حَقَّقَا <sup>(٥)</sup>
وَلْتَهْوِضِهِ لِدَرْكِ مَا بَقِيَ	إِنْ كَانَ عَنْ جُلُوسِهِ الْمُحَقَّقِ <sup>(٦)</sup>

## شروط القدوة

وَسَبْعَةٌ شُرُوطُهَا، فَلْتُعَلِّمِ	نِيَّةُ قَدْوَةٍ مَعَ التَّحْرُمِ <sup>(٧)</sup>
تُسَنِّ ذِي <sup>(٨)</sup> إِمَامٍ غَيْرِ جُمُعَةٍ	لِنَيْلِ فَضْلٍ، وَلَهَا <sup>(٩)</sup> أَلْزِمَتْ

- 
- (١) أي فضل إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام..
- (٢) أي مسرعاً، بأن يشتغل بالتكبير عقب تحريم الإمام.
- (٣) محتسب؛ أي معتبر، فخرج بذلك ركوع المحدث، وركوع من في ركعة زائدة.
- (٤) المراد بالتمام إدراك الطمأنينة في الركوع قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع.
- (٥) "على ما حققنا" إشارة إلى التفصيل الذي ذكره، وذلك أن المسبوق إذا أدرك الإمام راکعاً يكبر للانتقال إليه؛ لأن الركوع محسوب له، وإذا أدركه في السجود أو الجلوس لا يكبر للانتقال إليه؛ لأنه ليس محسوباً له، وإنما يكبر لانتقاله مع الإمام في بقية الصلاة.
- (٦) يعني إن كان جلوس المسبوق مع الإمام إلى تسليمه موضع جلوسه، بأن أدرك مع الإمام ركعتين، فيسن أن ينهض بالتكبير - أي بعد سلام الإمام.
- (٧) فلو أحرم منفرداً ثم نوى الافتداء أثناء صلاته صح، قال في العمدة مع الكراهة.
- (٨) أي نية القدوة.
- (٩) أي للجمعة يعني لإمامها.

بِلا تَقْدُمَ عَلَيْهِ بِالْعَقَبِ      والعلمُ بانتقاله أيضاً يَجِبُ  
والاجْتِمَاعُ فِي مَكَانٍ مُعْتَبَرٍ      تَوَافُقُ فِيمَا اخْتِلَافُهُ أَضَرَّ  
بِلا تَخْلُفَ بِرُكْنَيْنِ مِنَ الْـ      فِعْلِيَّ عَمْدًا دُونَ عُذْرٍ قَدْ حَصَلَ  
وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ      مِنَ الطُّوَالِ عِنْدَ عُذْرٍ ثَابِتٍ  
لَا يَسْبِقُنْ عَلَيْهِ بِالرُّكْنَيْنِ      فِعْلًا، فَذَا يُبْطَلُ دُونَ مَنِ  
سَبَقَ بِرُكْنٍ وَاحِدٍ فِعْلِيَّ      مُكْمَلٍ عِدُّهُ مِنْ مَنْهِيٍّ  
تَخْلُفَ بِهِ أَوْ التَّقْدُمُ      إِلَيْهِ بَدْءًا وَاقْتِرَانًا، فَاعْلَمُوا  
فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ كَرَاهَةٌ      تُضَيِّعُ أَجْرًا حَازَتْ الْجَمَاعَةُ

## مسائل:

عَنْ يُمْنَةِ الْإِمَامِ قَامَ الْوَاحِدُ<sup>(١)</sup>      وَخَلَفَهُ صَفًّا يَصْلِي الزَّائِدُ<sup>(٢)</sup>  
وَيُكْرَهُ اصْطِفَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلِ مَا      يَتِمُّ مَا قَبْلُ، فَكُنْ مُتَمِّمًا  
كَذَلِكَ انْفِرَادُهُ عَنْ صَفٍّ      وَقُوفُ فَرْدٍ ذَكَرٍ فِي الْخُلْفِ<sup>(٣)</sup>  
أَيُّ مِنْ إِمَامٍ، أَوْ يَسَارُهُ اسْتَقَرَّ      أَوْ حَذْوَهُ أَوْ بِنَاخِرٍ كَثُرَ  
فَهَذِهِ مَكْرُوهَةٌ تَفَوَّتْ      أَيْضًا لِأَجْرِهَا، كَمَا قَدْ أُثْبِتُوا

من لا تصح القدوة به ومن تكره:

وَلَا تَصَحُّ قَدْوَةٌ بِمَنْ يَرَى      بَطْلَانًا مَا صَلَّى، عَلَى مَا حُرِّرَ<sup>(٤)</sup>

(١) قام بمعنى الطلب، أي ليقم، وكذلك (يصلّي) في المصراع التالي.

(٢) أي الزائد على المأموم الواحد.

(٣) خرج بالذكر وقوف الأنثى فلا كراهة، بل تقوم وحدها في الخلف.

(٤) ومن ذلك: إذا اختلف شخصان في القبلة، فلا يقتدي أحدهما الآخر.

ومقتد<sup>(١)</sup> وقدوة القارئ بالـ  
 من اقتدى بمن يظن أهلاً  
 إلا إذا بان الإمام محدثاً  
 ومدوة بفاسق ومبتدع  
 ونحو تأتاء وفأفاء ومن  
 أمي أي فاتحة بها يُجَل<sup>(٢)</sup>  
 فبان ضد، فليعد ما صلى  
 أو كان حاملاً خفياً خجلاً  
 وأقلف ومن بوسواس وقع  
 يلحن غير فاحش كرهاً تعين<sup>(٣)</sup>

#### أعذار ترك الجمعة والجماعة

ترك جماعة وجمعة عذر  
 ووحل، حر، وبرد، ظلمة  
 ومرض، خوف كحبس مغسير  
 حاجته لحديث، نوم غشي  
 عمى بدون قائد، وأكل  
 بكل ما يشقه، نحو المطر  
 وفقد ثوب، وضياح رقة  
 أو الحضور مؤنس المحتضر  
 وشدة الجوع، وفرط عطش  
 لمنين، كبصل وفجل

#### فصل في صلاة الجمعة

تلزّم جمعة على حر ذكر  
 وتلزّم المقيم، لكن لا يعد  
 شروطها: جماعة في الركعة الـ  
 مكلف مستوطن، وما عذر  
 ولا رقيق وصبي من عدد<sup>(٤)</sup>  
 أولى، بنية مع التحريم نل

(١) معطوف على (من)، أي لا تصح القدوة بمقتد أي مأموم.

(٢) فالأمي عند الفقهاء من يجل بالفاتحة ولو حرفاً منها.

(٣) التأتاء: من يكرر التاء، والفأفاء: من يكرر الفاء، واللحن غير الفاحش: هو لحن لا يغير

المعنى كفتح الدال من (الحمد).

(٤) أي: من عدد الجمعة، وهم: أربعون رجلاً من المستوطنين.

وَأَرْبَعُونَ كُلُّهُمْ مِمَّنْ يُعَدُّ وَكَوْنُهَا فِي مَوْجِعٍ مِنَ الْبَلَدِ  
 مِنْ دُونِ أَنْ تَسْبِقَ أَوْ تُقَارِنَا أُخْرَى بِتَحْرِيمٍ بِلا عُدْرٍ هُنَا  
 وَوَقْتُ ظَهْرٍ<sup>(١)</sup>، بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ بَدْءُ ثَيْنٍ<sup>(٢)</sup>

### أركان الخطبتين وشروطهما وسننهما

حَمْدٌ، صَلَاةٌ، وَوَصِيَّةٌ، قِرَاءَةٌ، دَعَاءٌ: خَمْسَةٌ رُكْنًا تُرَى  
 يَلْفِظُ حَمْدًا، وَصَلَاةً، يَبْنِي<sup>(٣)</sup> أُخِيرَةُ فِيهَا الدُّعَاءُ عَيْنًا  
 شَرْطُهُمَا إِسْمَاعُ أَرْبَعَيْنَا أَرْكَائِهَا وَلَوْ لِجَاهِلَيْنَا<sup>(٤)</sup>  
 وَعَرِيَّةٌ، قِيَامٌ مَنْ قَدَرُ سِتْرٌ، طَهَارَةٌ، جُلُوسٌ مُعْتَبَرٌ  
 بَيْنَهُمَا ثَمَّ وَلَاءٌ يُقْتَفَى بَيْنَ أُمُورٍ فَصَّلَتْ، فَلْتَعْرِفَا<sup>(٥)</sup>  
 وَسَنٌّ مَبْنِيٌّ، سَلَامٌ، وَجُلُوسٌ سُنٌّ عِنْدَ تَأْذِينٍ، إِلَيْهِمْ يُقْبَلُ  
 مُعْتَمِدًا عَلَى عَصَا، وَيَقْصُرُ لِلخُطْبَتَيْنِ، وَبَصَوْتٍ يَجْهَرُ  
 وَ"جُمُعَةٌ"، "مُنَافِقُونَ" فِي الصَّلَاةِ أَوْ "سَبَّحَ اسْمَ"، "هَلْ أَتَاكَ" فَاذِلًا

(١) وقت الظهر غير دخول الوقت؛ لأن دخول الوقت شرط لكل صلاة، والجمعة تختص

بوقت الظهر، فلا تقام إلا بوقت الظهر، فإذا خرج الوقت فلا جمعة، بل يصلون ظهرًا.

(٢) الإشارة إلى الخطبتين، وذلك واضح.

(٣) ففي الحمد لا بد من لفظ الحمد، واسم الجلالة، وفي "الصلاة لا بد من كونها بلفظ

الصلاة، وباسم ظاهر يدل على الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يكفي الضمير. فـ

يَبْنِي "حال من "لفظ".

(٤) أي الجاهلين لمعانيها.

(٥) يعني الولاء بين الخطبتين، وبين أركانها، وبينهما وبين الصلاة بأن لا يطول الفصل

عرفًا.

## من آداب الجمعة:

يُسَنُّ للمريدِ غُسْلٌ بعدَ مَا      يَطْلَعُ فَجَرًا، وَبُكُورٌ فَاغْتِمَا  
تَزِينٌ بِأَحْسَنِ الثِّيَابِ      تَعْمُّمٌ وَالْمَسُّ مِنْ أَطْيَابِ  
وهكذا إِنْصَاتُهُ للخطبةِ      قراءةُ الكهفِ يومَ ليلةِ  
إِكثَارُهُ دُعَاءَ صَلَاةٍ، وَعَمَلٌ      برٍّ، فَنِعَمَ اليَوْمُ للذي أَمَلَ  
وَيَحْرُمُ التَّخَطُّ إِلَّا إِنْ وَجَدَ      قَدَامَهُ الْفُرْجَةَ يَرْجُو أَنْ تُسَدَّ  
ونحوُ بيعٍ بعدَ بدءِ الخطبةِ      وسَفَرٍ مِنْ فَجَرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

## القصر والجمع

يَحُوزُ قَصْرٌ للرُّبَاعِيَّاتِ      لا غَيْرَهَا، عَلَى شُرُوطٍ تَأْتِي:  
فِي السَّفَرِ الْمَبَاحِ وَالطَّوِيلِ<sup>(١)</sup> إِنْ      يُحَازِرُ السُّورَ، بِنِيَّةٍ تَمُتُ  
بِلا اقْتِدَاءٍ لِلْمُتِمِّ، وَاسْتِمْرَارٍ      -دُونَ مُنَافٍ- فِي صَلَاتِهِ السَّفَرِ  
وَالْجَمْعِ بَيْنَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ كَمَا      بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ يَحُوزُ فَاغْتِمَا  
أَيَّ مَطْلَقًا<sup>(٢)</sup> لِمَرَضٍ وَلِسَفَرٍ      وَجَمْعٍ تَقْلِيمٍ فَحَسَبُ اللَّطْفِ  
وَالشَّرْطُ فِي التَّقْدِيمِ: نِيَّةٌ مَعَ الْ-      أَوْلَى وَلَوْ قَبْلَ السَّلَامِ ذَا نُقْلٍ  
كَذَلِكَ التَّرْتِيبُ وَالتَّوَالِي      بَيْنَهُمَا عُرْفًا بِلا انفصالٍ  
نِيَّةٌ جَمْعٍ قَبْلَ فَوْتِ الْأَوَّلَى      وَكَوْنُهُ بِسَفَرٍ مَشْغُولًا  
لَاخِرٍ الْأُخْرَى<sup>(٣)</sup>، هُمَا شَرْطَانِ      فِي جَمْعٍ تَأخِيرٍ، فَخُذْ بَيَانِي

(١) الطويل: مرحلتان وقدر ذلك به ١٤٠ كم تقريباً، من حد البلد.

(٢) يعني تقديماً وتأخيراً.

(٣) أي إلى انتهاء الصلاة الثانية.

## فصل في الصلاة على الميت

فَرَضُ كَفَايَةِ صَلَاةِ الْمَيِّتِ      غَيْرِ الشَّهِيدِ، فَائِتٍ لَا تَفُوتُ<sup>(١)</sup>  
وَالْغَسْلُ وَالتَّكْفِينُ وَالدَّفْنُ تَحِبُّ      غَسْلَ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةَ فَاجْتَنِبْ

## الغسل

وَاجِبُهُ: تَغْمِيمُهُ بِالمَاءِ      لِعُذْرِهِ يَمَّمُ بِلا مِرَاءِ  
وَكَوْنُهُ فِي خَلْوَةٍ، وَمُرْتَفَعٍ      وَفِي قَمِيصٍ، وَثَلَاثًا مَتَّبِعٍ  
تَنْظِيفُهُ، الْوَضُوءُ، وَمَاءٌ بَارِدٌ      سِدْرٌ، كَذَا تَقْلِمُ يُمْنَى وَارِدُ  
وَرَجُلٌ أَوْلَى بِغَسْلِهِ<sup>(٢)</sup>، كَمَا      أَنْتَى بِغَسْلِهَا أَحَقُّ، فَأَعْلَمَا  
وَجَازَ لِلزَّوْجَيْنِ، وَالتَّرْتِيبَ فِي      غَسْلِ الرِّجَالِ بِالصَّلَاةِ تَقْتَفِي  
وَعَسْلُهُنَّ: ذَاتَ مَحْرَمِيَّةٍ      تَقْدَمُ الْقُرْبَى، كَمَا يُنَبِّتُ<sup>(٣)</sup>

## الكفن

وَاجِبُهُ: مَا يَسْنَتُرُ الْعَوْرَةَ أَوْ      جَمِيعَ جَسَدِهِ، وَهَذَا قَدْ رَأَوْا  
أَكْمَلُهُ: لِذِكْرِ ثَلَاثٍ      بِخَمْسَةِ تُكْفَنُ الْإِنَاثُ

(١) المراد بالشهيد: الشهيد الموصوف بالشهادة في الدنيا، وهو المقتول في حرب الكفار، وأما شهيد الآخرة فقط مثل من مات بالحرق أو الغرق أو نحو ذلك فحكمه كما امر الأموات.

(٢) أي يغسل الميت الرجل.

(٣) أي فتقدم ذات محرمية، وهي من إذا قدرت ذكراً حرم تناكحهما، وتقدم نحو العمة على الخالة، ثم القرى فالقرى، ثم ذات الولاء، ثم محارم الرضاع، ثم محارم المصاهرة، ثم الأجنبيات، ثم الزوج، ثم رجال المحارم على ترتيبهم في الصلاة - كما في "الإعانة".

## الدفن

وَحُفْرَةٌ تَمْنَعُ رِيحاً سَبُعاً      وَاجِبَةٌ، وَسُنَّ أَنْ يُوسَّعَا  
تَعْمِيقُهُ بِقَامَةٍ وَبَسْطَةِ      وَوَاجِبٌ تَوَجُّهُهُ لِلْقَبْلَةِ  
إِفْضَاءُ خَدِّ أَيْمَنِ الثَّرْبِ      وَرَفْعُ رَأْسِهِ يُرَى مِنْ نَدْبِ<sup>(١)</sup>  
وَحُتْوُهُمْ مِنَ الثَّرَى بِالقَبْرِ      تَسْطِيحُهُ وَرَفْعُهُ بِشِبْرِ  
وَوَضْعُ صُنْدُوقِ<sup>(٢)</sup> وَوِطْءُ قَبْرِ      قَدْ كَرِهُوا، وَقِيلَ: ذَا مِنْ حَظَرِ  
لَا تُدْفَنُ الْمَرْأَةُ قَبْلَ مَوْتِ مَا      فِي الْبَطْنِ، لَوْ يُرْجَى فَشَقُّهُ الزَّمَّا  
وَيُسْتَرُّ السَّقَطُ<sup>(٣)</sup> وَجَوْباً وَدُفِنَ      وَصَلَّ إِنْ كَانَ اخْتِلَاجٌ مِنْهُ عَنْ

## أركان صلاة الجنائزة

وَسَبْعَةٌ أَرْكَانُهَا لَا تُجْبَرُ      يَنْوِي، يَقُومُ، أَرْبَعاً يُكْبَرُ  
فَاتِحَةٌ، ثُمَّ صَلَاةٌ، وَدُعَا      تَسْلِيمَةً<sup>(٤)</sup> فَاعْرِفْ لِكُلِّ مَوْضِعاً  
تَقْدِمُ لَطْفَرِهِ<sup>(٥)</sup>، وَكُونُهُمْ      مِنْ خَلْفِهِ فِي حَاضِرٍ شَرْطاً فَهُمْ  
صَحَّتْ صَلَاةٌ غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ      إِنْ كَانَ<sup>(٦)</sup> عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلُهَا  
كَذَا عَلَى قَبْرِ لَغِيرِ الْأَنْبِيَا      بِذَلِكَ الشَّرْطِ، فَكُنْ مِنْ أَذْكِيَا

(١) المراد: أن يوضع تحت رأس الميت شيء من نحو تراب أو لبنة ليرتفع رأسه قليلاً.

(٢) إلا من عذر كنداوة الأرض.

(٣) قبل أربعة أشهر، أما بعدها فيغسل أيضاً.

(٤) الواجب تسليمة واحدة، وتندب ثانية وزيادة وبركاته فيهما.

(٥) أي تقدم طهر الميت على الصلاة، بأن يغسل أو يمسح لعذر.

(٦) أي المصلي.

(٧) أي أهلاً للصلاة، بأن كان مسلماً مكلفاً طاهراً عند الموت.

زِيَارَةُ<sup>(١)</sup> تُسَنُّ لِلرَّجَالِ تُكْرَهُ لِلأُنثَى<sup>(٢)</sup>، فَخُذْ مَقَالِي

### ترتيب الأولى بالإمامة

أَبٌ، فَجَدُّ، فَابْنَةُ<sup>(٣)</sup>، فَالْعَصْبَةُ<sup>(٤)</sup> فَرَجِمَ<sup>(٥)</sup>، فَزَوَّجُهَا: مُرَبَّةٌ

### باب الزكاة

الْحَدُّ: "مَا يُخْرَجُ عَنْ أَمْوَالٍ أَوْ بَدَنٍ عَلَى الطَّرِيقِ الثَّالِي"  
تَلَزَمُ فِي التَّقْدِينَ وَالتَّجَارَةِ وَالْقُوتِ وَالْأَنْعَامِ، هَذِي جَاءَتْ  
شَرْطُ الْوَجُوبِ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا حُرًّا وَمَالِكًا نَصَابًا تَمَمًا  
وَالْحَوْلُ إِلَّا فِي مُعَشَّرٍ وَفِي رِبْحِ تِجَارَةٍ، نِتَاجٍ، فَاعْرِفِ<sup>(٦)</sup>  
وَالسَّوْمُ فِي مَاشِيَةٍ، وَلَا تَقَرَّ<sup>(٧)</sup> فِي جَائِزِ الْحُلِيِّ مَا لَمْ يُدْخَرْ  
كَذَاكَ بَيْتُ الْمَالِ أَوْ جِهَاتُ ذَاتُ عَمُومٍ تَنْتَفِي بِالزَّكَاةِ

(١) أي زيارة القبور.

(٢) نعم يسن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) أي ابن الميت ذكراً أو أنثى.

(٤) العصبة على ترتيبهم في الإرث، فيقدم ابن الابن، ثم الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب، ثم

ابنهما، ثم العم الشقيق، فلأب، ثم ابنهما، ثم ذو الولاء.

(٥) أي ذو رحم: وهو القريب غير الوارث.

(٦) المعشَّر: ما يجب في زكاته العشر كالحبوب والثمار، فلا يشترط فيه مضي الحول بعد

الحصول عليه، بل يزكي فوراً، وربح التجارة يزكيه عند تمام حول الأصل (رأس المال)

إن كان الأصل نصاباً، وإن لم يتم حول على الربح، هذا إذا كان الربح مختلطاً برأس

المال، أما لو أفرز الربح عن رأس المال فهو كمال مستقل، والناتج: أي نتاج السائمة،

يزكيه بحول الأمهات إذا كانت نصاباً.

(٧) أي لا تثبت الزكاة.

## نصاب الذهب والفضة

عشرون مثقالاً نصابٌ للذهبِ      ومائتا درهمٍ فضٌّ تُحتَسَبُ<sup>(١)</sup>  
ورُبْعُ عَشْرٍ واجبٌ في ذَيْنِ      عن قيمةِ العُروضِ ذاك، فاعنِ<sup>(٢)</sup>

تنبيه:

من سُنَّةٍ تَخْتُمُ أي للرجُل      بفضَّةٍ، في خِصَرِ اليَمْنَى فَضُلُ  
تَحْلِيَةً لآلَةِ الحَرْبِ أَبَحْ      بفضَّةٍ لا ذَهَبٍ فيما رَجَحْ  
تَحْلِيَةً المَصْحَفِ بِالْفِضِّ كَذَا      لا ذَهَبٍ إِلَّا لَأَثْنَى فَانْقُذَا<sup>(٣)</sup>  
كذا الحَلِيُّ دونِ إِسْرَافٍ تَجِلْ      لِمَرْأَةٍ وَلِصَبِيٍّ، ذَا نُقْلُ

## زكاة الحبوب والشمار

في كلِّ مُقَاتٍ كَبْرٌ وَعِنَبٌ      زكاةُ عَشْرِ إِنْ نِصَابُهُ وَجَبُ<sup>(٤)</sup>  
ونصفُهُ فيما سُقِيَ بالكُفْلَةِ      خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ نِصَاباً أُثْبِتِ<sup>(٥)</sup>

(١) عشرون مثقالاً قدرت بـ ٨٥ جراماً، ومائتا درهم قدرت بـ ٥٩٥ جراماً. تنبيه:  
النقود الورقية يزكها إذا بلغت قيمة نصاب الذهب أو الفضة، ومضى عليها سنة  
كاملة، والله أعلم.

(٢) أي العروض التجارية تقوم بأحد النقيدين، فإذا بلغ النصاب يزكها ربع العشر، والعرض:  
ما بعدد للتجارة، فلا يحسب الأثاث والآلات التي لا تباع.

(٣) أي فحورٌ للأثنى تحلية مصحفها بالذهب.

(٤) "وجب" هنا بالمعنى اللغوي، أي: ثبت.

(٥) البوسق ستون صاعاً، فخمسة أوساق تكون ثلاثمائة صاع، والصاع يعادل ٣,٢٠٠ لتر،  
فيكون نصاب الزكاة ٩٦٠ لتراً.

## زكاة الأنعام

لكلّ خَمْسٍ إِبِلٍ شاةً إلى بنتٍ مَخَاضٍ، ولستُ وثَلا-  
ستُ وأربعونَ فيها حِقَّةٌ ستُ وسبعونَ اقتضتُ بِنْتَيْنِ  
فيما إذا زادتُ على التسعينَا، أخرجَ بَنَاتِ اللَّبُونِ، عَدهَا  
بنتُ لبونٍ فرضُ أربعينَا وفي ثلاثينَ من الأبقارِ خُذْ  
مُسِنَّةً في أربعينَ تَسْتَقِرُّ في أربعينَ غَنَمًا شاةً أنَلْ  
شَاتَيْنِ والثلاثُ منها تَنَحَّيْمٌ ثم لكلِّ مائةٍ شاةً تَجِبُ

خَمْسٍ وعشرينَ، ففيها فاجعَلَا ثَينَ فَبِشَاءَ اللَّبُونِ فاقْبَلَا  
إِحدى وَسِتُّونَ ففيهَا جَذْعَةٌ<sup>(١)</sup> أي لِلْبُونِ، أعطِ حِقَّتَيْنِ  
عن مائةٍ وواحدٍ عشرينَا ثلاثَةً، فَيَسْتَقِرُّ حَدهَا:  
وحِقَّةٌ تَلْزَمُ في خَمْسِينَ تَبِيعًا أو تَبِيعَةً، كُلُّ نَقْدٍ  
فالفرضُ في هذا الأساسِ تَسْتَمِرُّ<sup>(٢)</sup> من مائةٍ إِحدى وعشرينَ أَرَلْ  
في واحدٍ ومائَتَيْنِ من غَنَمٍ والوقْصُ<sup>(٣)</sup> في الأنعامِ عَفْوٌ، ما حُسِبَ

## زكاة الفطر

وتلزمُ الفطْرَةُ كلُّ مسلمٍ حُرٌّ عن المُمُونِ صاعٌ فاعْلَمْ

(١) بنت مخاض: ما تم لها سنة، بنت لبون: ما تم لها سنتان، حقة: ما تم لها ثلاث سنين، جذعة: ما تم لها أربع سنين.

(٢) التبيع: ما تم له سنة، والأنثى: تبiece، مسنة: ما تم لها سنتان.

(٣) الوقص: ما بين العددين، فليس فيه زكاة، هذا في الأنعام، أما غيرها فلا وقص فيها، بل تلزم الزكاة عن الموجود كله.

من غالب القوت، إذا كان فضلٌ      عن قوتهم وحاجة مما أصلٌ  
في يومٍ عيدٍ ثمَّ ليلته وعَن      دين، ووقتها الغروب، فافهم<sup>(١)</sup>  
تأخيرها عن يومٍ عيدٍ قد حُظِرَ      تعجيلها من أول الصوم اعتبر

### أداء الزكاة

أداؤها فوراً بإمكانٍ يَحِقَّ      أي بحضور المال ثم المستحق  
واشترط لها النية والإعطاء للـ      موجود من أصنافها كما نُقِلَ  
أي للفقير والمساكين وللـ      عامِل والغارم والرقاب قُلْ  
وفي سبيل الله والمؤلف      قلوبهم وابن السبيل، فاعرف

### من لا يجزئ دفع الزكاة إليهم

لا يُجزئ الدفع لكافرٍ ومَن      يكفيه إنفاق القريب ولقن  
وأهل بيتٍ ومواليهم<sup>(٢)</sup>، وسُنَّ      لزوجة إعطاء زوجها ثمن  
تصدَّقن تطوعاً من فضل      للحار والقريب، ذا من فضل<sup>(٣)</sup>

### الغنيمة والفِيء وقسمتهما

وكلُّ مالٍ نِيلَ بالقهر من الـ      حربٍ ذا غنيمة، وإن حصل  
من دونه فالفيء، أما ما غنِمَ      فاقسم مُرتباً له كما عِلِمَ

(١) أي وقت وجوب الفطرة: غروب الشمس ليلة الفطر.

(٢) أهل البيت هنا هم: المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ابني عبد مناف، أما بنو نوفل وبنو عبد شمس فليسوا من أهل البيت، والمراد بالموالي هنا هم: من اعتنقهم أهل البيت، فلا تحمل لهم الزكاة؛ لأن مولى القوم منهم.

(٣) الفضل في الشطر الأول بمعنى الباقي، أي الباقي بعد كفايته، وفي الثاني بمعنى السنة، ففي الكلام جناس تام.

فَسَلَبٌ<sup>(١)</sup> لِقَاتِلٍ وَتُخْرِجُ      مَوْنَةً لِمَا إِلَيْهَا يُخَوِّجُ  
وَالْبَاقِي أَقْسَمُ خَمْسَةً، وَخُمُسُهَا      وَخُمْسَ فِيءٍ خَمْسَنَ لِأَهْلِهَا  
لِلَّهِ وَالرَّسُولِ - هَذَا يُصْرَفُ      إِلَى مَصَالِحِ كَرَزُقٍ يُؤَلَّفُ  
ثُمَّ لِأَهْلِ الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup> وَالْفَقِيرِ وَالْأَـ      مَسْكِينٍ وَالْيَتِيمِ، أَبْنَاءِ السُّبُلِ<sup>(٣)</sup>  
أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ مِنْ غَنِيمَةٍ      لِشَاهِدِي الْوَقْعَةِ مِنْ كَتَبَةٍ  
وَهِيَ مِنَ الْفِيءِ لِكُلِّ مَنْ رُصِدَ      مِنْ الْجِيُوشِ لِلْجِهَادِ وَأَعِدَّ

### باب الصوم

الصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْمَفْطَرِ      بَيِّنَةٌ فِي زَمَنٍ مُقَدَّرٍ  
فَرَضٌ عَلَى الْمُطِيقِ فِي رَمَضَانَا      بِرُؤْيَا أَوْ انْتِهَاءِ شَعْبَانَا  
وَفَرَضُهُ: النِّيَّةُ كُلُّ يَوْمٍ      بِشَرْطِ تَعْيِينِ لِفَرَضِ صَوْمٍ  
وَشَرْطِ تَبَيُّنِ لِفَرَضٍ، وَأَبَحَ      نِيَّةَ تَقْلِيلِ لِلزَّوَالِ، فَيَصِحَّ  
وَالِاحْتِرَازُ عَنِ مَفْطَرَاتِ      لَصَوْمِهِ أَيْضاً كَمَا سَتَانِي<sup>(٤)</sup>

### المفطرات

دُخُولُ عَيْنٍ جَوْفَهُ وَالْوُطْءُ<sup>(٥)</sup>      كَذَلِكَ اسْتِمْنَاؤُهُ وَالْقَيْءُ

(١) السلب: هو ملبوس القتيل وسلاحه ومركوبه، وكذا سواره ومنطقته وخاتمه وطوقه.

(٢) أهل البيت هنا: من تحرم عليهم الزكاة.

(٣) أبناء السبل معطوف بحذف حرف العطف.

(٤) "والاحتراز" معطوف على "النية"، فهو من الفرض.

(٥) ضابطه إيلاج الحشفة - سواء أنزل أم لا -.

فَكُلُّهُ مُفْطَرٌّ إِنْ كَانَ عَنْ عَمْدٍ وَعِلْمٍ وَاخْتِيَارٍ، فَاَعْلَمَنْ  
لَا بَلْعُ رِيْقٍ طَاهِرٍ مِنْ مَعْدِنٍ أَوْ قَلْعُهُ نَخَامَةً مِنْ مُبْطِنٍ  
أَوْ سَبْقُ مَاءٍ فِي اغْتِسَالٍ قَدْ وَجَبَ بِلَا انْغِمَاسِهِ<sup>(١)</sup> وَلَا مَذْيٍّ غَلَبَ<sup>(٢)</sup>

### رخص الفطر وما يترتب على الفطر

لِمَرَضٍ يَضُرُّ أَوْ خَوْفٍ تَلَفُ أَوْ سَفَرٍ جَوَازُ فِطْرٍ قَدْ أُلِفَ  
يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ ثُمَّ تَنْحَتِمُ لِمَفْسَدٍ كَفَّارَةٌ بِمَا عَلِمَ<sup>(٣)</sup>  
الْعَتَقُ فَالْصِيَامُ فَالْإِطْعَامُ مَعَ الْقَضَاءِ قَدْ هَالَتْ الْأَثَامُ  
وَصَاحِبُ الْعَذْرِ الْمُدَامِ كَالْكَيْرِ يَقْضِي بِمُدٍّ وَالْقَضَاءُ مَا اسْتَقَرَّ  
مُؤَخَّرُ الْقَضَا بِلَا عُذْرِ إِلَى الْـ قَابِلِ<sup>(٤)</sup> يَقْضِي، ثُمَّ مُدًّا قَدْ حَمَلَ<sup>(٥)</sup>

### سنن الصيام

تَعْجِيلُ فِطْرٍ، كَوْنُهُ مِنَ الرُّطْبِ فَالْتَمِرُ فَالْمَاءِ وَذِكْرُ مُسْتَحَبِّ  
تَسْحَرٍ، تَأْخِيرُهُ، وَالْكَفُّ عَنْ شَهْوَاتِهِ، كَذَاكَ كَفُّ لِّلْسُنِ  
وَالْعُسْلُ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنْ كَانَ وَجَبَ إِكْثَارُ خَيْرٍ وَتِلَاوَةُ نَدْبِ

### الاعتكاف

لُبْتُ بِمَسْجِدٍ بَنِيَّةٍ رُسِيمٍ بِالْإِعْتِكَافِ، وَهُوَ بِالصَّوْمِ أَتَمَّ

(١) فلو سبق الماء بسبب الانغماس أفطر، ولو في غسل واجب؛ لكرهه الانغماس، وكذا

سبق الماء بغير الانغماس في الغسل المستحب.

(٢) "غلب" ليس قيداً.

(٣) المفسد: هو من أفسد صومه بالوطء.

(٤) أي إلى رمضان المقبل.

(٥) أي عليه التصديق بمد طعام مع القضاء.

وَمَنْ نَوَى تَتَابَعاً فَلَا يَضُرُّ      خُرُوجُهُ لِنَحْوِ حَاجَةِ الْبَشَرِ<sup>(١)</sup>  
كَذَا إِذَا اسْتَشْنَى، وَلَكِنْ قَدْ فَسَدَ      بِالْوَطْءِ، وَالْإِنْزَالِ عَنْ لَمَسِ الْجَسَدِ

### صيام التطوع

يَسَنُّ صَوْمَ تِسْعَةٍ مِنْ شَهْرِ حَجٍّ      أَكْذُهَا التَّاسِعُ إِلَّا مَنْ يَحُجُّ  
عَشْرٌ مُحَرَّمٌ كَذَا، وَالْأَكْذُ      عَاشِرُهَا وَتَاسِعُ ذَا وَارِدُ  
وَسْتُ شَوَّالٍ، وَوَصَلُهَا أَتَمَّ      وَاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ فِيهِمَا فَصُمَّ  
أَيَّامٌ بَيْضٌ هَكَذَا، ثُمَّ حَرُمَ      صِيَامُ عِيدَيْنِ وَتَشْرِيقٍ عَلِمَ  
وَيَوْمَ شَكٍّ<sup>(٢)</sup>، هَكَذَا إِذَا انْتَصَفَ      شَعْبَانَ إِلَّا نَحْوَ عَادَةٍ رَدِفَ  
إِفْرَادُ جُمُعَةٍ وَسَبْتٍ وَأَحَدُ      كُرَّةٍ، وَصَوْمُ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَأَ وَجَدَ

### باب الحج

قَصْدُ لَكَبَةٍ لِأُنْسَاكِ تَخَصُّ      حَجٍّ، وَحَدُّ عَمْرَةٍ فِيمَا يُنْصَى:  
زِيَارَةُ الْبَيْتِ لِأُنْسَاكِ عَلَى      وَجْهِ مُخَصَّصٍ، كَمَا قَدْ فُضِّلَا  
وَيُلْزَمَانِ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا      حَرًّا إِذَا اسْتَطَاعَ، مَرَّةً كَفَى  
عَلَى تَرَاخٍ، وَاشْتَرِطُ فِي الْمَرَأَةِ<sup>(٣)</sup>      مُحَرَّمَهَا، أَوْ مَعَ ثَقَاتٍ نَسَوَةٍ

(١) أي لنحو الأكل والخلاء.

(٢) يوم الشك عندنا هو يوم الثلاثين من شعبان، وقد شاغ الخبر برؤية الهلال، ولكن لم

تثبت الرؤية.

(٣) أي في وجوب الحج على المرأة.

## المواقيت

"وَقْتُ مُعَيَّنٌ كَذَا الْمَكَانُ لِلْ—  
 وَقْتُ لِاحْرَامٍ بِحَجٍّ يُرْسَمُ  
 مِيقَاتُهُ الْمَكَانُ ذُو الْحُلَيْفَةِ  
 يُحْرِمُ أَهْلُ الشَّامِ، جَا يَلْمَلَمُ  
 لِأَهْلِ تَحْدٍ، ثُمَّ ذَاتُ عِرْقٍ  
 فَهِيَ لَهُمْ كَذَا لِمَنْ يَمُرُّ  
 مِيقَاتُ مَكِّيٍّ لِحَجٍّ مَكَّةُ  
 وَمَنْ يُحَاذِي بَعْضَهَا فِذَا، وَمَنْ  
 إِحْرَامٌ بِالْمِيقَاتِ يُسَمَّى، وَلْيُقَلْ  
 مِنْ بَدْءِ شَوَّالٍ، فَلَا يُقَدِّمُ<sup>(١)</sup>  
 لِأَهْلِ طَيْبَةِ<sup>(٢)</sup>، كَذَا بِالْجُحْفَةِ  
 لِيَمَنَ، وَالْقَرْنُ مِمَّا يُعْلَمُ  
 عُيْنُ مِيقَاتِ لِأَهْلِ الشَّرْقِ  
 بِهِمْ، لِمَنْ بَدَوْنَهَا الْمَقَرُّ  
 وَالْحِلُّ لِلْعَمْرَةِ ذَا قَدْ أُثْبِتُوا  
 لَا فِيمَنْ الْمَرْحَلَتَيْنِ ذَا قَمَنْ<sup>(٣)</sup>

## أوجه النسك الثلاثة

إِفْرَادٌ أَوْ تَمْتُّعٌ قِرَانٌ  
 أَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ أَيُّ بِحَجٍّ  
 ثُمَّ تَمْتُّعٌ، وَذَا أَنْ يَعْتَمِرَ  
 أَمَّا الْقِرَانُ فَبِعَمْرَةٍ وَحَجٍّ  
 أَوْجُهُ أُنْسَاكٌ، كَمَا تُبَانُ  
 ثُمَّ بِعُمْرَةٍ أُنَى إِنْ يَحْجُ<sup>(٤)</sup>  
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَحَجًّا يَتَّكِرُ<sup>(٥)</sup>  
 يُحْرِمُ فَالْعَمْرَةُ فِي الْحَجِّ تَلْجُ

(١) فلو أحرم بالحج قبل شوال انعقد عمرة، ولا ينعقد حجاً.

(٢) أي لأهل المدينة المنورة، و"طيبة" من أسمائها.

(٣) ذَا اسم إشارة، والإشارة إلى الإحرام، أي يستحق أن يحرم من مرحلتين من مكة المكرمة.

(٤) أي إن يقصد العمرة، فالإتيان بالعمرة بعد الحج ليس بواجب في الأفراد.

(٥) يعني يحج في ذلك العام نفسه، وأشهر الحج هي: شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة.

وفي قرآنٍ وتَمَتُّعٍ لَزِمَ دَمٌ إِذَا لَمْ يَكُ حَاضِرَ الْحَرَمِ<sup>(١)</sup>

### محظورات الإحرام

يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ وَطْءُ قُبْلَةٍ      وَكُلُّ فِعْلٍ تَقْتَضِيهِ الشَّهْوَةُ  
عَقْدُ نِكَاحٍ، وَادِّهَانُ شَعْرِ  
تَطْيِبٍ، صَيْدٍ، وَسَتْرُ رَجُلٍ      رَأْسًا وَلُبْسُهُ مَخِيطًا<sup>(٢)</sup> فَاعْقِلِ  
وَسِتْرَهَا<sup>(٣)</sup> وَجْهًا بِنَحْوِ بُرْقَعٍ      وَلُبْسُ قُفَّازَيْنِ مِنْهُمَا امْتِنِعِ<sup>(٤)</sup>

### أركان الحج وواجباته وسننه

لِلْحَجِّ أَرْكَانٌ وَوَاجِبَاتٌ      وَبُيُوتُنٌ، وَتَمَّ مَحْظُورَاتُ  
فَالرَّكْنُ: جُزْؤُهُ الَّذِي لَا يَجْبُرُ      فَوَائِدُهُ دَمٌ، فَسِتًّا قَدَرُوا  
وَهُنَّ: إِحْرَامٌ، وَقُوفٌ عَرَفَا<sup>(٥)</sup>      مِنْ الزَّوَالِ لِلطَّلُوعِ لَا خَفَا  
طَوَافُهُ وَسَعْيُهُ سَبْعًا كَذَا      حَلَقٌ وَتَرْتِيبٌ لِمُعْظَمِ خُذَا<sup>(٦)</sup>  
وَمَا سِوَى الْوُقُوفِ مِمَّا ذُكِرَا      أَرْكَانُ عَمْرَةٍ، فَقَبَسْ مُعْتَبِرَا

(١) والمراد بالذي في حاضر الحرم: من استوطنوا بالفعل حالة الإحرام - لا بعده - محلاً دون مرحلتين من الحرم، كما في الإعانة.

(٢) المراد بالمخيط: كل ثوب يشتمل على الجسد أو العضو، كالقميص والسرّاويل، أما وجود غيطة في الثوب أو النعل مثلاً فلا يضر.

(٣) أي المرأة.

(٤) أي من الرجل والمرأة، فلبس القفازين محظورهما.

(٥) أي الوقوف بعرفة، ووقته: من زوال يوم عرفة إلى فجر يوم النحر، وحذف التاء من (عرفة) مع إشباع الحركة للضرورة.

(٦) أي بأن يقدم الإحرام على الإطلاق، ويقدم الوقوف على طواف الزيارة والحلق، ويقدم السعي على الطواف المعتبر.

وواجب: ما فعله مُحْتَمٌّ  
 وهن: إحرام من الميقات والـ  
 وعنى ليالي التشريق، ثم  
 شرط طواف ستة كما نُقِلَ  
 والبدء بالأسود<sup>(٣)</sup>، جعل الكعبة  
 وسن وضع جبهة على الحجر،  
 كذا استلام لليمان<sup>(٥)</sup> والدعا  
 وركعتان بعده والأفضل  
 وواجب في السعي بدء بالصفاء  
 وسن أن يصعد شيئاً ودعا  
 كذا طهارة وستر العورة  
 لو فات شيء منه يلزم الدم  
 مبيت ليل التحري في جمع عُقِل<sup>(١)</sup>  
 رمي، طواف للوداع إن ختم  
 طهر وستر، نية إذا استقل<sup>(٢)</sup>  
 يساره<sup>(٤)</sup>، تكميله للبيعة  
 تقيله، كذا استلام إن قدر  
 ورمل<sup>(٦)</sup> مع اضطباع إن سعى  
 خلف المقام، فيحيث يسهل<sup>(٧)</sup>  
 سبعة أشواط كما قد عرِفَا  
 هرولة فاعرف لذاك الموقعا  
 واشغل بذكر الله كل مرة

(١) أي المزدلفة، و"جمع" من أسمائها.

(٢) إنما تشترط النية للطواف إذا كان الطواف مستقلاً، أما الطواف الداخل في الحج أو العمرة فلا تشترط النية؛ لشمول الإحرام له، بل تسن النية.

(٣) أي الحجر الأسود.

(٤) يؤخذ من هنا اشتراط عدم دخوله في الكعبة، وأن يكون طوافه في المسجد أيضاً.

(٥) أي للركن اليماني، وهو الركن الذي قبل ركن الحجر الأسود، وتخفف الياء هنا للضرورة.

(٦) الرمل: بفتح الميم، إسراع المشي مع تقارب الخطأ، إنما يسن في الأشواط الثلاثة الأولى من الطواف الذي يعقبه سعي، ولا يسن في غير ذلك.

(٧) فتسن ركعتا الطواف، وتصح في أي موضع حتى خارج الحرم.

مِنْ سُنَنِ اغْسَالِهِ<sup>(١)</sup>، تَعَطَّرُ  
 بِطُوفٍ لِلْقُدُومِ وَالْمَبِيتِ فِي  
 بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ فِي جَمْعٍ<sup>(٢)</sup> مَعَ الْ-  
 وَهَكَذَا يُسَنُّ هَذَيْنِ مِنْ نَعَمٍ  
 وَشَرِبٍ زَمَزَمٍ يَسَنُّ، وَكَذَا  
 قِيلَ إِحْرَامٌ، يُلَبِّي يَجْهَرُ  
 مِنِّي بِتَاسِعٍ<sup>(٣)</sup>، وَقَصْدُ مَوْقِفٍ  
 أَذْكَارٍ وَالِدَعَاءِ وَأَوَّلَى مَا تُقِلُّ<sup>(٤)</sup>  
 لِكُلِّ قَاصِدٍ، سِمَاءُهُ أَتَمُّ  
 زِيَارَةُ الرَّسُولِ، نَعَمٌ مَا اجْتَذَى

### الفدية

تَلَزَمُ فِدْيَةٌ بِفَعْلٍ مَا حَرَّمَ  
 مَنْ يُفْسِدُ الْحَجَّ بِوُطْءٍ<sup>(٥)</sup> يَفْتُدِ  
 وَلْيَقْضِ فَوْرًا، وَبِصَيْدٍ قَدْ وَجَبَ  
 وَتَرَكَ وَاجِبٍ بِتَفْصِيلٍ عَلِمَ  
 بَدَنَةً، وَلَيَمُضٍ فِي ذَا الْمُفْسَدِ  
 مِثْلُ<sup>(٦)</sup>، وَفِي غَيْرِهِمَا إِذَا ارْتَكَبَ<sup>(٧)</sup>

(١) أي اغسال الحج، وهي: للإحرام، ولدخول مكة، ولدخول عرفة، وللرمي.

(٢) أي ليلة عرفة، يبيت في منى استحباباً.

(٣) المشعر الحرام: جبل صغير في مزدلفة، يسن تحري الوقوف عليه إذا استطاع.

(٤) أي الأدعية المأثورة.

(٥) يفسد الحج إذا وطئ قبل التحلل الأول، ويحصل التحلل الأول بفعل اثنين من أمور

ثلاثة: الرمي يوم النحر، والحلق، وطواف الإفاضة مع السعي إن كان عليه السعي.

فيفعل أي اثنين من هذه الثلاثة يحصل التحلل الأول، ويحل له كل محظور إلا النساء،

وبفعل الأمر الثالث حصل التحلل الكامل، فيحل له كل شيء حتى النساء.

(٦) فإن كان للصيد الذي قتله مثل من بهيمة الأنعام فهو بخير بين ثلاثة أشياء: بذبح المثل

ويتصدق به في الحرم، أو يشتري بقيمته طعاماً ويتصدق به في الحرم، أو يصوم عن كل

مد يوماً، وإن لم يكن له مثل بخير بين الأمرين الأخيرين.

(٧) قوله: (في غيرهما) أي غير الوطء والصيد، قوله: (إذا ارتكب) أي إذا فعله عمداً، أما إذا

فعله ناسياً أو جاهلاً فلا فدية، إلا إذا كان إتلافاً كقتل الصيد وإزالة الشعر ففيه الفدية

عمداً كان أو لا.

إما صيام أو طعام أو دم<sup>(١)</sup> مَنْ يَأْتِهِ لِحَاجَةٍ لَا يَأْتُهُ  
فِي تَرْكِ وَاجِبِ دَمٍ يَنْحَتِمُ عَاجِزُهُ صِيَامَ عَشْرِ يَلْزَمُ

### التضحية والعقيقة

تُسَنُّ تَأْكِيداً لِحُرِّ مُقْتَدِرٍ تَضْحِيَّةٌ، تَكُونُ حَتَمًا إِنْ نَذَرَ  
وَهِيَ كَفْدِيَّةٌ وَهَذِي: جَذْعَةٌ مِنْ الضَّأْنِ، غَيْرَهَا ثَنِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>  
عَنْ سَبْعَةٍ كَمَا أَتَى عَنْ مُصْطَفَى<sup>(٣)</sup> عَنْ وَاحِدٍ شَاةٍ، وَغَيْرِهَا كَفَى  
لَا يُجْزِئُ الْعَجْفَاءُ<sup>(٤)</sup> وَالْعَوْرَاءُ وَلَا مَرِيضَةٌ وَلَا عَرَجَاءُ  
وَحَامِلٌ أَيْضًا، وَلَكِنْ لَا يَضُرُّ عَيْبٌ خَفِيفٌ أَوْ خِصَاءٌ فَاغْتَفِرَ  
وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ مِنْ نَحْرِ إِلَى غُرُوبٍ تَشْرِيقٍ زَكَنُ  
يَحْرُمُ أَكْلُهُ مِنَ الَّذِي وَجَبَ وَسَنَ أَكْلُهُ مِنَ الَّذِي نُذِبَ  
وَوَاجِبٌ تَصَدَّقُ مِنْ لَحْمِهَا مُحَرَّمٌ يَبْعُ لَأَيِّ جُزْئِهَا  
بُكْرَةٌ لِلْمُرِيدِ أَحَدُ الظُّفْرِ وَالشَّعْرِ مِنْ أَوَّلٍ<sup>(٥)</sup> حَتَّى النَّحْرِ

(١) أي يصوم ثلاثة أيام، أو يتصدق لسنة مساكين في الحرم، لكل مسكين نصف صاع، أو يعتق رقبة، فهو خير بينهن.

(٢) الجذعة من الشاة: ما تم لها سنة، والثنية منها: ما تم لها سنتان، والثنية من البقرة: ما تم لها سنتان كذلك، ومن الإبل: ما تم لها خمس سنين.

(٣) إشارة إلى ما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة في واحد منهما".

(٤) العجفاء: الهزيلة التي لا مخ فيها.

(٥) أي من أول ذي الحجة.

عَقُّ عَنِ الْمَوْلُودِ إِنْ تَيَسَّرَ      فِي مُدَّةِ النَّفَاسِ<sup>(١)</sup> حَتَّى يَكْبُرَا  
أَحْكَامُهَا مِثْلُ الْأَضَاحِيِّ، وَاعْقُقِ      فِي سَابِعٍ، وَسَمِّ فِيهِ، وَاحْلِقِ  
وَسَنَّ الْأَدْهَانَ غُبَاءً، وَاكْتَحَا      لَ إِثْمَدًا لَيْلًا وَوَتَرًا يُتَّحَى<sup>(٢)</sup>  
وَحَضَبُ شَيْبِهِ بِنَحْوِ حُمْرَةِ      وَمِنْ مُحَرَّمٍ جَلَاقُ لِحْيَةٍ<sup>(٣)</sup>

### الذبح والصيد والأطعمة

يُذَبِّحُ مَقْدُورٌ مِنَ الْبَرِيِّ      بِالْقَطْعِ لِلْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ<sup>(٤)</sup>  
بِالْيَدِ تَخْرُجُهُ وَتُذْمِي      لَا السِّنَّ وَالظْفِيرَ وَلَا بِالْعَظْمِ  
بَشْرَطٍ كَوْنِ ذَابِحٍ مِنْ مُسْلِمٍ      أَوْ مِنْ كِتَابِيٍّ أَصِيلٍ فَاعْلَمْ<sup>(٥)</sup>  
وَكَوْنِ مَذْبُوحٍ مِنَ الَّذِي يَجِلُّ      وَبِحَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ حَصَلُ  
يَسَنُّ "بِسْمِ اللَّهِ" عِنْدَ الذَّبْحِ      وَرَمِي صَيْدٌ وَاعْتِدَا ذِي جَرْحٍ  
وَقَطْعُ وَذَجْنَيْنِ وَحَدُّ شُفْرَةٍ      تَوْجِيهُهُ الذَّبِيحَ نَحْوَ الْقَبْلَةِ  
وَنَحْوُ شَارِدٍ بِخَرْجِهِ يَجِلُّ      وَذَبْحُ أُمَّ لِلْجَنْينِ قَدْ أَحَلَّ

(١) في مدة النفاس: الجار والمحرور متعلق بتيسر، والحاصل: إن كان الولي موسراً في مدة النفاس يسن أن يعق عن المولود، يوم سابع الولادة، وهو أفضل، ويجوز حتى يلبس الطفل، أما إذا كان معسراً في مدة النفاس فلا يطلب منه أن يعق، وإن أبسر بعد ذلك.

(٢) أي يسن الاكتحال وتراً في كل عين.

(٣) هذا اختيار المصنف زين الدين - رحمه الله - تبعاً لجمع من العلماء، والمعتمد في المذهب الكراهة.

(٤) أصله: المريء، قلبت الهمزة ياءً وأدغمت فيها الياء للضرورة.

(٥) الكتابي الأصيل: بأن لا يكون أصله دخل في دين أهل الكتاب بعدة نسخ دينه. وللتنفصيل

تراجع الحواشي.

الأصل في الطعام حلٌّ غير ما  
فمن مباح: نَعَمْ، خَيْلٌ، بَقَرٌ  
والضبع، والظبي، وضَبٌّ، أرنبٌ  
وكلُّ طيرٍ لاقطِ الحَبِّ وما  
يَحْرُمُ ذُو نابٍ وذاتُ مِخْلَبٍ  
حمارُ أهلٍ، سُلْحَفَاةٌ، ضَفْدَعٌ  
وكلُّ ما يَضُرُّ مِثْلَ الحَجَرِ  
جلالةُ تَكْرَهُهُ إن رِيحٌ بَدَتْ

قد جاءنا التحريمُ فيه مُحْكَمًا  
وَحَشٍ، حِمَارُهُ، كما جاء الأثرُ  
كذاك سِنْجَابٌ وأيضاً ثَعْلَبٌ  
يَعُدُّ مائياً كحُوتٍ فاعْلَمَا  
فَوَاسِقٌ، قِرْدٌ، غُرَابٌ، فاجْتَنِبِ  
كذاك تِمْسَاحاً وَسَرَطَاناً دَعُوا  
والطينِ والسُّمِّ وكلِّ مُسْكِرٍ  
وحِلٌّ مَيْتَةُ الجَرَادِ قَدْ ثَبَّتْ

## النذر

وحدُّ نَذْرٍ: التَّزَامُ مُسْلِمٍ  
عليه، من فرضٍ كفايةٍ أو الـ  
يُسَمَّى تَبَرُّراً إذا ما أُنجِزَا  
فَلْيُوفِ حَسَبَ نَذْرِهِ، وَكَرِهُوا  
فذاك تعليلٌ بشيءٍ يُجْتَنَبُ  
فليَتَخَيَّرْ بَيْنَ فَعَلٍ ما التَزَمَ  
والنذرُ بالحرامِ والمكروهِ والـ

مُكَلِّفٍ بِقُرْبَةٍ لم تُحْتَمِ  
مَدُوبٍ، وهو قُرْبَةٌ فيما نُقِلَ  
نَذْرَ مُجَازَاةٍ بِشَرْطٍ وَجَزَاً<sup>(١)</sup>  
نَذْرَ لِحَاجٍ وَشِقَاقٍ، فائْتَهُوا  
فِعْلاً وَتَرَكَاً كدخولٍ في صَقَبٍ  
وبينَ كفارةٍ حِلْفٍ إن عَزَمَ<sup>(٢)</sup>  
مُبَاحٍ لَعْنٍ في أَصَحِّ ما نُقِلَ<sup>(٣)</sup>

(١) فالأول كقوله: لله علي أو نذرت أن أصوم كذا، والثاني كقوله: إن شفاني الله فعلي كذا...

(٢) أي إن عزم على ترك ما التزمه يعني إذا حث.

(٣) فلا تنعقد، كلغو اليمين وهو الذي يجري على اللسان بدون قصد النذر والالتزام، فلا

## باب البيع

البيع: عقد يقتضي تبادلًا      مالا بمالٍ بشروطٍ، فاعقلاً  
 أركائهُ: العاقدُ والمُعقودُ      عليهِ، ثم لفظهُ المعهُودُ<sup>(١)</sup>  
 والشرطُ: كونُ عاقدٍ مُكلَّفًا      ومُسلِّماً إن يَتَمَلَّكُ مُصَحِّفًا<sup>(٢)</sup>  
 أو يَتَمَلَّكُ الرقيقَ المُسْلِمًا      في ملكٍ مُرتدٍّ خِلافَهُمْ نَمًا<sup>(٣)</sup>  
 وكونُهُ من مالِكٍ أو مَن أَذِنَ      فلا يصحُّ من فضوليٍّ يَعرُنُ  
 طهارةَ العينِ، كذا الرؤيةُ في      مُعَيَّنٍ<sup>(٤)</sup>، قدرةُ تسليمٍ تَفي

## الربا

زيادةٌ تختصُّ بالعقدِ رُسمٌ      ربا، وكلُّهُ بحرمةٌ وُسمٌ  
 فَضْلٌ، نَسَاءٌ، وربا القرضِ أَتَتْ      أنواعُهُ على وَجْهِهِ يُبَيِّنُ  
 وعِلَّةُ الربا هي الطعمُ، كذا      نَقْدِيَّةٌ في قولِهِمْ، فَلْيَحْتَذَى  
 فشرطُ بيعِ النَّقْدِ والمَطْعُومِ      بِجَنْسِهِ: - وَذَاقَ مَنْ مَعْلُومِ -  
 تَمَائِلٌ تَقَابُضٌ حُلُولٌ      كَالْبُرِّ بِالْبُرِّ مِثَالاً قَوْلُوا  
 فَبِزِيَادَةِ ربا الفضلِ أَتَى      ودونَ قَبْضِهِ النَّسَاءُ<sup>(٥)</sup> ثَبَّتَا

كفارة في ذلك.

(١) العاقد يشمل البائع والمشتري، والمعقود عليه يشمل السلعة والثمن، واللفظ يشمل الإيجاب والقبول.

(٢) فالإسلام شرط في مشتري المصحف، أو الرقيق المسلم، وذلك واضح.

(٣) فالمعتمد أنه يشترط الإسلام لئلا يملك عبد مرتد أيضاً، وذلك لبقاء علاقة الإسلام في المرتد.

(٤) أي إن كان المبيع معيناً.

(٥) أي إذا لم يقبض أحد العوضين في المجلس، وربما يطلق عليه ربا اليد.

وبيعُهُ بِغَيْرِ جَنَسِهِ مَعَ الْ—  
 بِشَرَطِ قَبْضٍ، فَبِدُونِهِ اسْتَقَرَّ—  
 وبيعُهُ بِغَيْرِ جَنَسِهِ مَعَ الْ—  
 بِالْفَضْلِ، أَوْ نَسِيقَةً، كَالْبُرِّ بِالنَّ—  
 أَمَّا رَبَا الْقَرْضِ فَأُخِذَ الْمَالُ عَنْ

## السلم

الْبَيْعُ لِلْمَوْصُوفِ فِي الذِّمَّةِ مَعَ  
 فِي عُرْفِهِمْ بِسَلَمٍ أَوْ سَلَفٍ  
 قَبْضُ لِرَأْسِ الْمَالِ مِنْ دُونِ أَجَلٍ  
 وَقُدْرَةُ التَّسْلِيمِ إِنْ جَاءَ الْمَجْلُ  
 وَذَكَرُ مَوْضِعٍ لِتَسْلِيمٍ إِذَا  
 فِي مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُ التَّسْلِيمُ بِهِ

تَعْجِيلُ كُلِّ ثَمَنٍ - هَذَا وَضِعُ  
 وَجَازٍ، لَكِنْ لَشُرُوطٍ يَقْتَضِي  
 كَوْنُ الْمَبِيعِ ذِمَّةً، وَلَوْ يَجِلُ<sup>(١)</sup>  
 وَالْعِلْمُ بِالْقَدْرِ بِدُونِ أَنْ يُخْلَ  
 كَانَ لِنَقْلِ مَوْنَةٍ، أَوْ نَفَذًا<sup>(٢)</sup>  
 كَالْبَحْرِ وَالصَّحْرَاءِ وَجَوْ، فَاتَّبَعَهُ

## بعض المحرمات

وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأَمَةِ  
 وَبَيْعُ نَحْوِ عَنَبٍ لِمَنْ عَلِمَ  
 وَفَرَعُهَا بِنَحْوِ بَيْعِ هَبَةٍ  
 أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لِسَكْرٍ يَسْتَلِمُ

(١) فهما مختلفان جنساً ومتحدان علة، وهي الطعم، فيشترط التفاضل في المجلس، ويجوز التفاضل.

(٢) أي كون المبيع شيئاً موصوفاً، ولا يصح إذا كان شيئاً معيناً كفرنس زيد مثلاً، فإذا كان موصوفاً صح السلم، ولو كان حالاً.

(٣) أي وقع العقد.

وهكذا كل تصرف إذا  
 كمثل بيع أمرد لفاجر  
 والبيع في جميع ما تقدماً  
 ويحرم احتكار قوت نحو بر  
 ونحش<sup>(٢)</sup> أيضاً، ومدح كاذباً  
 أفضى إلى إثم بظن، فابذاً  
 وبيع تيس لنطاح بائر  
 يصح، لكن يستحق المائماً  
 سوم على سوم كذا، إذا استقر<sup>(١)</sup>  
 لأي سلعة يقر الراغباً

### فصل في الخيار

حق لعاقده لفسخ البيع مع  
 يلقى بأنواع: خيار المجلس  
 خيار شرط لهما أو واحد  
 للمشتري الخيار إن عيب ظهر  
 وضراً جناً، ونزول جند  
 كذا له الخيار أيضاً حيث غر  
 شروطه يسمى خياراً، فاستمع:  
 قبل افتراق مجلساً، ولو تيس<sup>(٣)</sup>  
 ثلاثة الأيام دون زائد  
 فيما اشترى مثل إباق وبخر  
 داراً، وكون الزرع مرعى قرء  
 فعلاً<sup>(٤)</sup>، كان صرى<sup>(٥)</sup> وجعد الشعر

### فصل في حكم المبيع قبل القبض

يقتى المبيع في ضمان البائع  
 للقبض، فافسخ بيعه في الضائع<sup>(٦)</sup>

(١) فكذلك بيع على بيع من باب أولى.

(٢) النحش: أن يزيد في ثمن السلعة من لا يريد اشتراها يريد تغير المشتري.

(٣) فلو افتراق المجلس ولو بنسيان سقط الخيار.

(٤) أي غر البائع بفعله، ويسمى خيار التندليس.

(٥) التصرية: ربط الضرع حتى يمتلئ لبناً، ليوهم المشتري كثرة اللبن.

(٦) أي إذا تلف المبيع قبل القبض ففسخ العقد.

وباطلٌ تَصَرُّفٌ فِيهِ إِلَى      قَبْضٍ بَغَيْرِ إِعْتِاقٍ<sup>(١)</sup>، فَلَا  
إِتْلَافٌ مُشْتَرٍ لَهُ قَدْ اعْتَبِرَ      قَبْضاً لَهُ، فَالْبَيْعُ مِنْ ذَلِكَ اسْتَقَرَّ  
وَقَبْضُ نَحْوِ الْأَرْضِ بِالتَّخْلِيَةِ      وَقَبْضٌ مَنَقُولٍ يَنْقَلِ أَثْبَتَ  
وَجَازَ أَخَذَ بَدَلٍ عَنْ ثَمَنِ      وَالذَّيْنِ مِنْ دُونِ الرِّبَا<sup>(٢)</sup>، لَا الْمُثْمَنِ

### فصل في بيع الأصول

يَشْمَلُ بَيْعُ الْأَرْضِ مَا فِيهَا مِنَ الْـ      أَشْجَارٍ وَالْبَنَاءِ، لَا زَرْعاً حَصَلَ  
فِي بَيْعِ بُسْتَانٍ وَقَرْيَةٍ دَخَلَ      أَرْضٌ وَأَشْجَارٌ بِنَاءً قَدْ عُمِلَ  
وَبَيْعُ دَارٍ هَذِهِ كَذَا شَمِلَ      أَبْوَابُهَا مَنْصُوبَةٌ لَا الْمُنْقَلِ  
وَالْعَرَقُ وَالْغَصْنُ الَّذِي لَمْ يَنْبَسِ      فِي شَجَرٍ، لَا ثَمَرَ كَالْمَغْرَسِ<sup>(٣)</sup>  
وَبَيْعُ دَابَّةٍ جَنِيناً قَدْ شَمِلَ      إِنْ كَانَ مِلْكُهُ لِبَائِعٍ حَصَلَ<sup>(٤)</sup>

### فصل في اختلاف المتعاقدين

اِخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْعَقْدِ مَعَ الْـ      وَفَاقَ فِي صَحَّتِهِ مِثْلَ الْأَجَلِ  
وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً، فَلْيَحْلِفْ      كُلٌّ، وَفَسَخَ إِنْ أَصْرًا قَدْ قُفِيَ

(١) ويبطل تصرف المشتري فيه بغير الإعتاق ونحوه كالوقوف والتزويج، فيصح قبل القبض.

(٢) وثبت الربا إذا استبدل ربوياً بما يوافقه في علة الربا مع تأخير القبض كاستبداله الدينار بالدرهم من دون قبض في المجلس، فيكون ربا النسيئة فلا يجوز، وإذا تم القبض في المجلس جاز.

(٣) أي فلا يدخل في بيع الشجر المغرس، أي: المكان الذي يقع فيه الشجر.

(٤) فإذا لم يكن الجنين مملوكاً لمالك الدابة - كما إذا كان موصى به لآخر - لم يصح البيع، كما لا يصح بيع الأم دون الحمل، وعكسه.

## فصل في القرض والرهن

## القرض

القرض: تَمْلِكُ لشيءٍ يَنْفَعُ  
وشرطه: الإيجابُ والقَبُولُ  
أَهْلِيَّةٌ لِلْبَذْلِ فَيَمَنُ يُقْرِضُ،  
وكونُ ما يُقْرِضُ شيئاً يَنْضَبِطُ  
وجازَ الاستِرْدَادُ إِنْ يُمَكِّنُ، وَسُنَّ  
بِرْدٌ مِثْلُهُ إِلَيْهِ يُقْنَعُ  
بَقَبْضِهِ لِلْمَلِكِ يَكُونُ  
وَالرَّشْدُ، وَاخْتِيَارُ مَنْ يُقْرِضُ  
كَمُسَلِّمٍ فِيهِ، فَذَا أَيْضاً شُرْطُ  
نَفْعٍ لِمُقْرِضٍ بِلَا شَرْطٍ يَمُنُ<sup>(١)</sup>

## الرهن

تَوْثِيقَةٌ لِلذَّيْنِ بِالْعَيْنِ الَّتِي  
يَصَحُّ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ مِنْ  
مَّا يَضُرُّ قَابِضاً أَوْ مَنْ رَهْنُ  
يَلْزَمُ<sup>(٢)</sup> بِالْقَبْضِ بِإِذْنٍ، وَبَقِيَ  
يُطَالَبُ الرَّاهِنُ بِالْحَقِّ أَوْ أَلَا  
وَيُجْبَرُ الرَّاهِنُ، ثُمَّ إِنْ أَصَرَّ  
عِنْدَ اخْتِلَافِ رَاهِنٍ وَمُرْتَهِنٍ  
يَجُوزُ بَيْعُهَا، لِرَهْنٍ انْعَتِ  
أَهْلٍ تَبَرُّعٍ، بِلَا شَرْطٍ يَعْنِ  
كَمَعٍ يَبِيعُ أَوْ كَنَفْعٍ الْمُرْتَهِنُ  
أَمَانَةً بِلَا ضَمَانٍ إِنْ يَبِيعُ  
بِيعَ لِمَرْهُونٍ إِذَا حَلَّ الْأَجَلَ  
يَبِيعُهُ قَاضٍ عَادِلًا بِلَا ضَرَرٍ  
فِي الرَّهْنِ أَوْ قَدَرٍ فَصَدَّقَ مَنْ رَهْنُ

## فصل في الحجر

مَنْعٌ لِشَخْصٍ عَنْ تَصَرُّفٍ عُرِفَ  
حَجَرًا، وَبِالنَّوْعَيْنِ عِنْدَهُمْ أَلْفٌ

(١) مثال نفع المقرض أن يرد زائداً قدراً أو صفة، أو رد الأخود بدل الرديء، بدون شرط

سابق، فهذا يمتنع للمقرض.

(٢) من طرف الراهن.

حَجَرٌ لِحَقِّ غَيْرِهِ كَالْمُقْلِسِ      وَحَقُّ نَفْسِهِ كَطِفْلِ وَالْمُسِي (١)  
 مَنْ زَادَ دَيْنُهُ عَلَى الْمَالِ وَحَلَّ      يُحَجَرُ عَلَيْهِ إِنْ بِهِ أَمْرٌ حَصَلَ (٢)  
 فَالْحَقُّ كُلُّهُ بِمَالِهِ عُلِقَ      فَلَا تَصَرُّفٌ بِلَا إِذْنٍ يَجِزُ  
 يَبِيعُهُ الْقَاضِي بَعْدَ وَقَسَمٍ      أَثْمَانُهُ بَيْنَ الْغَرِيمِ فَلَزِمَ  
 وَيَلْزَمُ الْحَجَرُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْـ      مَحْنُونٍ وَالسَّقْفِيِّ، وَهُوَ قَدْ شَمِلَ (٣)  
 مَالاً وَذِمَّةً بِلَا قَاضٍ إِلَى      بُلُوغِهِ وَالرُّشْدِ فِيمَا اسْتَقْبَلَا  
 وَلَيْسَ: أَبٌ فَجَدٌ فَوْصِيَّ      فَالْقَاضِ إِنْ كَانَ أَمِيناً الْوَلِيَّ  
 ثُمَّ ذَوُو الصَّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ      فَلْيَتَحَرَّوْا حَظَّهُ فِيمَا وَجَدَ

## فصل في الحوالة

عَقْدٌ بِتَحْوِيلِ لِذَيْنِ مُثَبَّتِ      فِي ذِمَّةٍ لَذِمَّةٍ أُخْرَى انْعَتِ  
 حَوَالَةٌ، فَذَيْنُهُ قَدْ زَالَ      بِهَا لِمَنْ عَلَيْهِ قَدْ أَحَالَ  
 أَرْكَائُهَا: الْمُحِيلُ وَالْمُحْتَالُ وَالْـ      مُحَالٌ فِيهِ وَعَلَيْهِ وَعَمَلٌ (٤)

(١) أي السفية المبذر.

(٢) أي إن أمر به غرماؤه للقاضي.

(٣) أي هذا النوع من الحجر، فهذا النوع يخالف النوع الأول في أمرين: ١- هذا النوع يشمل الحجر في المال والذمة، والأول يشمل المال دون الذمة. ٢- هذا النوع لا يحتاج إلى حكم القاضي حجراً وفكاً، بخلاف الأول، فيحتاج إليه فيهما.

(٤) العمل: أي فعل الحوالة بالصيغة، وصورة الحوالة -مثلاً: على زيد لعمر ألف، ولزيد على بكر ألف كذلك، فيقول زيد لعمر: "أحللتك بالدين الذي لك في ذمتي على بكر"، فزيد: المحيل، وعمر: المحتال، وبكر: المحال عليه، والألف الذي في ذمة زيد لعمر: المحال به، والألف الذي في ذمة بكر لزيد: المحال عليه، فبالإحالة انتقل الحق من زيد إلى بكر، ويكون الحق بين عمر وبكر.

شروطها: رضا من المحيل والـ  
جنساً وأوصافاً ومقداراً وأن  
يصدق المنكر للحواله  
مُحتال، كون كل دين قد عُقِلَ  
يُمَاثِلَ الدينان فيها، فاعلمن  
إن نازعا: هل تلك أو وكاله<sup>(١)</sup>

### فصل في الصلح

عقد به قطع النزاع قد حصل  
فهو كبيع إن يكن ما صالحاً  
وإن يكن بعض الذي قد ادعى  
أو كان عيناً ثم صالحاً على  
سُمِّيَ صلحاً، مع إقرار أحل<sup>(٢)</sup>  
عليه غير مدعى فسامحاً  
ديناً<sup>(٣)</sup>، فإبراء جرى وأقنعاً  
بعض، فذا من الهبات فاجعلاً

### فصل في الضمان والكفالة

سَمَّ التَّزَامَ الشخص ديناً ثبتاً  
يصح من مكلف مختار  
كذا كفالة بعين تضمن  
حضوره القضا لحق مستقر  
ويرأ الضامن إن أصل عفي  
في ذمة الغير ضماناً يا فتي  
ذي رشد بلفظه يا قاري  
كمستعار، وبشخص يعلن  
سوى حدود الله، فهني تستر  
كذا الكفيل إن بإحضار يف

(١) أي إذا اختلفا فادعى زيد: "أحلتك يا عمرو"، وقال عمرو: "بل وكلتني"، يصدق عمرو؛ لأن الأصل بقاء ذمة زيد مشغولة.

(٢) صورة ذلك: أن يدعى زيد على عمرو مالاً، فيقر به عمرو، ولكن لم يستطع أن يدفعه، فصالح مع زيد أن يعطي شيئاً آخر عوضاً عن ذلك المال، فهذا كالبيع تماماً، أما إذا أنكره عمرو - المدعى عليه - فلا يصح الصلح عندنا، بل يكلف المدعى بالبيئة.

(٣) "ديناً" حال من "الذي"، المعنى: إن كان المصالح عليه بعض المال الذي هو دين، فذلك إبراء عن الباقي.

## باب في الوكالة والقراض والشركة

## الوكالة

تفويض شخص أمره للآخر	في قابل نيابة عن أمر <sup>(١)</sup>
يُنْفِذُهُ وقت الحياة قد رُسِمَ	وكالة، جوازها مما عِلِمَ
تَصَحَّ في العُقُودِ والفُسُوحِ إنْ	كَانَ لَهُ فِيهَا وَلَايَةٌ تُعَيِّنُ
لَا في شَهَادَةٍ وَلَا إقْرَارٍ	وَلَا عِبَادَةٍ حَقُّوقِ الْبَارِي <sup>(٢)</sup>
يَشْتَرُطُ الإِيجَابُ مِنْ مُوَكَّلٍ	مَنْ دُونِ رَدٍّ مِنْ وَكِيلٍ فَاعْقِلِ
وَلْيَتَحَرَّرْ فِي الَّذِي تُوَكَّلَا	بِيعًا شَرَاءً حَسَبِمَا تَحَمَّلَا
وَهُوَ أَمِينٌ حَيْثُ لَمْ يُفَرِّطْ	أَوْ يَتَعَدَّ، فَاقْبَلْنَاهُ وَأَقْسِطِ <sup>(٣)</sup>
يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بِالْعَزْلِ وَبِالْـ	مَوْتِ وَبِالْجُنُونِ مِنْ أَيِّ حَصَلَ <sup>(٤)</sup>

## القراض

يُعْنَى بِهِ عَقْدٌ عَلَى مَالٍ دُفِعَ	لِتَاجِرٍ بِهِ، وَرَبْحُهُ يَقَعُ
مَشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، مِنْ جَائِزٍ <sup>(٥)</sup>	بِخَالِصِ التَّقْدِيرِ، وَلَفْظُ تَاجِرٍ

(١) خرج به ما لا تقبل النيابة كالصلاة والصوم، فلا وكالة فيها.

(٢) يستثنى منه الحج، فتصح النيابة فيه بشروطها.

(٣) التفريط ترك ما ينبغي فعله، والتعدي: فعل ما لا ينبغي فعله، فكل منهما موجب للضمان.

(٤) أي سواء الموكل والوكيل.

(٥) "من جائز": هذا اللفظ يحتمل ثلاثة معان، وكل منها مراد، الأول: هذا العقد جائز، أي مباح. الثاني: هذا العقد لا بد أن يكون من جائز التصرف، لا من نحو صبي أو مجنون عليه. الثالث: هذا العقد من العقود الجائزة وليس من العقود اللازمة، العقد

وشرط ربح لهما مشاعاً      وصدق العاقل فيما راعى  
ومن مباح شراكة العنان      وتلك أن يشترك الاثنان  
أن يتجرا في المال منهما علم      بربح معلوم مشاع قد حتم  
وغيرها من شراكة فيبطل      كشراكة الأبدان فيما ينقل<sup>(١)</sup>

### فصل في الشفعة

حق الشريك أخذ شقص انتقل      بعوض المال من الذي قبل  
بالعوض المدفوع شفعة علم<sup>(٢)</sup>      جازت، وإسقاط بحيلة حرم  
أركانها: الشفع والمشفوع      منه ومشفوع كذا المدفوع  
من شرطها: كون النصيب ممكناً      تقسيمه كالأرض من دون عنا  
وكونها من الشريك، فانتفت      عن الجوار، كون ملكه ثبت  
من قبل، ثم كونه مبادراً      عرفاً، وفي كل نصيب لا مراً

### باب الإجارة

عقد بتمليك لنفع بعوض      وصيغة: إجارة اسماً عرض

الجائز: هو الذي يصح فسخه بالاختيار، والعقد اللازم: هو الذي لا يصح فسخه بالاختيار كالنكاح. ففي البيت إيجاز بالغ.

(١) شركة الأبدان: أن يشترك اثنان فأكثر في عمل، -كالاحتطاب والخيطة-، على أن الحاصل بينهما، وهي لا تصح عندنا، وكشركة المفاوضة بأن يفوض كل منهما إلى الآخر جميع التصرفات في المال، فلا تصح؛ لكثرة الغرر.

(٢) صورة الشفعة: زيد وعمرو شريكان في أرض، ثم باع عمرو حصته منها لبكر بألف -مثلاً، فيحق لزيد أن يأخذ تلك الحصة من بكر المشتري قهراً بالألف الذي دفعه. فالشفيع: زيد، والمشفوع منه: بكر، والمشفوع: الحصة، والمدفوع: الألف.

شروطها: الإيجاب والقبول والـ  
 ذي قيمة، وممكن التسليم، لم  
 والمكثري يرى أمناً، يتنفي  
 مثل الأجير، ثم شرطاً اجعل  
 وتستقر أجرة إذا انقضت  
 يفسخ الإيجار من حين تلف  
 عند اختلاف المكثري والمكثري

علم بأجرة، بنفع قد عقل  
 يشمل على إتلاف عين تنخرم  
 عنه ضمان العين ما لم يسرف  
 تعيين أجرة لأي عمل  
 زمانها، ولو بلا نفع مضى  
 موجر معين، لا ما سلف<sup>(١)</sup>  
 تحالفاً ثمة فسح يخري

### المساقاة والمزارعة

دفع لنخل أو لأشجار العنب  
 لعمل، على مشاع من ثمر  
 في غير نخل عنب لم يسمحوا  
 وبذل أرض مع بذر للذي  
 من خارج الأرض يرى مزارعة

مغروستين للذي قد اتدب  
 يسمى مساقاة وجلها استقر  
 إلا تباعاً لهما، ذا رجحوا  
 يزرعه فيها على جزء حلي  
 في جلها أصلاً لهم مزارعة<sup>(٢)</sup>

### باب العارية

إباحة النفع بعين باقية  
 أهلية المير للتصرف

مع انتفاع سمها بالعارية  
 وملكه النفع، وجله قفي

(١) فيستحق القسط من الأجرة لما مضى من الزمان قبل التلف.

(٢) فالمتعمد في المذهب عدم صحتها، إلا تبعاً للمساقاة، ولكن اختار التسويي والسبكي  
 وغيرهما - رحمهم الله - جوازها، فإن كان البذر من العامل تسمى عارية، ولا تصح ولو  
 تبعاً للمساقاة.

وهكذا وجُود لفظٍ يُشعرُ      بالإذن فيه من شروطٍ يُذكرُ  
والمستعير مطلقاً<sup>(١)</sup> بها ضامنٌ      لا تُلغى استعمالاتها فيما أُذن  
عليه أجرٌ ردها، وجائزٌ      رجوعُ كلٍّ<sup>(٢)</sup>، فهي عقدٌ جائزٌ

### فصل في الغصب

الغصبُ الاستيلاء على حقٍّ بلاً      حقٍّ، فذا كبيرةٌ قد جُعلاً  
ويلزمُ الغاصبَ ردُّ ما غَصَبَ      كذا ضمانٌ مُتموّلٌ خربَ  
وأجرةً، وأرضٌ نقص، ووجبَ      تعزيرهُ جزاءً ما قد ارتكبَ

### باب في الهبة

تمليكُهُ مالاً بدونِ عِوضٍ      أي في الحياة هبةً، بها ارتضِ  
تصحُّ بالإيجابِ والقبولِ إن      لم يكُ تعليقٌ ولا التوقيتُ عن  
من جازٍ تصرُّفاً، وتلزمُ      بالقبضِ، فالرجوعُ بعدُ يحرمُ  
إلا لأصلٍ<sup>(٣)</sup> جازَ رجْعُ ما بذلَ      لقرعِهِ إن ملكهُ لم يتَّقل<sup>(٤)</sup>

### باب في الوقف

تَحْيِيسُ مالٍ مُمكنٍ أن يُتَفَعَّ      به بلا إتلافٍ عَيْنِهِ يَقَعُ  
في البرِّ يُسمَى ذاك وقفاً، ويصحَّ      من مالكٍ بشرطٍ لفظٍ قد وُضِحَ

(١) مطلقاً: أي سواء فرط أم لا، وسواء اشترط عليه الضمان أم لا.

(٢) أي كل من المعير والمستعير، ومعنى "جائز" الأول: مباح، ومعناه الثاني: ضد اللازم، أي يصح فسخه، ففي الكلام جناس تام.

(٣) الأصل يشمل الأب والأم.

(٤) فإذا انتقل الملك من يد الابن - مثلاً - فلا رجوع عليه.

ومع تعيين وتأيد وتثـ  
وليس شرطاً القبول واتبع  
وملكه لله، أمّا من وقف  
ولا يباع الوقف إطلاقاً، وإن  
لكن أجازوا بيع ما في المسجد  
جيز، وكان لتملك قمن<sup>(١)</sup>  
شروط واقف وفاق ما شرع  
عليه فالرئع له كما ألف  
تهدم المسجد أو أخلى الوطن  
من حصر تالفه أو عمده

## باب الإقرار

أن يُخبر الشخص بحق قد ثبت  
شروطه: التكليف واختيار  
ليس بمالك لذلك<sup>(٢)</sup>، ويصح  
كذا بمجهول وبالأنسب إن  
عليه للآخر، إقراراً بعث  
واللفظ، ثم إذ جرى إقرار  
في مرض، ولو لوارث سَنَحَ  
يُمكن وتصديق من المنسوب عن

## باب الوصية

تبرع معلق بالموت  
تصح من مكلف مختار  
مع كون من يوصى له ممن وجد  
وصية، فاحرص بها عن فوت  
حر لوجه البر كالإغمار  
ولو جنيهاً فاحسبته إن ولد<sup>(٣)</sup>

(١) أي أن يكون الموقوف عليه حقيقاً للملك، فلا يصح الوقف لنحو جن.

(٢) أي يشترط أيضاً أن لا يكون مالكا للشيء المقرر حين الإقرار؛ لأن الإقرار ليس بإزالة ملك، وإنما هو إخبار عن ملكية الآخر لذلك الشيء.

(٣) فإذا ولد لدون ستة أشهر من الوصية صحت، أو بعد ستة أشهر وقبل أربع سنين، وليست المرأة ذات زوج حاضرة صحت أيضاً، ولكن إذا ولدت بعد ستة أشهر وزوجها حاضر لا تصح؛ لإمكان حدوث الحمل بعد الوصية، وكل هذا بناء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وأكثرها أربع سنين.

وَكُونِهِ مُعَيَّنًا<sup>(١)</sup>، مُوَهَّلًا  
 كَذَا قَبُولٍ مِنْ مَعَيَّنٍ حَصَلَ  
 وَلَمْ تَحْزِ وَصِيَّةٌ لِمَنْ يَرِثُ  
 تَبَرُّعٌ فِي الْمَرَضِ الْمَخَوْفِ  
 كَذَلِكَ الْإِعْتَاقُ حَيْثُ عُلِّقَا  
 وَيُطْلُ الْإِيصَاءُ إِنْ تَرَاجَعَا  
 لِلْمَلِكِ، ثُمَّ لَفْظُهَا قَدْ حَصَلَ  
 مِنْ بَعْدِ مَوْتِ الْمُوصِ مِنْ شَرْطٍ جُعِلَ  
 إِنْ لَمْ يُجِيزُوا، هَكَذَا فَوْقَ الثَّلَاثِ  
 مِنْ ثَلَاثٍ مِثْلَ وَصِيَّةٍ تَقِي  
 بِالْمَوْتِ مِنْ ثَلَاثِ مَالٍ حَقَّقَا  
 أَوْ كَانَ نَقْضُهَا، كَانَ تَبَايَعَا

فائدة:

وَيَنْفَعُ الْمَيِّتَ كُلُّ مَا عُمِلَ عَنْهُ كِإِنْفَاقٍ كَذَا الدُّعَا يَصِلُ  
 بِابِ الْفَرَائِضِ<sup>(٢)</sup>

(١) فلا تصح إذا قال: أوصيت بكذا لأحدكما - مثلاً -، لكن تصح للجهة العامة.

(٢) تنبيه: نظم باب الفرائض مع بعض الزيادات قد جعل كتاباً مستقلاً بعنوان: "المائوية

الفضفرية في المسائل الفرضية" عدد أبياته مائة وواحد، مطلعها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ  
 وَعَبْدٌ فَالْعِلْمُ نَعَمَ الْمُقْتَفَى  
 لَا سِوَمَا عِلْمِ الْمَوَارِيثِ، فَقَدْ  
 وَكَانَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ  
 فَهَآكَ نَظْمًا مَوْجَزًا قَدْ احْتَوَى  
 مُلَبِّيًا لِرَغْبَةِ الْأَحْيَاءِ  
 تَقَبَّلَ اللَّهُ الْكَرِيمِ وَحِبَا  
 عَلَى نَبِيهِ وَمَنْ وَالَاهُ  
 إِرثًا أَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى  
 أَعْلَى فَضْلُهُ بِتَنْزِيلِ الصُّمَّةِ  
 أَتَقَرَّنَ مَا فِيهِ بِلَا مَنَازِعِ  
 عَلَى الْمَهْمَاتِ الَّتِي قَدْ انْطَوَى  
 وَمُتَعَوِّدًا لِذِي أُولَى الْأَلْيَابِ  
 مِنْ فَضْلِهِ، وَفَضْلُهُ لَنْ يَحْجِبَا

وآخر المائوية:

نَظَّمُ الْمَوَارِيثَ بِهَذَا يُخْتَمُ  
 فَالْحَمْدُ وَالشُّكْرُ لَهُ تَعَالَى  
 بِمِائَةٍ وَوَاحِدٍ يُرَقَّمُ  
 صَلَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ تَوَالَى

للإرث أسباب، شروط، وكذا  
أسبابه: النسب والنكاح  
موت مورث، حياة وارث  
والمانع: القتل ورق واختلا  
موانع، كل ثلاثة، هذا  
ثم الولاء، والشروط بأحوا:  
والعلم بالجهات للتوارث  
ف الدين، ثم غيرها خلفاً تلاً<sup>(١)</sup>

## الوارثون

ووارثو الرجال: الابن وابنه  
إلا من أم<sup>(٢)</sup>، عم، ابن العم لا  
من النساء: البنت، بنت ابن، وأم  
ذات الولاء، ثم كل هؤلاء  
أب، أبوه، وأخ وابن له<sup>(٣)</sup>  
من أمه، وزوجها وذو الولاء  
وجدة، أخت، وزوجة مؤم  
تعصياً أو فرضاً له تناولاً<sup>(٤)</sup>

واعلم أن الحقوق المتعلقة بالتركة حمسة على الترتيب، مؤن التجهيز، قضاء الديون المتعلقة بعين التركة، قضاء الديون المرسله، تنفيذ الوصية من الثلث، حق الورثة. وإلى ذلك أشرت في المائوية بقولي:

"رتب حقوق المال: تجهيز، قضا دين، وصية فأرث يرتضى"

(١) فهناك أسباب وموانع مختلف فيها، فمن الأسباب المختلف فيها: الالتقاط، والإسلام على يديه، ومن الموانع المختلف فيها: اختلاف الدار والدور الحكمي، أما الردة فهي فرع عن اختلاف الدين.

(٢) أي ابن الأخ.

(٣) يشمل ابن الأخ الشقيق، وابن الأخ لأب.

(٤) تنبيه: إذا مات أحد الزوجين في عدة الطلاق الرجعي ورثه الآخر، بخلاف العدة عن البائن فلا توارث، وقد أشرت إلى ذلك في المائوية بقولي:

"توارث الزوجين أيضاً أثبت ؛ في عِدَّةٍ عن طَلْقٍ رَجْعِيٍّ."

## الفروض

نصف، ورَّبع، ثُمْن، وثُلث  
وثُلثان، سُدُس، وبَحْثُوا  
فأَثْبَتُوا الثُّلُثَ لِلْبَاقِي لَأُمِّ  
فِي الْعُمَرَيَّتَيْنِ، عَدُّ الْفَرْضِ ثَمَّ

## العمرتان

أُمُّ، أَبٌ، وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ  
سَمَّيَهُمَا بِالْعُمَرَيَّتَيْنِ  
فَثُلُثُ الْبَاقِي لَأُمٍّ قَدْ حَصَلَ  
لَا ثُلُثُ الْمَالِ - قَضَاءُ مَنْ عَدَلَ<sup>(١)</sup>

## أصحاب الفروض وشروطهم

فَالنِّصْفُ لِلْبَنَاتِ وَبَنَاتِ ابْنٍ حَصَلَ  
شَقِيقَةٌ أَوْ لَأَبٍ، زَوْجاً أُنْثَى<sup>(٢)</sup>  
وَمَعَ فَرْعٍ وَارِثٍ لَهُ<sup>(٣)</sup> الرَّبْعُ  
وَهُوَ<sup>(٤)</sup> لَزَوْجَةٍ بِدُونِهِ يَقَعُ  
وَأَثَرُ الْأُمِّ بِشَرَطَيْنِ الثُّلُثُ  
وَالثَّمْنُ لِلزَّوْجَاتِ مَعَ فَرْعٍ يَرِثُ

(١) صورة التطبيق للمسألتين هكذا:

أصل المسألة = ٤		
١	$\frac{1}{4}$	زوجة
١	$\frac{1}{2}$ (ب)	أم
٢	ب	أب

أصل المسألة = ٦		
٣	$\frac{1}{2}$	زوج
١	$\frac{1}{3}$ (ب)	أم
٢	ب	أب

كان هذا قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووافقه عليه جمهور

الصحابه، ولذا سميتا بالعمرتين، وفي البيت إشارة إلى ذلك.

(٢) ذكرنا في هذا البيت جميع أصحاب النصف مع الإشارة إلى الشرط، وهم: البنت الواحدة، وبنت الابن الواحدة، والشقيقة الواحدة، والأخت لأب الواحدة، والزوج عند عدم الفرع الوارث، كما يعلم من البيت التالي.

(٣) "له": أي للزوج، الفرع الوارث: الابن، والبنت، وأولاد الابن وإن نزلوا بمحض الذكور.

(٤) "وهو": أي الربع، فأصحاب الربع صنفان فقط، الزوج والزوجة.

أي عَدَمُ فرعٍ وارثٍ كذا عَدَدُ      من إخوة<sup>(١)</sup>، لا عُمَرِيَّةٌ تُرَدُّ<sup>(٢)</sup>  
وهو لأولادٍ لأمٍّ مع عَدَدُ      من دونِ تفضيلِ الذكورِ مُطَرَّدُ<sup>(٣)</sup>  
كذا لجدٍّ مع إخوةٍ حَصَلُ      في بعضِ حالاتٍ على القولِ الأجلِ<sup>(٤)</sup>  
والتَّلاثانِ لذواتِ النصفِ مع      تَعَدُّ بلا مُعَصَّبٍ يَقَعُ<sup>(٥)</sup>  
وسُدُسٌ لواحدٍ من وَلَدِ أُمٍّ      أمٍّ، أبٍ، جدٍّ مع الفرعِ والأمِّ  
مع إخوةٍ، لجدَّةٍ، بنتِ ابنٍ      إنْ لَمْ تُعَصَّبْ، معِ بنتِ تُذني  
للأختِ من أبٍ بلا مُعَصَّبٍ      معِ ذاتِ نصفٍ أي شقيقةٍ هَبِ<sup>(٦)</sup>

## التعصيب

"إِثْرٌ بلا تَقْدِيرٍ" التعصِبُ سِمٌ      إلى ثلاثةٍ لَدَيْهِمْ يَنْقَسِمُ  
بالنفسِ، بالغيرِ، معِ الغيرِ، فَهَـا      ضَابِطٌ أَوَّلٌ على ما نُبِّهَـا

(١) عدد من الإخوة مطلقاً - سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً أم منهما، وسواء كانوا أشقاء، أم لأب، أم لأم، وسواء ورثوا أم سقطوا -.

(٢) هذا هو الشرط الثاني، أي ألا تكون المسألة من إحدى العمرتين.

(٣) أي الثلث للأولاد لأم، وهم: الإخوة والأخوات من الأم.

(٤) وستذكر - إن شاء الله - في فرع خاص. فأصحاب الثلث ثلاثة: الأم، وإخوة لأم، والجد بالشروط.

(٥) ذوات النصف هن: البنت، وبنت الابن، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، فلهن الثلثان بشرط التعدد، وعدم المعصّب، والمعصّب هو: الذكر في درجتين.

(٦) ذكرنا في الآيات الثلاثة أصحاب السلس، وهم سبعة: الأخ أو الأخت لأم الواحد، والأب والأم والجد مع وجود الفرع الوارث، - وكذا الأم مع وجود عدد من الإخوة - ، وبنت الابن مع البنت الواحدة إذا لم يكن معها ابن الابن، والأخت لأب مع الأخت الشقيقة الواحدة صاحبة النصف إذا لم يكن معها أخ لأب.

أي "وارث من الذكور ليس في  
 وذو الولاء، فهو" (١) كل ذكر  
 والثاني (٢): كل ذات نصف إن وجد  
 فقسّم المال عليهم للذكر  
 والثالث (٣): الأخت بلا معصب  
 فالباقي بعدهن (٤) للأخت حصلاً  
 نسبيته لميت أنثى "نف  
 لا الأخ من أم وزوج، فانظر  
 أخ لها ساوى بحكم مطرد (٥)  
 مثل نصيب الأثنين، فاذكر (٦)  
 من غير أم، مع بنت فاحسب (٧)  
 كأنها أخ، وهذا قد قيل (٨)

(١) "فهو": أي العصبية بالنفس من القرابة.

(٢) أي العصبية بالغير.

(٣) في العبارة إشارة لطيفة إلى أن هذا الحكم لا يعكس، فقد تكون بنت الابن عصبية بالغير  
 بذكر أنزل منها، ويسمى القريب المبارك، وهو الذي لولاه لسقطت، مثال ذلك:

= ٣ × ٣			
٦	٢	٢/٣	بنتان
١	١	ب	بنت ابن
٢			ابن ابن ابن

فهنا ابن ابن ابن يعصب بنت الابن، ولولاه لسقطت لاستكمال البنتين الثلثين.

(٤) تنميم البيت، مع أن فيه إشارة إلى أن إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين هو ما تقتضيه  
 الحكمة والعقل المستقيم.

(٥) أي العصبية مع الغير.

(٦) المعصب هو الذكر في درجتهم، فالعصبية مع الغير: الأخوات الشقيقات أو لأب مع  
 البنات أو بنات الابن.

(٧) أي بعد البنات.

(٨) صح ذلك في حديث ابن مسعود - رضي الله عنه -.

## فائدة

وعاصِبٌ يَحُوزُ كُلَّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُ ذُو فَرَضٍ، وَإِلَّا فَقَمِينٌ  
لِلْبَاقِ بَعْدَهُمْ، وَحَيْثُ اسْتَكْمَلُوا جَمِيعَ إِرْثٍ فَهُوَ عَنْهُ يُعْزَلُ<sup>(١)</sup>

الحجب<sup>(٢)</sup>

الحجبُ بالوصفِ وجُودُ مانِعٍ فَهُوَ كَمَعْدُومٍ، فَلَا تُتَابِعُ  
وَالْحَجْبُ بِالشَّخْصِ وجُودُ وَاِثٍ أَوْلَى بِهِ، يَمْنَعُ مِنْ تَوَارِثِ  
الْأَبْنِ وَالْبَيْتِ وَأُمِّ وَأَبٍ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ هُمْ لَمْ يُحْجَبُوا

(١) وهذه ثلاث صور للعاصب، وهي:

- ١- أن يحوز المال كله، وذلك إذا لم يكن أهل فرض، مثاله: هلك هالك عن ابن.
- ٢- أن يرث الباقي بعد أهل الفرض، مثاله هالك عن أم وأخ شقيق، وهذه صورتها:

أصل المسألة =		
أم	$\frac{1}{2}$	١
أخ	ب	٢

- ٣- ألا يبقى بعد أهل الفرض شيء، فيسقط، مثاله: هالك عن زوج وأخت ش، وأخ لأب، وهذه صورتها:

أصل المسألة =		
زوج	$\frac{1}{2}$	١
أخت ش	$\frac{1}{2}$	١
أخ لأب	ب	٣

(٢) الحجب نوعان: حجب بالوصف وحجب بالشخص، كما في البيت، ثم الحجب بالشخص نوعان: حجب حرمان وحجب نقصان، والمراد عند الإطلاق: الحجب بالشخص حجب حرمان.

وَفَرَعُ الْإِبْنِ سَاقِطٌ بِالْإِبْنِ      وَالْجَدُّ بِالْأَبِ كَذَاكَ فَابْنِ<sup>(١)</sup>  
وَكُلُّ جَدَّةٍ بِأُمٍّ، هَكَذَا      بِجَدَّةٍ قُرْنَى، فَخُذْ مَا يُحْتَذَى<sup>(٢)</sup>  
مَنْ فِي الْحَوَاشِي حُجِبُوا بِالذِّكْرِ      مِنَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، فَادْكَرِ<sup>(٣)</sup>  
لَكِنْ إِخْوَةٌ لَغَيْرِ أُمٍّ<sup>(٤)</sup>      لَمْ يُحْجَبُوا بِالْجَدِّ فِي الْأُثْمِ<sup>(٥)</sup>  
ذُو أَبَوَيْنِ حَاجِبٌ لِذِي أَبٍ      مِنْ إِخْوَةٍ، عُمُومَةٌ فَاسْتَوْعِبِ  
وَبْنْتُ الْإِبْنِ بِالْبَنَاتِ سَقَطَتْ      مَا لَمْ تَكُنْ بِعَاصِبٍ قَدْ سَلِمَتْ<sup>(٦)</sup>

(١) يؤخذ من ذلك: أن الابن القريب يحجب البعيد مهما نزلوا، والجدة القريب يحجب البعيد مهما علوا.

(٢) في هذه العبارة إشارة لطيفة إلى استثناء في مسألة الجدة، وهي: أن الجدة البعيدة من جهة الأم لا تسقط بالقريبة من جهة الأب، مثل أم أم أم، وأم أب، فهما تشتركان في السدس.

(٣) من في الحواشي هم: الإخوان والأعمام وبنوهم.

(٤) وهم: الإخوة الأشقاء والإخوة لأب.

(٥) أي في القول الأثم، أي الراجح.

(٦) هذا العاصب يسمى القريب المبارك؛ لأنه لولاه لسقطت. وصورة ذلك في الجدولين التاليين:

صورة السلامة:

أصل المسألة - ٣ × ٣ = ٩			
٦	٢	$\frac{7}{3}$	بتان
١			بنت ابن
٢	١	ب	ابن ابن

صورة السقوط:

أصل المسألة - ٣		
٢	$\frac{7}{3}$	بتان
×	×	بنت ابن
١	ب	عم

وقس على هذا مسألة الأخوات الشقيقات والأخوات لأب، وأما القريب

المشوروم فهو من لولاه لورثت أخته، مثاله:

وبالشَّقِيقَاتِ احْتَجَبْنَ ذَوَاتِ أَبٍ      مَا لَمْ يَكُنْ أَخٌ مُبَارَكٌ نَدَبٌ  
وُلِدَ أَبٌ<sup>(١)</sup> تَحْجُبُهُمْ عَنْ غَيْرِ<sup>(٢)</sup>      شَقِيقَةٌ عَاصِبَةٌ مَعَ غَيْرِ<sup>(٣)</sup>  
يَسْقُطُ ذُو الْوَلَا بِكُلِّ عَاصِبٍ      مِنْ نَسَبٍ، فَاعْرِفْ بِكُلِّ حَاجِبٍ

## المشركة

زَوْجٌ، وَأُمٌّ، إِخْوَةٌ لَأُمٍّ،      ثُمَّ شَقِيقٌ، فَاسْمَعَنَّ بِالْفَهْمِ  
يُشَارِكُ الشَّقِيقُ مَعَ أَوْلَادِ أُمٍّ      فِي ثُلُثٍ، وَارْثُ أَبَاهُ قَعْرَ يَمٍّ<sup>(٤)</sup>

فهنا لولا الأخ لأب لورثت الأخت  
لأب السدس، وعالت المسألة،  
فالأخ ههنا يسمى مشزوماً.

زوج	$\frac{1}{2}$	١
أخت شقيقة	$\frac{1}{2}$	١
أخت لأب		
أخ لأب	ب	×

(١) أي الأخ لأب وبنوه والأخت لأب.

(٢) أي عن الإرث.

(٣) صورة ذلك:

أصل المسألة - ٦		
بنت	$\frac{1}{2}$	٣
بنت ابن	$\frac{1}{4}$	١
أخت ش	ب	٢
أخ لأب	×	×

(٤) المشتركة: وهذه المسألة تسمى أيضاً بالبنية والحمازية والخنزية، لما روى أن عمر رضي الله عنه لما أراد إسقاط الإخوة الأشقاء لكونهم عصبة قال بعضهم: هب أن أبانا ححرر ملقى في اليم، وقال آخر: هب أن أبانا حمار، ألسنا من بطن واحد؟! فتراجع عمر رضي الله عنه، وقضى بتشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة للأم في الثلث، وفي البيت إشارة إلى وجه التسمية كما لا يخفى، صورة المسألة:

## الجد والإخوة

الجدُّ والإخوةُ إمَّا دونَ ذي  
في الحالةِ الأولى سيُحْظَى بالأخْظَ  
في الحالةِ الأخرى: الأخْظُ يَأْتِي  
فَرَضُ<sup>(١)</sup>، وَإِمَّا مَعَهُ، فَتَحْتَذِي:  
مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ أَوْ الْقِسْمِ لِحِظِ<sup>(٢)</sup>  
مِنْ قِسْمَةٍ، ثُلْثِ بَاقٍ، سُدُسِ<sup>(٣)</sup>

أصل المسألة - ٦ (٣ × ٦ = ١٨)			
زوج	١/٢	٣	٩
أم	١/٦	١	٣
أخوان لأم			٤
أخ شقيق	١/٣	٢	٢

(١) أي ليس معهم أهل فرض، بل الإرث منحصر فيهم.

(٢) أي يعطى الجد الأخظ من الأمرين.

مثال أحظية الثلث:

أصل المسألة: ٣ (٢ × ٣ = ٦)			
جد	١/٢	١	٢
٤ إخوة	ب	٢	٤

مثال أحظية المقاسمة:

أصل المسألة = ٥	
جد	٢
أخ	٢
أخت	١

(٣) لاحظ الأحوال الثلاثة من الجداول التالية:

(١) : مثال أحظية القسمة:

أصل المسألة: ٦ (٢ × ٦ = ١٢)			
أم	١/٢	١	٢
ب جد	ب		٥
أخ ش		٥	٥

(ب) : مثال أحظية ثلث الباقي:

أصل المسألة: ٦ (٣ × ٦ = ١٨)			
جدة	١/٢	١	٣
جد	١/٢ ب		٥
٥ إخوة	ب	٥	١٠

(ج) : مثال أحظية سدس المال:

أصل المسألة: ٦ (٢ × ٦ = ١٢)			
زوج	١/٢	٣	٦
جد	١/٢	١	٢
٤ إخوة	ب	٢	٤

ذو الفرض إن لم يُتَقَ شيئاً أو بَقِيَ سُدُسُ مالٍ، أو أَقَلُّ، فَاتَّقِ:  
الجدَّ يُعْطَى سُدُساً وَيُسْقِطُ — إخوة<sup>(١)</sup> لا في أَكْثَرِيَّةٍ، فَقُلْ:

### الأكدرية

زَوْجٌ وَأُمٌّ وَشَقِيقَةٌ وَجَدٌّ فالنصفُ للأختِ بفرضٍ يُعْتَمَدُ  
وافرضُ الجدِّ سُدُساً ثم اجمَعَا حَظَّيهما<sup>(٢)</sup> واقسِمِ بِتَعْصِيبٍ مَعاً<sup>(٣)</sup>

### المعادة

يُعَدُّ في الحِسابِ إخوةٌ لأبٍ مَعَ الْأَشِقَاءِ لِتَعْدِيلِ النَّصَبِ

(١) هذه ثلاث صور يسقط فيها الأخ ويرث الجد السدس:

١- ألا يبقى بعد أهل الفرض شيء: ٢- أن يبقى أقل من السدس: ٣- أن يبقى السدس فقط:

المسألة - ٦		
زوج	$\frac{1}{2}$	٣
أم	$\frac{1}{2}$	٢
جد	$\frac{1}{6}$	١
أخ ش	ب	×

المسألة: (١+١٢) = ١٣		
زوج	$\frac{1}{4}$	٣
بنتان	$\frac{2}{3}$	٨
جد	$\frac{1}{6}$	٢
أخ ش	ب	×

المسألة: (٣+١٢) = ١٥		
زوج	$\frac{1}{4}$	٣
بنتان	$\frac{2}{3}$	٨
أم	$\frac{1}{6}$	٢
جد	$\frac{1}{6}$	٢
أخ	ب	×

(٢) أي حظي الأخت والجد.

(٣) هذه صورة الأكدرية:

المسألة: ٩ × ٣ = (٣+٦) = ٧			
زوج	$\frac{1}{3}$	٣	٩
أم	$\frac{1}{2}$	٢	٦
جد	$\frac{1}{6}$	١	٨
أخت ش	$\frac{1}{2}$	٣	٤

أَي مَعَ جَدٍّ، ثُمَّ يُحْجَبُونَ أَي بِالْأَشِقَاءِ، كَذَا يَرُوءُنَا<sup>(١)</sup>

### الحساب

يُعْنَى بِهِ التَّأْصِيلُ وَالتَّصْحِيحُ وَالْـ  
تَحْصِيلُ أَدْنَى عَدَدٍ مِنْهُ بَدَتْ  
فَحَيْثُ كَانُوا كُلُّهُمْ مِنْ عَصَبَةٍ  
أَوْ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ فَرَضٍ فَاعْتَبِرْ  
أَوْ كَانَ أَهْلُ الْفَرَضِ فَوْقَ أَحَدٍ  
عَوْلٌ وَتَقْسِيمٌ لِإِثْرٍ، فَلْيَقْلُ:  
سِهَامُهُمْ يُسَمَّى بِتَأْصِيلٍ ثَبَتَ  
فَعَدُّ السَّرُوسِ أَصْلًا رُبَّةً<sup>(٢)</sup>  
مَقَامَ سَهْمِهِ بِأَصْلٍ، وَاسْتَمِرَّ<sup>(٣)</sup>  
فَبِمُضَاعَفِ الْمَقَامَاتِ اَعْدُدْ<sup>(٤)</sup>

(١) هذه صورة المعادة:

عدد	المسألة : ٣	وإن كان هناك أخت شقيقة واحدة	عدد	المسألة : ٥ × ٢ = ١٠
١	جد	وأخ لأب فقد يبقى باقي بعد	٤	جد
٢	أخ ش	إعطاء النصف للأخت، فيأخذ	٥	أخت ش
×	أخ لأب	الأخ لأب، مثاله كالآتي:	١	أخ لأب

وهذه تسمى العشرية، وهي من الزيديات الأربع: العشرية والعشرينية والتسعينية ومختصر زيد، وقد ذكرناها في الماترية.

(٢) وإن كان فيهم ذكر وأنثى فيعتبر الذكر ضعف الأنثى، مثال ذلك: هلك عن ابنين وبنتين، فالمسألة من ستة.

(٣) مثال ذلك: هلك عن بنت وعم، فلبنت النصف، والباقي للعم، فأصل المسألة اثنان مقام النصف.

(٤) أي فأصل المسألة هو المضاعف المشترك لمقامات الفروض، مثال ذلك: هلك عن زوجة وأم، وبنت، وأخ ش:

أصل المسألة هو: ٢٤	أصل المسألة هو: ٢٤	أصل المسألة هو: ٢٤
زوجة	$\frac{1}{8}$	٣
أم	$\frac{1}{6}$	٤
بنت	$\frac{1}{2}$	١٢
أخ ش	ب	٥

لأنها المضاعف المشترك  
الأصغر للمقامات ٢، ٦، ٨

## الأصول والعول

اثنان، والثلاث، أربع، وست  
ثمان، اثنا عشر الأخير بست  
أربعة من بعد عشرين<sup>(١)</sup>، ففي  
فسيئة إلى تمام العشرة  
وضيغها فرداً إلى سبع عشر  
ثلاث، ثلاث مرّات يُعول فإن جبر<sup>(٢)</sup>  
أربع مرّات يُعول إن ثره<sup>(٣)</sup>  
ثلاثة من هذه عول قفي

(١) فهذه أصول سبعة إن كان في الورثة ذو فرض، فلا بد أن يكون أصل المسألة أحد هذه الأعداد، أما لو كان كلهم عصبية فأصل المسألة عدد رؤوسهم أي عدد كان كما تقدم في النظم.

(٢) العول: زيادة السهام على أصل المسألة، فيكرر أصل المسألة ويجعل بقدر مجموع السهام، مثال عول الستة أربع مرات في الجداول التالية:

عولها للثمانية:

أصل المسألة: (٦ + ٢) = ٨		
زوج	$\frac{1}{2}$	٣
أخت ش	$\frac{2}{3}$	٤
أم	$\frac{1}{3}$	١

عول الستة إلى السبعة:

أصل المسألة: (٦ + ١) = ٧		
زوج	$\frac{1}{2}$	٣
أخت ش	$\frac{1}{4}$	٣
أخت لأب	$\frac{1}{4}$	١

عولها للعشرة:

أصل المسألة: (٦ + ٤) = ١٠		
زوج	$\frac{1}{2}$	٣
أختان ش	$\frac{2}{3}$	٤
أم	$\frac{1}{3}$	١
أختان لأم	$\frac{1}{3}$	٢

عولها للتسعة:

أصل المسألة: (٦ + ٣) = ٩		
زوج	$\frac{1}{2}$	٣
أختان ش	$\frac{2}{3}$	٤
أم	$\frac{1}{3}$	١
أخ لأم	$\frac{1}{3}$	١

وهذه الصورة تسمى "أم الفروخ" لكثرة عولها.

(٣) وضعفها: أي ضعف الستة، فيعول إلى ١٣، ١٥، ١٧، الأمثلة:

وَضَعْفُ ضَعْفِهَا بِمَرَّةٍ إِلَى سَبْعٍ وَعَشْرِينَ يَعْوُلُ فَاغْفِلَا<sup>(١)</sup>

التصحيح<sup>(٢)</sup>

إِنْ كَانَتْ السَّهَامُ لَيْسَتْ تُنْقَسِمُ عَلَى الرُّؤُوسِ فَلْيَتَصَحَّحْ قِسْمُ  
وَذَاكَ بِاسْتِخْرَاجِ جِزْرِ السَّهْمِ وَضَرْبِهِ فِي الْأَصْلِ يَا ذَا الْفَهْمِ  
وَاضْرِبْهُ أَيْضًا فِي جَمِيعِ الْأَسْهُمِ تَحْصُلْ حُظُوظَهُمْ بِدُونِ ثَلَمِ<sup>(١)</sup>

عولها لخمس عشرة:

أصل المسألة: (٣+١٢) = ١٥		
زوجة	$\frac{1}{4}$	٣
أختان ش	$\frac{2}{3}$	٨
أخوان لأم	$\frac{1}{3}$	٤

عولها لسبعة عشر: (ب)

أصل المسألة: (٥+١٢) = ١٧		
٣ زوجات	$\frac{1}{4}$	٣
حدثان	$\frac{1}{6}$	٢
٨ أخوات ش	$\frac{2}{3}$	٨
٤ أخوات لأم	$\frac{1}{3}$	٤

عولها لثلاثة عشر:

أصل المسألة: (١+١٢) = ١٣		
زوجة	$\frac{1}{4}$	٣
أم	$\frac{1}{6}$	٢
أختان ش	$\frac{2}{3}$	٨

عولها لسبعة عشر: (١)

أصل المسألة: (٥+١٢) = ١٧		
زوجة	$\frac{1}{4}$	٣
أم	$\frac{1}{6}$	٢
أختان ش	$\frac{2}{3}$	٨
أختان لأم	$\frac{1}{3}$	٤

وهذا المثال (ب) يلقب بـ "أم الفروج" بالجيم؛ لأن كل وارت فيها أنثى، وتسمى أيضاً بالدينارية والسبعة عشرية وأم الأرامل.

(١) أي ضعف ضعف الستة، وهو أربعة وعشرون. مثال العول:

أصل المسألة: (٣ + ٢٤) = ٢٧		
زوجة	$\frac{1}{8}$	٣
بنتان	$\frac{2}{3}$	١٦
أم	$\frac{1}{6}$	٤
اب	$\frac{1}{6} + ب$	٤

وهذه الصورة تسمى بالمتبرية؛ لأن علياً رضي الله عنه أجاب بها على المنبر أثناء الخطبة لم سئل عنها.

(٢) التصحيح: استخراج أقل عدد يؤخذ منه سهام الورثة المنقسمة عليهم بدون كسر، ويسمى ذلك العدد: المصحح.

## تقسيم الإرث

مِنْ طُرُقِ التَّقْسِيمِ أَنْ تُقَوِّمًا      جَمِيعَ إِرْثِهِ، فَضَعَهُ، وَأَقْسَمًا  
عَلَى الَّذِي يُثَبِّتُ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ      وَالنَّاتِجَ اضْرِبْ فِي السَّهَامِ مُكْمَلَةً  
فَذَلِكَ حَظُّ كُلِّ وَارِثٍ مِنْ أَلْ—      مِيرَاثٍ، هَذَا أَسْهَلُ الَّذِي يُقِيلُ<sup>(٢)</sup>

(١) توضيح ذلك بالمثال:

٢٤ = ٦ × ٤ (المصح)			
أم	١/٦	١	٤
٤ أبناء	ب	٥	٢٠

هنا سهم الأبناء: ٥ (خمسة) لا تنقسم على رؤوسهم، فهو منكسر، فنظرنا بينهما، فهما متباينان، فنقلنا عدد الرؤوس (٤) وضربناه في أصل المسألة (٦)، ثم في كل سهم، والعدد (٤) وهنا هو جزء السهم. وإليك أمثلة أخرى:

٢٨٨ = ٢٤ × ١٢			
٤ زوجات	١/٨	٣	٣٦
٣ بنات	١/٢	١٦	١٩٢
١٠ أخوات	ب	٥	٦٠

١٢ = ٦ × ٢			
جدتان	١/٦	١	٢
١٠ أبناء	ب	٥	١٠

جزء السهم هنا: (١٢)

(٢) توضيح ذلك بالمثال: هلك عن زوج وبنت وبنت ابن وأخت ش، والمال كله ٣٦٠٠٠ ستة وثلاثون ألفاً:

المسألة من ١٢، السهم الواحد = ٣٠٠٠ (١٢ ÷ ٣٦٠٠٠)			
زوج	١/٤	٣	٩٠٠٠
بنت	١/٢	٦	١٨٠٠٠
بنت ابن	١/٦	٢	٦٠٠٠
أخت ش	ب	١	٣٠٠٠

تنبيه: (١) تقسم ديون الميت على الغرماء إن ضاقت التركة، كما تقسم على الورثة، فيجعل مجموع الديون كأصل المسألة، والغرماء كالورثة.

## المناسخة

إِنْ مَاتَ وَارِثٌ وَلَمْ يُقَسِّمْ      ميراثٌ أوَّل، فَمِنْ ذَا فاعْلَمْ

(٢) إن كانت وصية فلها ثلاث صور، وتقسيمها على النحو التالي: ١- أن تكون الوصية عيناً معينة كالشاة، فتدفع إلى الموصى له إن لم تزد على الثلث. ٢- أن تكون بنصيب أحد الورثة، فطريق العمل أن يزداد ذلك النصيب على أصل المسألة، فيكون كالعول. صورة ذلك:

أصل المسألة - (٦) ، ويعول إلى: (٧)		
أم	$\frac{1}{6}$	١
ابن	ب	٥
وصية بنصيب الأم	-	١

٣- أن يكون بسهم كالخمس، فيعمل باستخراج الجامعة، وتكون تماماً كصورة الرد إن كان في المسألة أحد الزوجين. وصورة ذلك:

٥ × ٣      ٢ (٦)      ١٥				
وصية $\frac{1}{6}$	١			٣
أم	٤	$\frac{1}{6}$	١	٢
ابن		ب	٥	١٠

وإلى ذلك أشرت في الماتوبة:

واعْتَبِرِ الدِّينَ مَعَ الْغَرِيمِ      كالإِثْرِ وَالْوَرَاثِ فِي التَّقْسِيمِ  
فَتَحْمِلِ الدِّينَ كَأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ      وَالْغَرَمَ كَالْوَارِثِينَ مُكْمَلَةً  
وَأَقِمْ وَصِيَّةً مَعَ الْإِثْرِ عَلَى      أَنْوَاعِهَا الثَّلَاثِ، فَانْظُرْ وَأَعْقِلْ  
فَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا - كَشَاةٍ - تُدْفَعُ      مِنْ ثُلُثٍ إِلَى الْوَصِيِّ تُنْفَعُ  
أَوْ تَكُ بِالنَّصِيبِ فَاضْمَمُهُ إِلَى الْـ      أَصْلٍ، يَكُنْ كَالْعَوْلِ فَالْقَسْمُ حَصْلُ  
أَوْ تَكُ بِالسَّهْمِ - كَخُمْسٍ - فَاعْمَلِ      جَامِعَةً كَالرَّدِّ، وَأَقِمْ تَعْدِيلَ

وَارِثٌ هَذَا وَارِثٌ لِلأَوَّلِ      دُونَ اخْتِلَافٍ فَاخْتَصِرْ فِي الْعَمَلِ<sup>(١)</sup>  
 أَوْ خَصَّ كُلَّ مَيِّتٍ بِوَارِثٍ      دُونَ اشْتِرَاكِ<sup>(٢)</sup>، وَبِحَالٍ ثَالِثٍ  
 يَكُونُ بَعْضُ الْوَارِثِينَ شُرَكَاءَ      فِي الْإِرْثِ مِنْ أَكْثَرٍ، عِنْدَ ذَلِكَ:  
 اعْمَلْ بِتَخْرِيجِ لَهُمْ بِالْجَامِعَةِ      وَاقْسِمْ نَصِيبَهُمْ، تَرَاهَا جَامِعَةً<sup>(٣)</sup>

(١) المناسبة أن يموت بعض الورثة قبل تقسيم الإرث، فيقسم الإرث بين ورثته وورثة الميت الثاني بحساب واحد، وللمناسبة ثلاث حالات: والأولى ذكرناها في هذا البيت، وهي: أن يكون ورثة الميت الأول، بدون اختلاف في الإرث، فيقسم المال بين الموجودين، كأن الميت الثاني ومن بعده لم يولد. وإليه أشرنا بقولنا: "فاختصر في العمل"، مثال ذلك: هالك عن أربعة أبناء، ثم مات أولهم ثم الثاني منهم عن الباقيين، فالمال للابنتين الباقيين.

(٢) هذه الحالة الثانية: وهي أن يكون لكل من مات بعد الأول ورثة خاصة به لا يرثون غيره، فطريق العمل يكون باستخراج الجامعة، نوضحها بمثال: هلك عن ابنين وبنتين، ثم مات الابن الأول عن زوجة وابن، ثم البنت عن زوج وابن وبنت:

١		١					
٦ × ٤		(٨)		(٤)		٢٤	
ابن	(٢)	ت				×	
ابن	٢					٨	
بنت	(١)			ت		×	
بنت	١					٤	
زوجة	١/٨	١				١	
ابن	ب	٧				٧	
زوج	١/٤			١		١	
ابن	ب			٢		٢	
بنت				١		١	

(٣) الحالة الثالثة: أن يكون في الورثة من له نصيب من الميتين، فالعمل باستخراج الجامعة أيضاً.

## الإرث بالاحتياط

## الخنثى، المفقود، الحمل

إن كَانَ فِي الْوَارِثِ خُنْثَى مُشْكِلاً فَاحْتَطْ، فَكُلُّ لَلْأَقْلِّ يَقْبَلُ  
وَالْبَاقِ مَوْقُوفٌ إِلَى أَنْ يَتَّضِحَ وَحَيْثُ لَا يُرْجَى لَهُمْ أَنْ يُصْطَلَحَ<sup>(١)</sup>  
كَذَلِكَ اعْمَلْ إِنْ يَكُنْ مَفْقُودٌ أَوْ كَانَ حَمْلٌ وَارِثاً مَعْدُودٌ<sup>(٢)</sup>

توضيحه بالمثال: هالك عن زوجة وأم وبنتين وأخ، ثم ماتت إحدى البنتين عن الموجودين:

٤ (الجامعة)

٢٤ × ٣				(٦)		٧٢
زوجة	١/٨	٣	أم	١/٢	٢	١٧
أم	١/٨	٤	جدة			١٢
بنت	١/٢	(٨)	ت			
بنت		٨	أخت	١/٢	٣	٣٦
أخ	ب	١	عم	ب	١	٧

(١) أي العمل بالصلح فيما بينهم. وصورة إعطاء كل وارث الأقل من حالتي الذكورة والأنوثة:  
هلك عن ابن وبنت وولد خنثى:

المسألة -	(٥) ٤	(٤) ٥	٢٠
ابن	٢	٢	٨
بنت	١	١	٤
ولد خ	٢	١	٥
ذكورة	أنثى		

(٢) إذا مات شخص ومن ورثته مفقود، يعطى كل وارث الأقل من حالة حياته وحالة موته.  
وصورة ذلك: هلك عن ابن وابن مفقود وبنت:

المسألة -	(٣) ٥	(٥) ٣	١٥
ابن	٢	٢	٦
ابن مف		٢	
بنت	١	١	٣
موت	حياة		

الغرقى والهدمي<sup>(١)</sup>

شَخْصَانِ مُتَوَارِثَانِ مَاتَا      والعلمُ بالسابقِ مَوْتاً فَاتَا  
لَمْ يَتَوَارَثْ وَاحِدٌ مِنْ آخَرٍ      فاقْسِمُ عَلَى الْبَاقِينَ غَيْرَ جَائِرٍ  
الرد وذو الأرحام

إِنْ كَانَ بَاقٍ بَعْدَ أَهْلِ الْفَرَضِ      بَلَا مُعَصَّبٍ لَهُمْ، فَيَمُضِي  
لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ الْمُنْتَظَمِ      أَوْ لِسَوَى الزَّوْجَيْنِ رُدٌّ إِنْ عُدِمَ<sup>(٢)</sup>

أما الحمل فلو توفي شخص وهناك حمل امرأة يرث إذا ولد، فذلك بإعطاء كل وارث الأقل من التقديرات الستة: وهن: كونه ميتاً، أو ذكراً، أو أنثى، أو ذكراً، أو أنثى، أو اثنتين، أو ذكراً وأنثى. أما كونه أكثر من اثنتين فذلك نادر فلم يعتبروه، ثم يرث الحمل مشروط بشرطين: أن ينفصل حياً، وأن يكون موجوداً عند موت المورث، وعلى كل حال انتظار التقسيم إلى الولادة أولى.

وهذه صورة سهلة لمسألة الحمل، هالك عن أم حامل وعم:

٣٦	٢ (١٨)			٦ (٦)	٣ (١٢)			٦ (٦)	١٢ (٣)	١٢ (٣)
٦	٣	١	$\frac{1}{3}$	١	$\frac{1}{3}$	٢	١	$\frac{1}{3}$	٢	$\frac{1}{3}$
×	×	×	×	١	ب	×	×	×	ب	×
-	١٥	٥	ب	٤	$\frac{1}{4}$	١٠	٥	ب	٣	$\frac{1}{3}$
موقوف - ٣٠	ث ذ			ث ذ			ث ذ			ميت

(١) المراد أن يموت المتوارثان في نحو حادثة.

(٢) فإذا كان بيت المال منتظماً فلا رد، بل يرجع إلى بيت المال، وإذا لم يوجد أو وجد ولكن ليس منتظماً أي ليس قائماً بحقوق المسلمين، رد الباقي على أهل الفرض بقدر فرضهم ما عدا الزوجين، فلا يرد عليهما؛ لعدم القرابة بينهما. وصور الرد:

الصورة الأولى: إذا لم يكن أحد الزوجين فهناك ثلاثة احتمالات: ١- أن يكون أهل الفرض واحداً، فالمال كله له، كهالك عن بنت. ٢- أن يكونوا جماعة لا يختلف

وحيث لا رد فورث ذا رحم مَنزلاً مكان وارث فتم<sup>(١)</sup>

إرثهم، فكَذلك، كَهالك عن أربع بنات. ٣- أن يكونوا مختلفي الإرث، فبِرد أصل المسألة إلى مجموع سهامهم، مثلاً- هالك عن بنت وأم: فأصل المسألة ستة، وسهامها منها أربعة، فترد الستة إلى الأربعة، للبنت ثلاثة، وللأم واحد. الصورة الثانية: إذا كان معهم أحد الزوجين، فهناك أيضاً ثلاثة احتمالات: ١- أن يكون أهل الرد شخصاً واحداً، كزوج وبنت، فالمسألة من أربعة، للزوج الربع، سهم واحد، والباقي للبنت، وهو ثلاثة أسهم. ٢- أن يكون أكثر بدون اختلاف الإرث، كزوجة وثلاث أخوات، فالمسألة من أربعة، للزوجة الربع، سهم واحد، والثلاثة الباقية للأخوات الثلاث. ٣- أن يكونوا أكثر مع اختلاف إرثهم، صورتها:

٧					
٨ × (٤)			٦ (٤)	٣٢	
زوجة	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$		٤	
بنت	(٧)	$\frac{1}{6}$	٣	٢١	
أم		$\frac{1}{6}$	١	٧	

(١) ذو الأرحام كل قريب ليس وارثاً، ففي حالة عدم وجود من يرد عليهم يورث ذو الأرحام، وذلك بتزيله منزلة المدلى به الوارث. ويتصور هناك ثلاث صور: ١- أن يكون شخصاً واحداً، فالمال كله له، كَهالك عن ابن بنت. ٢- أن يكونوا جماعة كلهم يدلون بواحد، فنجعل المدلى به كأنه هو الميت، مثلاً: هالك عن عمّة شقيقة وعمّة لأب وعمّة لأم، وصورتها فيما يلي:

٦ (٥)		
عمّة شقيقة (أخت ش)	$\frac{1}{2}$	٣
عمّة لأب (أخت لأب)	$\frac{1}{3}$	١
عمّة لأم (أخت لأم)	$\frac{1}{3}$	١

٣- أن يكونوا جماعة مع اختلاف المدلى به، فنجعل كل ذي رحم بمنزلة المدلى به، فيجري فيه المحب والتعصيب ونحو ذلك، وصورتها:

## فصل في الوديعة

تَوَكَّلْهُ شَيْئاً لِحِفْظِ مُحْسِناً      وديعة، تُسَنُّ<sup>(١)</sup> للذي اعْتَمَى  
 مِنْ وَائِقٍ بِنَفْسِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ      شروطها مثل الوكالة تَتِمُّ  
 وَهِيَ أَمَانَةٌ، فَلَا يَضْمَنُ إِنْ      لَمْ يَتَّعَدْ أَوْ يُقَصِّرْ مَا اتَّخَمِنَ  
 يُصَدِّقُ الْوَدِيعُ فِي دَعْوَى تَلَفٍ      وَرَدَّهَا لِمُودِعٍ، إِذَا حَلَفَ

## فصل في اللقطة

مَالٌ أَوْ الْمُخْتَصُّ ضَائِعاً وَجِدَ      لِقَاطَةٌ<sup>(٢)</sup>، أَنْوَاعُهُ كَمَا تَجِدُ:  
 مَا هَانَ عَرَفاً كَرَغِيفٍ وَعَصَا      يَمْلِكُهُ اللَّاقِطُ، فَهُوَ مَا عَصَى  
 مَا لَيْسَ يَفْتَنِي مِثْلَ فِضٍّ وَذَهَبٍ      فَوَاجِبُ تَعْرِيفُهُ حَوْلًا حُسِبَ  
 يَمْلِكُهُ مِنْ بَعْدِهِ بِاللَّفْظِ إِنْ      لَمْ يَذَرِ مَالَكَ، وَمَا لَيْسَ أَمِنَ  
 مِنْ تَلَفٍ فَالْبَيْعُ أَوْ أَكْلٌ يَحُلُّ      بِشَمَنِ الْمَثَلِ، وَتَعْرِيفٌ عَقِلُ  
 وَحَيَوَانٌ مِنْ سِبَاعٍ يَمْتَنِعُ      مِثْلَ الْبَعِيرِ فَالتَّقَاطُطُ مُنِعَ  
 إِلَّا لِحِفْظٍ، أَوْ بِمَهْلِكٍ وَجِدَ

أصل المسألة - ٦		
٣	$\frac{1}{2}$	بنت بنت (بنت)
٢	$\frac{1}{2} + ب$	عمة (أب)
١	$\frac{1}{2}$	خالدة (أم)
×	×	بنت أخ (أخ)

وفي المائة زيادة أمثلة.

(١) تسن أي الوديعة يعني قبولها.

(٢) لقطة: لغة في لقطة، وهي في الأموال، والضالة في البهائم، واللقيط في بني آدم.

وغيره<sup>(١)</sup> يَحُوزُ أَخْذَهُ فَبِعْ      أَوْ كُلُّهُ ضَامِنًا أَوْ أَحْفَظُهُ تُطِيعُ  
وإن يَكُنْ في عامِرٍ فَالْحِفْظُ أَوْ      يَنْعِي لَهُ، لَا أَكَلُهُ كَذَا رَأَوْا

### اللقيط

طِفْلٌ مُضَاعٌ عَنْ كَفِيلٍ وَائِبَهُمْ      نَسَبُهُ: اللَّقِيطُ، حِفْظُهُ ائْتَمَّ  
عَلَى كِفَايَةٍ، وَإِنْ مَالٌ وَجِدَ      لَهُ، وَإِلَّا فَلَيْبَتِ الْمَالِ عُدُ  
وذاك حُرٌّ مُسْلِمٌ إِلَّا إِذَا      بَيِّنَةٌ تَبَيَّنَتْ ضِدُّهُ، فَذَا  
إِشْهَادٌ لاقِطٍ عَلَى التَّقَاطِ      وَالْمَالِ حَتْمٌ، فَاْمُضِ بِاِحْتِيَاظِ

### باب النكاح

عَقْدٌ يُبِيحُ الْوَطْءَ وَاسْتِمْتَاعًا      بِلَفْظَةِ الْإِنْكَاحِ: حَدٌّ شَاعَا  
سُنٌّ لِكُلِّ<sup>(٢)</sup> نَظَرٌ لِلْآخِرِ      لَا عَوْرَةً، أَيْ بَعْدَ عَزْمٍ وَافِرٍ  
وَذَاتُ دِينٍ وَحَمَالٍ وَنَسَبٍ      بَعِيدَةٍ، بِكُرٍّ، وَلَوْ دُ، تُتَخَبُّ

تنبيه:

نَظَرُهُ عَمْدًا لِشَيْءٍ مِنْ بَدَنٍ      مِنْ أَجَنِيَّةٍ حَرَامٍ، فَابْعُدَنَّ  
سِوَاءَ الْحُرَّاتِ وَالْإِمَاءِ      وَيَحْرُمُ الْعَكْسُ<sup>(٣)</sup>، فَذَا سِوَاءُ

### أركان النكاح:

وخمسة أركانُهُ أَيْ زَوْجَةٌ      زَوْجٌ، وَلِيٌّ، شَاهِدَانِ، صَبِيْعَةٌ

(١) أي غير الحيوان الممتع من السباع، كالشاة.

(٢) أي لكل من الخاطب والمخطوبة.

(٣) العكس: أي نظر المرأة إلى الرجل.

وهي<sup>(١)</sup>: بإيجاب، قبولٍ متصلٍ  
وشرطُ زوجة: خلؤها عن الأصل  
من دون محرمية من النسب  
تحريم كل من قرابات موى  
يحرم بالرضاع كل من حُظر  
أما الرضاع فوصول اللبن  
لخوف من لم يبلغ الحولين  
من صهره: زوجة أصل فرع  
وقصلها<sup>(٢)</sup> أيضاً إذا ما دخلا  
وشرط زوج: كونه معيناً  
نكاحها مع هذه كالأخت والأ  
وكون كل شاهد أهلاً ولم

من دون تعليق وتوقيت الأجل  
عدة والنكاح ثمين حصل  
أو من رضاع أو صهار محسوب  
ولدى عمومة خؤولة سوا  
ينسب كما أتى به الخبر  
من آدمية وسين الحيض<sup>(٣)</sup> عن  
في خمس مرات بدون مئين  
وأصل زوجة، فذي من منع  
بها<sup>(٤)</sup> بوطء، غيرها<sup>(٥)</sup> لن يُحظلا  
خلؤه عن زوجة لن يُمكنا  
خاله والعممة، فأعرف ما نُقبل  
يكن معيناً ولياً الحتم

(١) أي الصيغة.

(٢) أي تمنع من قربة.

(٣) أي فصل الزوجة، أي بنتها وهي التي تسمى بالرببة، وهذا معطوف على "وأصل زوجة".

(٤) أي بالزوجة، وهي أم تلك الرببة، تبيد: (ما) في (إذاما) زائدة، وكذلك كل ما بعد إذا زائدة، لوجوب إضافة إذا إلى الجملة، قال بعضهم: "يا صاحبي خذ فائدة" بعد (إذا) (ما) زائدة.

(٥) أي غير هذه الرببة، فيحوز نكاحها إذا لم يظأ أمها، ولو كان عقد عليها.

أي<sup>(١)</sup> كونه مكلفاً عدلاً ذكر  
 شرط الولي: كونه حراً ذكراً  
 للفقْد من شرط ولاية تُرد  
 وليها: أبٌ فجَدٌ فالأحق  
 وصحَّ تزويجُ أبٍ جَدٌ بلا  
 ولا يُزوَّجَانِ ثِيَاباً بلا  
 غيرهما كذاكَ، لكن اكْتَفَى  
 يُزَوِّجُ القاضي إذا لَمْ يُوجَدْ  
 أو غابَ في مَرَحَلَتَيْنِ، أو يرى  
 لِفَقْدِهِم: يُحْكَمَانِ عَدْلًا  
 لِمُجْبِرٍ توكيلُ شخصٍ، هكذا  
 وجازَ توكيلُ لِزَوْجٍ يَقْبَلُ  
 حُرًا، وإذا سَمِعَ ونُطِقَ وبَصَرَ  
 مكلفاً عدلاً بلا مَنعٍ أَضَرَّ<sup>(٢)</sup>  
 لأبَعْدٍ، لا حَاكِمٍ في المَعْتَمَدِ  
 مِن عَصَبَاتٍ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ قاضٍ اسْتَحَقَّ  
 إِذْنٍ لِيَكُو، أي لِكُفٍّ فاعْقِلَا  
 إِذْنٍ يَنْطِقُ مَعِ بُلُوغِ عَقْلَا  
 بِصُمْتٍ بَكْرٍ بَالِغٍ، فَلْيُعْرِفِ  
 وَلِيَّهَا المَخْتَصُّ أو إنْ يُفْقَدِ<sup>(٤)</sup>  
 تعذر الوصول، أو عَضْلٌ جَرَى  
 حُرًا، فَتَزْوِيجُ يَكُونُ سَهْلًا  
 لِغَيْرِهِ مِن بَعْدِ إِذْنٍ يُحْتَذَى  
 لَهُ النِّكَاحُ، وَبِعَدْلٍ يَعْمَلُ<sup>(٥)</sup>

### فصل في الكفاءة

كَفَاءَةٌ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، بَلْ مِنَ الْـ  
 "تَعَادُلُ الزَّوْجِ مَعَ الزَّوْجَةِ فِي

(١) هذا تفسير لمعنى الأهلية.

(٢) يعني بأن لا يكون مُخْرَماً مثلاً.

(٣) فيقدم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب وهكذا... ولا ولاية لابن وابنه إلا إذا جمعه وإياها

نسباً.

(٤) بأن لم يعرف مكانه ولا موته ولا حياته.

(٥) يعني على الوكيل أن يراعي العدل والأحظ فيما وكل فيه.

خِصَالُهَا حُرِّيَّةٌ وَعِفَّةٌ      وَنَسَبٌ، سَلَامَةٌ<sup>(١)</sup>، وَحِرْفَةٌ

### فصل في نكاح الأمة

نِكَاحُ حُرٍّ أَمَةٍ قَدْ مُنِعَا      إِلَّا لِمَنْ يَعْجِزُ أَنْ يَسْتَمْتِعَا  
بِامْرَأَةٍ تَصْلُحُ<sup>(٢)</sup>، مَعَ خَوْفِ الزَّنا      وَكُونِهَا<sup>(٣)</sup> مُسْلِمَةً، فَلْيُعْتَمَى

### فصل في الصداق

الْعَوَضُ الْوَاجِبُ بِالنِّكَاحِ أَوْ      بِالْوَطْءِ مَهْرٌ أَوْ صَدَاقٌ، ذَا رَأَا  
وَكُلُّ مَا يَصِحُّ جَعْلُهُ ثَمَنٌ      -وَلَوْ قَلِيلاً- صَحَّ مَهْرًا فَاغْلَمَنَ  
وَجَازَ حَبَسُ نَفْسِهَا كَيْ تَقْبُضَا      مَا حَلَّ مِنْ مَهْرٍ بِهِ قَدْ ارْتَضَى  
بِمَوْتٍ وَاحِدٍ<sup>(٤)</sup>، وَبِالْوَطْءِ اسْتَقَرَّ      صَدَاقُهَا، لَا مَخْضُ خَلْوَةٍ تَقَرَّ  
وَمَهْرٌ مِثْلُ لَازِمٍ بِالْوَطْءِ فِي      فَاسِدٍ عَقْدٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ تَفِي  
وَهَكَذَا إِذَا اخْتَلَفَ حَصَلَا      فِي قَدَرِهِ، ثُمَّ تَحَالَفَ تَلَا  
وَالْمَهْرُ حَقٌّ خَالِصٌ لِلزَّوْجَةِ      فَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ عَقْوٌ فَائِبَتِ  
تَمْلِكُهُ بِالْعَقْدِ، وَالنِّصْفُ رَجَعُ      إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ وَطْئِهِ وَقَعَ

المتعة<sup>(٥)</sup>:

وَكُلُّ مَنْ فَارَقَهَا بِلَا سَبَبٍ      مِنْهَا - سِوَى مَوْتٍ - فَمَتْنَةٌ تُجِبُ

(١) أي سلامة من العيوب المثبتة للخيار كالجذام والبرص.

(٢) بأن ينكح حرة، أو يملك أمة ليتسرى بها.

(٣) أي كون الأمة التي يتزوجها مسلمة، فلا يجوز نكاح الأمة الكناينة، وإن جاز وطؤها بملك اليمين.

(٤) أي واحد من الزوج والزوجة.

(٥) هي ما يدفعه الزوج للزوجة عند فراقها.

إلا التي لنصف مهر تستحق<sup>(١)</sup> فذاك<sup>(٢)</sup> أغنى من متاع مستحق

### الوليمة

وليمة تسن إن عقد أمر<sup>(٣)</sup> إجابة تلزم إلا من عذر  
وسن أن يجيب كل دعوة إن تك عن محرم بخلوة

### فصل في القسم والنشوز

ويلزم القسم لكل زوجة<sup>(٤)</sup> إلا لنأشير، ومن في العدة  
من وطء شبهة، صغيرة، ولا عمدته الليل، ولا يدخل على  
لزوجته جديده بكر يحق وإن تر النشوز فأنصح، فاهجر  
سبع، كذا الثلاث للثيب حق في مضجع فاضرب عن الجرح عري  
إلا لنأشير، ومن في العدة يلزم قسم في الإماء فاعقلاً  
أخرى به<sup>(٥)</sup>، إلا اضطراراً حصلاً

### فصل في الخلع

الخلع شرعاً فرقة بعوض نقصان عدة الطلاق إن يقع صريحه: خلع، طلاق، وإتداً  
فإن جرى بدون ذكر عوض الخلع شرعاً فرقة بعوض  
نقصان عدة الطلاق إن يقع صريحه: خلع، طلاق، وإتداً  
فإن جرى بدون ذكر عوض فمهر مثل عنه فليعوض

(١) ذاك: أي نصف المهر.

(٢) لكن الأفضل بعد الدخول، ويحصل أصل السنة قبله وبعد العقد.

(٣) أي إن كان عنده أكثر من زوجة.

(٤) أي بالليل.

(٥) لأنه يقع الطلاق البائن البينة الصغرى، فلا رجعة له في العدة، ويجوز أن يتزوجها بعقد

## فصل في الطلاق

وَسَمَّ حَلَّ عَقْدَةِ النِّكَاحِ مَعَ  
يَعْرُوهَ إِيجَابٌ وَنَدْبٌ وَإِبَا  
وَأَمَّا يَصِحُّ مِنْ مُحْتَارٍ  
لِغَيْرِ بَائِنٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ فِي عِدَّةٍ  
صَرِيحُهُ: الْمَشْتَقُّ مِنْ طَلَاقٍ  
تَرْجُمَةُ الصَّرِيحِ أَوْ أَوْقَعْتُ  
كِنَايَةُ الطَّلَاقِ: لَفْظٌ يَحْتَمِلُ  
كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكَ، تَرَكُّكَ،  
خُلِّيَ طَلَاقُكَ، وَلَا حَاجَةَ لِي  
وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ: قُلْتُ كَلِمَتَكَ  
يَصِحُّ تَنْجِيزًا وَتَعْلِيقًا وَتَوْ  
وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثًا مُكْمَلًا

لَفْظٌ مُخَصَّصٌ طَلَاقًا، فَاسْتَمِعْ  
حَقًّا، كَرَاهَةً، وَحَظَرٌ فَاحْسِبَا<sup>(١)</sup>  
مُكَلَّفٍ، أَوْ عَامِدِ الْإِسْكَارِ  
وَاجِبَةٍ عَنْ طَلْقَةٍ رَجْعِيَّةٍ  
كَذَاكَ مِنْ سَرَّاحٍ أَوْ فِرَاقٍ  
عَلَيْكَ طَلْقَةٌ، كَذَا أُعْطِيَتْ  
لِغَيْرِهِ أَيْضًا، بَيِّنَةٌ قَبْلُ  
أَزْلُكَ، تَزَوُّجِي، أَحْلَلْتُكَ  
فِيكَ، وَأَنْتَ بَائِنٌ، وَلَسْتُ لِي  
أَوْ قَوْلُهُ: عَيْبٌ وَنَقْصٌ طَلَّقْتُكَ  
كَيْلًا وَتَمْلِيكًا<sup>(٣)</sup> عَلَى شَكْلِ أَتَوْا  
وَلِلرَّقِيقِ اثْنَانِ حَسَبُ فَاعْقِلَا

(١) الإيجاب: كطلاق المولي إذا لم يرد الغي، والنذب: إذا عجز عن القيام بحقوقها، والإباحة: كأن لم يرغب فيها، والكراهة: كأن يطلق بتدوين أي سبب، والحرام: كالطلاق البدعي، وللتفصيل تراجع الحواشي.

(٢) فالمطلقة البائن لا يلحقها الطلاق في عدتها بخلاف الرجعية، فيلحقها الطلقة في عدتها.

(٣) التوكيل: كأن يوكل شخصاً في طلاق امرأته، فيطلقها الوكيل متى شاء، والتملك: هو أن يقول لها: طلقي نفسك إن شئت مثلاً، فهذا تملك لها الطلاق، فيشترط أن تطلق نفسها على الفور، وإن تأخر تطلقها لنفسها لا يصح، هذا على المعتمد، ويصح رجوع الزوج قبل إيقاعها الطلاق، كسائر العقود. وإلى هذا الإشارة بقولنا "على شكل أتوا".

وإن يُطْلَقِ الثَّلَاثَ لَمْ تَحِلْ      إلى نِكَاحِهَا لَزَوْجٍ وَحَصَلَ  
إِبْلَاجُهُ مَعَ اثْتِشَارٍ وَطَلَا      قُتِّمَ عِدَّةً، كَمَا قَدْ فَضَّلَا

### فصل في الرجعة

رَدُّ لَطَائِي - وَلَمْ تَبَيَّنْ - إلى  
رَجَعْتُهَا، تَصَحُّ مَا لَمْ تَنْقُضِ  
مِنْ دُونِ تَعْلِيْقٍ، وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ  
وإن تُعَدَّ إِلَيْهِ بِالْعَقْدِ تُعَدُّ  
نِكَاحُهَا مِنْ دُونِ عَقْدٍ جُعِلَا  
عِدَّتُهَا، ثُمَّ بَلْفَظٍ يَقْتَضِي  
إِشْهَادَهُ، وَذَاكَ<sup>(١)</sup> مَسْتَوْنٌ فَقَطُّ  
بِالْبَاقِ مِنْ طَلْقَاتِهَا، فَلَا تَزِدُ<sup>(٢)</sup>

### فصل في الإيلاء

أَنْ يَحْلِفَ الشَّخْصُ عَلَى أَنْ يَمْتَنِعَ  
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، ذَا  
فَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةٌ تُطَالِبُ  
فَإِنْ يَطَأُ فَذَاكَ فَلْيُكْفِّرْ  
مِنْ وَطْءِ زَوْجَةٍ لِمَدَّةٍ تَقَعُ  
إِبْلَاجُهُ، وَهُوَ حَرَامٌ، لِلأَذَى  
بِالْفِيءِ أَوْ طَلَاقِهَا: الْمُنَاسِبِ  
كَفَّارَةُ الْيَمِينِ أَيْ إِنْ يَخْتَرِ<sup>(٣)</sup>

### فصل في الظهار

تَشْبِيهُهُ لَزَوْجَةٍ أَوْ عُضْوِهَا  
هُوَ الظَّهَارُ، إِنَّهُ مُحَرَّمٌ  
إِنْ عَادَ: أَيْ أَمْسَكَهَا وَقْتًا يَسَعُ  
بِمَحَرِّمٍ - كَالْأُمِّ - أَوْ بَعْضِهَا  
كَفَّارَةُ مَنْ قَبْلَ مَنْ تَلَزَمَ  
فِرَاقُهَا فِيهِ بِدُونِ أَنْ يَقَعَ<sup>(١)</sup>

(١) أي الإشهاد.

(٢) وذلك بأن تنقضي عدتها، ثم ينكحها بعقد جديد، فترجع إليه بالباقي من الطلقات، وإن

تخلل نكاحها لآخر.

(٣) يعني إن يختار الفيء أي الوطء في مدة الإيلاء، وأما إذا اختار فراقها فلا كفارة.

بالتعقِ فالصَّومُ فإطعام<sup>(٢)</sup>، وصَحَّ      ظهَارُ كُلِّ مَنْ طَلَّاقَهُ يَصِحَّ

### فصل في العدة

وَسَمَّ عِدَّةً لِمُدَّةٍ بِهَا      تَرَبَّصُ الْمَرْأَةُ مِنْ فُرْقَتِهَا  
لِزَوْجِهَا، بَرَاءَةً لِلرَّجَمِ      أَوْ لِتَعَبُّدٍ، وَذَا مِنْ مُحْتَمٍ  
لِمَوْتِ زَوْجٍ مُطْلَقاً<sup>(٣)</sup>، وَفُرْقَةٍ      حَيًّا إِذَا مَسَّ، وَوِطْءٍ شُبْهَةٍ

### أنواع العدة:

عِدَّةُ ذَاتِ الْحَيْضِ مِنْ حُرَّاتٍ      لِفُرْقَةِ الزَّوْجِ بِإِلَّا مَمَاتٍ  
ثَلَاثَةُ الْأَقْرَاءِ<sup>(٤)</sup>، أُمَّا اللَّاتِي      يَسْنَنُ أَوْ مَا حِضْنٌ مِنْ حُرَّاتٍ  
فَأَشْهُرُ ثَلَاثَةٍ، وَلِلْوَقَا      أَرْبَعَةُ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ كَفَى<sup>(٥)</sup>  
وَوَاجِبٌ فِي هَذِهِ<sup>(٦)</sup> الْإِحْدَادُ      بِتَرْكِ مَا لِلزَّيْنَةِ يُرَادُ  
وَلَا رِثْفَاعُ الْحَيْضِ دُونَ عِلَّةٍ      تَعْتَدُ حَتَّى يَأْسِيَهَا أَوْ حَيْضَةٍ

(١) أي بدون أن يقع الفراق، ووقوع الفراق: إما بطلاقها أو بموت أحدهما، والحاصل: تلزم الكفارة إذا مضى وقت يسع للفراق ثم لم يفارقها، فلا تسقط الكفارة إلا إذا طلقها عقب الظهار أو وقع موت أحدهما عقبه.

(٢) الباء متعلقة بالكفارة، فهي: عتق رقبة مؤمنة، وإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين، وإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

(٣) سواء كان الموت بعد المس أم قبله.

(٤) الأقراء: هي الأظهار، ويعتبر الطهر الذي طلقها فيه واحداً.

(٥) وكانت عدة الوفاة سنة كاملة، لقوله تعالى: (..... مُتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ...)، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)، وإلى ذلك الإشارة بقولنا "كفى".

(٦) أي عدة الوفاة.

وَعِدَّةُ الإِمَاءِ نِصْفُ الْحَرَّةِ      لَكِنْ بِقَرَعَيْنِ تَمَامُ الْعِدَّةِ  
عِدَّةٌ حَامِلٌ عَلَى الإِطْلَاقِ      بَوْضَعٍ حَمَلُهَا بِلَا افْتِرَاقِ  
تُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى انْقِضَا      عِدَّتِهَا إِنْ كَانَ مُمْكِنًا مَضَى  
لَا عَدَمَ انْقِضَائِهَا إِنْ زُوِّجَتْ      بِرَجُلٍ آخَرَ، فَهِيَ اعْتَرَفَتْ<sup>(١)</sup>

### الاستبراء

"تَرُبُّصٌ بِمَنْ بِهَا رِقٌّ"<sup>(٢)</sup> إِلَى      وَقْتُ لَأَسْبَابٍ بِهِ الْحَدُّ انْجَلَى  
وَيَجِبُ اسْتِجْرَاءُ بِحَيْضَةٍ إِذَا      أَحْدَثَ مِلْكَ أُمَةٍ، أَوْ نَبَذَا  
فِرَاشَهُ عَنْهَا، لِذَاتِ الْحَمْلِ بِأَلَا      وَضَعِ، لِذَاتِ أَشْهُرٍ شَهْرٌ قَبْلُ

### فصل في النفقة

وَهِيَ: طَعَامٌ، كِسْوَةٌ، وَمَسْكَنٌ      وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ إِذْ تُمْكُنُ  
مُدٌّ عَلَى الْمُعْسِرِ، وَالْمُدَّانِ      إِنْ كَانَ مُوسِرًا فَوَاجِبَانِ  
مُدٌّ وَنِصْفُ ذَا عَلَى ذِي وَسْطٍ      بِالْأُذْمِ وَالْآلَاتِ، قُمْ بِالْقِسْطِ  
وَكِسْوَةٌ تَكْفِي لِنِصْفِ سَنَةٍ      وَآلَةُ التَّنْظِيفِ حَسَبَ الْعَادَةِ  
وَمَسْكَنٌ يَلِيْقُ وَالْإِخْدَامُ      لِحُرَّةٍ تُخْدَمُ، ذَا إِلْزَامٍ  
وَيَسْقُطُ الْمُؤْنُ مِنْ تُشْوَرِهَا      كَالْمَنْعِ لَا لِلْعُذْرِ<sup>(٣)</sup>، أَوْ خُرُوجِهَا

### فصل في الفسخ

فَسَخُ النِّكَاحِ جَائِزٌ لِلزَّوْجَةِ      إِنْ يَعْسِرُ الزَّوْجُ بِأَدْنَى نَفَقَةٍ

(١) وذلك لرضاها بالنكاح، فهو متضمن لاعترافها بانقضاء العدة.

(٢) أي الأمة المبعضة.

(٣) أي كما تسقط بامتناعها عن الاستمتاع بدون عذر.

أو كسوة، أو مسكن، أو مهرٍ      من قبل وطئها لدفع الضرر  
ولازم ثبوت ذاك الإغسار      أي عند قاضٍ قبل فسخ جنار  
ولهما فسخ لعيبٍ لم يطق<sup>(١)</sup>      كعنة، وكجنون، ورتق

### فصل في الحضانة

تربية النفس التي لا تستقل      إلى تميز حضانة، فقل:  
لأم ثم أمها وإن علّت      فالأب ثم أمهاته ثلث  
فالأخت فالخاله ثم بنت      أخت بنت لأخ ذي<sup>(٢)</sup> ثاني  
فعمة شقيقة فلأب      ثم لأم هكذا فقرب  
وكون كل حاضن حراً عقلاً      ومسيماً عدلاً سليماً، ما انتقل<sup>(٣)</sup>  
وكون أم غير ذات زوج      أي أجنبي<sup>(٤)</sup> من شروط تلجى  
مميز إن إلهاءه افترقا      يختار منهما لسكنى الأوفقا<sup>(٥)</sup>

### باب الجناية

جناية: هي التعدي بالذي      يوجب مالا، أو قصاصاً يحتذي  
عمداً، وشبه العمداً، ثم الخطأ      يختص بالعمد القصاص، فانتؤوا

(١) أي لا يستطاع معه الاستمتاع أو كماله، وذلك: الجنون والجذام والمرض فيهما، والرتق والقرن فيهما، والجب والعنة فيه. أما عيب ليس كذلك فلا خيار معه، كنضو الخلقة والمرض المعتاد والقرع.

(٢) ذي: أي الحضانة.

(٣) أي غير غالب.

(٤) أي أجنبي عن الولد، أما لو كان قريباً للولد كعمه فلا تسقط حضانتها.

(٥) سواء كان الولد ذكراً أم أنثى، بخير بين أبوين، فيكون مع الذي اختار منهما.

فَالْعَمْدُ: قَصْدُ الْفَعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا  
قَصْدُهُمَا لَكِنْ بِمَا لَا يُقْتَلُ  
وَعَدَمُ لِقَصْدِ شَيْءٍ مِنْهُمَا  
إِنْ عَمَلَانِ مُزْهِقَانِ حَصَلَا  
يُقْتَلُ غَالِبًا - بِظُلْمٍ - فاعْلَمَا  
فِي غَالِبٍ بِشَيْءٍ عَمْدٌ يُعْقَلُ  
أَوْ وَاحِدٍ فَخَطَأً، فَافْهَمْهُمَا  
مَعًا مِنْ اثْنَيْنِ فَكُلُّ قَتْلًا

### شروط القصاص

الْشَرْطُ فِي الْقِصَاصِ: كَوْنُ مَنْ قُتِلَ  
وَعِصْمَةُ الْمَقْتُولِ، كَوْنُ الْقَتْلِ  
وَشَرْطُ الْإِسْتِيفَاءِ كَوْنُ الْمُسْتَحِقِّ  
عَلَى الْقِصَاصِ، وَوُجُودُ الْأَمْنِ مِنْ  
يُقْتَلُ بِالْوَاحِدِ جَمْعٌ إِنْ حَصَلَ  
مُكَلَّفًا مُكَافِئًا<sup>(١)</sup> لِمَنْ قُتِلَ  
عَمْدًا وَعُدْوَانًا، فَخُذْ بِالْعَدْلِ  
مُكَلَّفًا وَكُلَّهُمْ قَدْ اتَّفَقَ  
تَعْدِيَةً إِلَى بَرِيءٍ مُطْمَئِنِّ  
مِنْ كُلِّهِمْ مَا لِلرَّدَى لَهُ دَخَلٌ

### قصاص الجرح والأعضاء

وَقِسْ قِصَاصَ الْجَرْحِ وَالْأَعْضَاءِ  
مَعَ اتِّحَادِ الْعُضْوَيْنِ مَوْضِعًا  
كَذَلِكَ الْأَمْنُ مِنَ الْخِيفِ، فَلَا  
بِالنَّفْسِ فِي الشُّرُوطِ وَإِسْتِيفَاءِ  
وَأَسْمًا وَصِحَّةً كَمَالًا مُنْفَعًا  
قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ، فَاعْدِلَا

### الديات

مَالٌ إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ يُضَرَفُ  
مُوجِبُ عَمْدٍ: قَوْدٌ، وَالْدِيَّةُ  
مِنْ جِهَةِ الْجَانِي دِيَاتٌ يُعْرَفُ  
بَدِيلَةً عَلَى الَّذِي قَدْ أُتْبِتُوا<sup>(٢)</sup>

(١) فلا يقتل الحر بالرقيق، ولا المسلم بالكافر، ولا الوالد بالولد.

(٢) يعني فإذا عفا عن القصاص، وسكت عن الدية سقطت، لأنها ليست أصلًا، بل هي

وَفِي: لِحُرِّ مُسْلِمٍ وَذَكَرٍ  
 نَصْفُ دِيَاتِ ذَكَرٍ لِلْأُنْثَى  
 وَلَوْ عَدِمَتْ إِلَّا فَتَدْفَعُ  
 وَغُلْظَنُ دِيَّةٍ عَمْدٍ فَاغْقِلِ:  
 وَدِيَّةُ الْأَخْطَاءِ خَفَفَ، حَمْسٍ  
 وَإِنْ يَقَعَ<sup>(٣)</sup> بِمَحْرَمٍ أَوْ حَرَمٍ  
 دِيَاتٍ شَبَّ الْعَمْدِ أَيْضاً حَدِّدِ  
 بِمِائَةٍ مِنَ الْبَعِيرِ قَدْرٍ  
 فَهِيَ بِخَمْسِينَ، كَذَاكَ الْخُثَى  
 قِيمَتُهَا بِوَقْتِ دَفْعٍ، تَقْنَعُ  
 ثَلَاثُ، وَحَمْلُ جَانِباً وَعَجَلِ<sup>(٤)</sup>  
 حَمْلٌ بِهَا عَاقِلَةٌ، وَنَفْسِ<sup>(٥)</sup>  
 أَوْ شَهْرٍ حُرْمَةٍ فَثَلَاثُ وَاحْكُمِ<sup>(٦)</sup>  
 ثَلَاثُ عَلَى عَاقِلَةٍ وَمَدِّدِ<sup>(٧)</sup>

### دية الأعضاء والمنافع

لِكُلِّ غُضْوٍ مُفْرَدٍ مُتَنَفِّعٍ  
 وَكُلِّ غُضْوَيْنِ بِجِنْسٍ كَالْيَدِ  
 فِي الْوَاحِدِ النِّصْفُ، لِكُلِّ أَصْبَعٍ  
 وَدِيَّةٌ فِي كُلِّ جِسٍّ أَوْ قُوَى  
 بِهِ - كَأَنْفٍ - دِيَّةُ النَّفْسِ اذْفَعِ  
 فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ أَيْضاً أَوْرِدِ  
 عَشْرٌ، لِسِنٍ نِصْفَ عَشْرٍ فَاذْفَعِ  
 كَالسَّمْعِ وَالْكَلَامِ وَالْمَضْغِ مَوَا

(١) فدية العمد مغلظة من ثلاثة أوجه: ١- هي مثلية، يعني يجب ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفاً أي حاملاً. ٢- يتحملها الجاني لا العاقلة. ٣- معجلة لا مؤجلة.

(٢) فدية الخطأ مخففة من الوجوه الثلاثة: ١- أنها خمسة أي الواجب عشرون رأساً من كل من بنات مخاض، وبنات لبون، وبني لبون، وجذاع. ٢- يتحملها العاقلة، وهم كل عصبة الجاني ما عدا أصوله وفروعه. ٣- مؤجلة بثلاث سنين.

(٣) يعني القتل خطأ.

(٤) فهذه مغلظة من جهة واحدة فقط، كدية شبه العمد المذكورة في البيت التالي.

(٥) أي أحلها إلى ثلاث سنين.

## الكفارة

كفارة تُلْزَمُ كُلُّ مَنْ قَتَلَ      مُحَرَّمَ الْقَتْلِ عَلَيْهِ، فَلْيَقْلُ  
إِعْتَاقُهُ الْمُؤْمِنَ فَالصَّيَّامُ      مِثْلَ الظُّهَارِ، مَا بِهَا إِطْعَامُ

باب الردة - نعوذ بالله من ذلك -

أَفْحَشُ كُفْرٍ رِدَّةٌ أَنْ يَنْقُضَ الْ—      إِسْلَامَ بِالْكَفْرِ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ  
أَوْ عَزَمِهِ مَعَ اعْتِقَادٍ أَوْ عِنَا      دٍ أَوْ مَعَ اسْتِهْزَائِهِ، بِشَسِّ الْمُنَى  
كَتْفِي خَالِقٍ وَجَحْدِ الْأَنْبِيَا      أَوْ مَا ضَرُورَةَ لِدَيْنٍ عَزِيزاً  
وَكَسْجُودِ لِسِوَى اللَّهِ وَكَأَلِ—      مَشِي لِنَحْوِ مَا كَنِيسَةً جُعِلَ  
وَكْتَرْدُدِ لِكُفْرٍ وَرَضَا      بِالْكَفْرِ أَوْ تَكْفِيرِ شَخْصٍ مُرْتَضَى  
وَيُسْتَتَابُ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَثْبِ      يُقْتَلْ بِسَيْفٍ - عُنْقاً بِهِ اضْرِبِ  
وَيَنْبَغِي لِلْمُفْتَى أَنْ يَحْتَاطَ فِي      تَكْفِيرِهِ، فَشَأْنُهُ قَدْ يَخْتَفِي

## باب الحدود

عُقُوبَةٌ قَدْ قُدِّرَتْ شَرْعاً عَلَى      مَعْصِيَةٍ: حَدٌّ لِحَدٍّ اجْتِلَاً<sup>(١)</sup>  
وَأَمَّا يُقِيمُهَا الْإِمَامُ      وَجَلْدَ مَمْلُوكٍ لَهُ مَا لِأَمُورٍ<sup>(٢)</sup>

## حد الزنى

وَحَدُّ بِكْرِ إِنْ زَنَى أَنْ يُضْرَبَ      مِائَةً جَلْدَةً، وَعَاماً غُرَبَاً  
وَهُوَ مُكَلَّفٌ وَخُرٌّ لَمْ يَظُنَّ      جِلْدًا وَلَا تَحْلِيلُ عَالِمٍ قَرَنُ  
وَحَدُّ مُحْصَنٍ زَنَى رَجْمٌ إِلَى      مَوْتٍ بِلَا جَلْدٍ وَتَغْرِيبٍ، فَلَا

(١) الحد الأول بمعنى التعريف، والثاني بمعنى العقوبة التي هي المعروف، وذلك واضح.

(٢) يعني يجوز للسيد جلد عبده وأمنه على الزنى.

وهو<sup>(١)</sup> الذي في قُبْلٍ قَدْ جَامَعَا  
وَأَخَّرَ الرَّجْمَ وَجُوباً كَالْقَوْدِ  
وَشَرَطُ هَذَا الْحَدِّ: نَفْيُ شُبْهَةٍ  
أَوْ قَدَرِهَا مِنْ فَاقِدٍ فِي قُبْلٍ  
مَعَ عِلْمِهِ التَّحْرِيمِ، وَالثَّبُوتِ بِأَلٍ  
أَيِّ بِشَهَادَةٍ يَوْصُفُ بِئِنَّ  
حُرّاً مُكَلَّفاً بِعَقْدٍ شُرِعاً  
لِوَضْعِ حَمْلٍ وَفِطَامٍ لِلْوَلَدِ  
وَكَوْنُهُ تَغْيِيبَ كُلِّ حَشْفَةٍ  
أَوْ دُبُرٍ مِنْ بَشَرٍ حَيٍّ جَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>  
إِقْرَارٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَدْلٍ  
لَا حَدَّ إِنَّ يَرْجِعَ مُقَرَّرٌ، فَاعْتَنِ

#### حد القذف

الرَّمْيُ بِالزَّنى هُوَ الْقَذْفُ، فَإِنْ  
لِلْحُرِّ جَلْدُهُ ثَمَانِينَ، وَلِلْ—  
وهو<sup>(٣)</sup> هُنَا حُرٌّ مُكَلَّفٌ عَفِيفٌ—  
وَجَازَ لِلْمَسْجُوبِ سَبُّ قَدَرٍ مَا  
يَقْذِفُ بِمُحْصَنٍ فَحَدُّهُ زَكْرٌ  
مَمْلُوكٍ أَرْبَعِينَ-نِصْفُ الْحُرِّ حَلٌّ  
فَ مُسْلِمٌ، وَالْحَدُّ عَنْ أَصْلٍ عَفِيفٍ<sup>(٤)</sup>  
نَالٌ، بِلَا قَذْفٍ وَكَذِبٍ فَاعْلَمَا

#### حد الخمر

وَجَلْدُ أَرْبَعِينَ حَدٌّ مَنْ شَرِبَ  
مُكَلَّفاً وَعَالِماً مُخْتَاراً  
وَالنِّصْفُ لِلْعَبْدِ، وَشَرَطُ أَنْ يُقَرَّرَ  
لَأَيِّ مُسْكِرٍ إِذَا كَانَ ارْتِكَابُ  
لَا لِلْعِلَاجِ، خُصُّ ذَا الْأَحْرَارِ  
أَوْ يَشْهَدُ اثْنَانِ بِهِ كَيِّ يَسْتَقَرُّ

(١) وهو: أي المحصن.

(٢) جلي: أي واضح بمعنى غير الخفي.

(٣) أي المحصن في باب القذف ما ذكر، بخلافه في باب الزنى.

(٤) فلا يحسد الوالد مثلاً إذا قذف الولد.

## حد السرقة

السَّرَقَةُ: الْأَخْذُ لِمَالٍ بِاخْتِافٍ  
لِكُوعٍ يُمْنَاهُ، إِذَا مَا طَالَبَا  
إِمَّا بِإِقْرَارٍ صَرِيحٍ أَوْ شَهَا  
أَوْ بِبَيِّنٍ الْمُدَّعِي إِنْ رُدَّتِ  
مِنْ دُونِ شُبْهَةٍ فَلَا يُقْطَعُ إِنْ  
وَلَا بِأَخْذٍ مِنْ زَكَاةٍ إِنْ يُرَى  
وَلَا بِأَخْذِهِ لَشَيْءٍ غُصِبَا  
نِصَابُهَا رُبْعٌ مِنَ الْمُثْقَالِ  
إِنْ عَادَ فَاقْطَعُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَكَفَّ  
فَبَعْدَ هَذَا إِنْ يَعُدَّ فَعَزَّزَا  
وَيُقْبَلُ الرُّجُوعُ بَعْدَ مَا أَقْرَ

مِنْ حِرْزِهِ، وَالْحَدُّ قَطْعُ عُرْفَا  
صَاحِبِ مَالٍ بَعْدَ مَا قَدْ وَجَبَا<sup>(١)</sup>  
دَوْنَهُ مِنَ الْعَدْلَيْنِ لَنْ تُشْتَبِهَا  
إِلَيْهِ كَالْإِقْرَارِ هَذِي عُدَّتِ<sup>(٢)</sup>  
يَسْرِقُهُ أَصْلُهُ وَفَرَعُهُ وَقِنْ  
أَهْلًا لَهَا، أَوْ مِنْ مَصَالِحِ الْوَرَى  
أَوْ مِنْ مَكَانِ الْعَصَبِ كَانَ جُلْبَا  
أَوْ مَا يُسَاوِيهِ مِنَ الْأَمْوَالِ  
يُسْرَاهُ فَالْيُمْنَى مِنَ الرَّجُلِ تُحْفُ<sup>(٣)</sup>  
مِنْ دُونِ قَتْلِهِ، كَذَا قَدْ قُرَّرَا  
وَجَازَ تَعْرِيزُ بِهِ كُلُّ مُقَرَّ<sup>(٤)</sup>

## التعزير

وَسَمَّ تَعْزِيرًا لِتَأْدِيبٍ عَلَى  
كَالْحَبْسِ وَالضَّرْبِ وَكَالتَّعْرِيبِ  
مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا يُقَالُ  
- لَا حَلْقَ لِحْيَةٍ - وَكَالتَّرْهِيْبِ

(١) أي ثبت.

(٢) هذا ما ذهب إليه المصنف رحمه الله، خلاف ما اعتمد في التحفة والنهاية والمغني من أنه

لا قطع باليمين المردودة؛ لأن القطع حق الله تعالى، وهو لا يثبت باليمين المردودة.

(٣) إن عاد: أي المحدث في السرقة إن عاد إلى السرقة، تحف: أي تقطع.

(٤) أي التعريض بالرجوع.

وَجَازَ لِلوَالِدِ أَنْ يُعْزِّرَ      نَحْوَ صَغِيرٍ، وَلِزَوْجٍ إِنْ يَرَى  
تَعْزِيرَ زَوْجَةٍ، كَذَاكَ سَيِّدُ      ضَرْبًا خَفِيفًا لَا سِوَاهُ يَقْصِدُ

## دفع الصائل

وَدَفَعَ صَائِلٍ عَلَى الْمُعْصُومِ      يَحْجُوزُ، بَلْ ذَلِكَ مِنْ مَحْثُومٍ  
إِنْ صَالَ كَافِرٌ أَوْ الَّذِي هُدِرَ      فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْبُضْعِ مِنْ قِنٍّ وَحُرٍّ  
وَالدَّفْعُ بِالْأَخْفِ حَيْثُ امْتَكْنَا      حَتْمًا، سِوَى حَيْثُ التَّجَامُّ أَوْ زِنَى<sup>(١)</sup>  
مَنْ كَانَ مَعَ بَهِيمَةٍ فَيَضْمَنُ      إِتْلَافَهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ يُمَكِّنُ  
وَإِنْ تَخَلَّتْ فَالضَّمَانُ جَارٍ      إِنْ كَانَ ذَا اللَّيْلِ لَا النَّهَارِ

## الختان:

وَيَجِبُ الْخِتَانُ، وَهُوَ لِلنِّسَاءِ      مِنْ سُنَّةٍ، ذَا قَوْلٍ جَمَعَ يُؤْتَسَى<sup>(٢)</sup>  
فِي سَابِعِ الْيَوْمِ فَأَرْبَعِينَ ثُمَّ      فِي سَابِعِ الْعُمُرِ يُرَى أَوْلَى فَأَمُّ  
تَثْقِيبِ أَنْفٍ مُطْلَقًا، وَأُذُنٍ      مِنَ الصَّبِيِّ حَرْمُوهُ، فَافْطِنِ

## باب الجهاد

قِتَالُ كُفَّارٍ جِهَادٌ وَوَجِبَ      كِفَايَةُ فِي كُلِّ عَامٍ إِنْ طُلِبَ  
مِثْلَ الْقِيَامِ بِالْعُلُومِ وَالْحُجَجِ      إِحْيَاءِ كَعْبَةٍ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ  
وَالأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ نَهْيِ الْمُنْكَرِ      وَسَدِّ حَاجَّاتٍ، وَدَفْعِ ضَرَرٍ  
وَكُشْهِ هَادَةِ تَحْمُلاً أَدَا      وَرَدَّ تَسْلِيمٍ إِلَى جَمْعٍ بَدَا<sup>(١)</sup>

(١) يعني إذا التحم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب، وكذا يسقط

رعاية الترتيب إذا رأى الفاحشة، فله أن يبدأ بالقتل.

(٢) والمعتمد في المذهب وجوبه على الرجال والنساء.

ومثل تشميت لعاطس حديد  
أما الجهاد فوجوبه استقر  
حر، له سلاحه ثم اقتدر  
وقد يكون فرض عين إن يحل  
ومن يحل ديثه فلا يحل  
وإذن أصله لنقل سفر  
يخير الإمام في الأسرى، ومن  
والأسر للنسوان والذراري

وتحر تشيع لميت وجد  
في كل مسلم مكلف ذكر  
يبدن ومؤنة طول السفر  
في الصف أو كان العدو قد نزل<sup>(١)</sup>  
خروجه<sup>(٢)</sup> إلا بإذن أو يكل  
يلزمه لا للفروض تعري  
يسلم ينل عصمة مال وبدن  
يخرجهم عن جملة الأحرار

## باب القضاء

الحكم بين الناس حيث رتباً  
كفاية، وكون قاض ذكراً  
حراً سميعاً كافياً مجتهداً  
تحكيم شخصين لأهل للقضا  
ويبلغ خير العزل ان عزل  
أو عزله لنفسه، ثم ان حتم  
قبوله هدية محرم  
وينقض الحكم بقول ضعفاً

على ولاية قضاء، وجباً  
ومسلماً مكلفاً ومبصراً  
عدلاً شروط من به تقلداً  
عدل - بغير الحد - جائز مضي  
قاض، وبالجنون، أو فسق حصل  
تسوية الخصمين بالعدل الأتم  
إلا بمعتاد، ومن لا يخصم  
أو ما لإجماع ونص خالفاً

(١) أي إذا سلم على جماعة، فرد السلام فرض كفاية عليهم.

(٢) فيجب عليهم الجهاد وعلى من بدون مسافة القصر منهم.

(٣) السفر للجهاد وغيره.

ليس له القضا خلاف العلم      ولا له، ولا لبعض خصم<sup>(١)</sup>  
 جاز له القضا على من غابا      لحجة من مدع ما رابا

### باب الدعوى والبيانات

إخبار شخص عن ثبوت حق      له على غير، لقاضي حق  
 يُسمى بدعوى، وعنوا بالبينة      شهودها، فالحق منهم بينه<sup>(٢)</sup>  
 فالمدعي من قوله قد خالفاً      لظاهر، والضد خصم لا خفاً  
 وجاز أخذ حقه ممن مطلق      ما لم يخف من ذاك فتنة تحل  
 من ادعى بالتقيد فليعين      جسماً ونوعاً، ثم قدراً يعتني  
 وبالعقار: يذكُر الحدودا      وجهة، محلله المخذودا  
 أو ادعى عينا فأوصاف السلم      أو النكاح فشروطه أتم  
 أو ادعى عقداً كبيع فليبين      صحته، وذكر تفصيل حسن  
 وتلتغي الدعوى إذا تناقضت      مثل شهادة لدعوى خالفت  
 إقرار مدعى عليه يُثبت      حقاً عليه، وإذا ما سكت  
 فمُنكر، له اليمين تستقر      سكوته بعد نكالا يُعبر  
 تعارض البيتين مبطل      إلا إذا مرجح يخصص

### باب في الشهادة

إخبار إنسان عن الشيء على الـ      وجه المخصص شهادة، فقل:  
 أعدادها من الرجال واجد      ذا لثبوت رمضان شاهد

(١) المراد بالبعض: أصول القاضي وفروعه، أي لا يجوز القضاء لأصوله وفروعه.

(٢) الهاء هنا للسكت.

وللرَّئي أربعَة ذُكُورُ  
 بائِثَيْنِ، أو بواحدٍ وامرأتَيْنِ  
 وللحدودِ واليَّي لا تُختَفِي  
 برجلَيْنِ، لا سِوَاهُمَا وَمَا  
 بأربعٍ مِنْهُنَّ أو بائِثَيْنِ  
 وكونُ شاهدٍ مُكَلَّفًا وحرَّ  
 "تركُ كَبِيرَة وإِصرَارٍ على  
 ومن شُرُوطِهَا<sup>(١)</sup>: اِتِّفَاءُ شُبْهَة  
 وكَشَاهَدَة بلا اسْتِشْهَادٍ  
 إلا إذا كَانَتْ لَوَجْهِ اللهِ فِي  
 كالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْإِ  
 وَلِشَّهَادَةِ لِفَعْلٍ اشْتَرَطُ  
 وَلِشَّهَادَةِ بِقَوْلٍ شَرَطُوا  
 شَهَادَة بِنَحْوِ مَوْتٍ وَنَسَبٍ  
 وَقَبْلُ شَهَادَة عَلَى شَهَادَة  
 شُرُوطُهَا: تَعَسُّرٌ مِنْ أَصْلٍ  
 تَبْيِينُ فَرْعٍ جِهَة التَّحْمُلِ

لِلْمَالِ أَوْ لِعَقْدِهِ مَذْكُورُ  
 أَوْ وَاحِدٍ مَعَ الْيَمِينِ دُونَ مَئِينِ  
 عَلَى الرِّجَالِ - كَالنِّكَاحِ - فَاقْتَفَرِ  
 يَظْهَرُ لِلنِّسَاءِ - كَحَيْضٍ - فاعْلَمَا  
 أَوْ وَاحِدٍ مِنْهُم مَعَ اثْنَيْنِ  
 وَذَا مُرُوءَة وَعَدْلًا مُسْتَقِرَّ  
 صَغِيرَة "أَصْلَ عَدَالَة جَلَا  
 كَالأَصْلِ لِلْفَرْعِ وَعَكْسٍ فَائِبَتْ  
 فَتَلْتَفِي مِنْ دُونِ الْاعْتِدَادِ  
 حَقُّ الْإِلَهِ عِنْدَ حَاجَة تَفِي  
 قِصَاصٍ، وَاسْتِيلَادِهِ مِمَّا نُقِلَ  
 إِبْصَارُهُ، فَارْدُدْ مِنَ الَّذِي اخْتَلَطَ  
 سَمْعًا وَإِبْصَارًا، فَخُذْ مَا ضَبَطُوا  
 عَنْ اسْتِفَاضَة رَأَوْهَا تُحْتَسَبُ  
 فِي غَيْرِ حَدِّ اللهِ حَيْثُ قَامَتْ  
 كَذَلِكَ اسْتِرْعَاؤُهُ بِالْقَوْلِ  
 تَمْيِيزُهُ الْأَصْلَ مَعَ اسْمٍ مُنْجَلِي

(١) أي شروط الشهادة.

## خاتمة في الأيمان

تَنْعَقِدُ الْيَمِينَ بِاللَّهِ وَبِالْ—  
 تَكْلِيفُ حَالِفٍ<sup>(١)</sup>، وَقَصْدٌ وَاخْتِيَا  
 وَتُكْرَهُ الْإِيمَانُ إِلَّا إِنْ أَتَتْ  
 يَمِينُهُ عَلَى حَرَامٍ حُرِّمَتْ  
 وَالْحِنْثُ فِي الْيَمِينِ بِالْمَكْرُوهِ سُنْ  
 إِطْعَامُ عَشْرَةِ الْمَسَاكِينِ أَوْ الـ  
 وَمَنْ يَكُنْ يَعْجِزُ عَنْهَا فَلْيَصُمْ  
 سَبْقُ اللِّسَانِ دُونَ قَصْدِ حَالِفٍ

العتق<sup>(٢)</sup>

إِزَالَةُ الرِّقِّ عَنِ الشَّخْصِ رُسِيمٌ  
 أَرْكَائُهُ ثَلَاثَةٌ: عَتِيقٌ  
 وَكَوْنُ مُعْتِقٍ مِنَ الْأَحْرَارِ  
 وَذَا وَلَايَةٍ عَلَى الْعَتِيقِ  
 صَرِيحٌ لَفْظِي: نَحْوُ أَعْتَقْتُ، كِنَا  
 وَالْحَمْلُ تَابِعاً لَأُمِّ عَتَقَا  
 وَعَتَقَهُ نَصِيْبُهُ مِنْ مُشْتَرَكٍ  
 وَمِلْكُ شَخْصٍ أَصْلُهُ أَوْ فَرْعاً

بِالْعَتِقِ، سُنٌّ، وَثَوَابُهُ جَسْمٌ  
 وَمُعْتِقٌ وَصِيْبَةٌ تَلِيْقُ  
 وَمُطْلَقِ التَّصَرُّفِ الْمُخْتَارِ  
 شُرُوطُهُ، فَاعْرِفْ عَلَى التَّحْقِيقِ  
 يَهُ بِنْيَةٍ كـ "لَا مِلْكَ لَنَا"  
 إِنْ كَانَ مِلْكُهُ لِمَنْ قَدْ أَعْتَقَا  
 يَسْرِي إِذَا كَانَ لِقِيَمَةٍ مَلِكٌ  
 عَتِقٌ عَلَيْهِ لَازِماً لَا مَنَعَا

(١) أي كونه مكلفاً.

(٢) ختموا الكتاب بباب العتق تفاوذاً.

مُعَلَّقُ الْعِثْقِ بِمَوْتِ سَيِّدٍ      مُدَبِّرٌ، ذَا مَنْ وَصَايَا فَأَعْدُدِ

### الكتابة وأم الولد

عَقْدٌ مَعَ الْعَبْدِ بِعِثْقِ عُلُقَا	بِعِوَضٍ مُنَجَّمَا ذَا حَقَّقَا
حَدَّ كِتَابَةٍ، تُسَنَّ إِنْ طَلَبُ	رَقِيقَهُ الْأَمِينُ وَهُوَ مُكْتَسِبُ
صَحَّتْ بِإِيجَابِ قَبُولِ مُتَّصِلِ	وَعِوَضٍ مُنَجَّمٍ، لَهُ أَجَلُ
يَلْزَمُ حَطُّ سَيِّدٍ مِنْ عِوَضٍ	وَكُونُهُ رُبْعاً وَسُبْعاً ارْتَضَى
وَإِنْ تَلَدَ أُمَةٌ حُرٌّ مِنْهُ مَا	فِيهِ مِنَ الصُّورَةِ شَيْءٌ عُلِمَا
فَتَلَكَ أُمٌّ وَلَدٍ وَعِثْقُهَا	حَتْمٌ بِمَوْتِهِ، كَذَاكَ وَلَدُهَا
أَعْتَقْنَا اللَّهَ مِنَ الْجَحِيمِ	أَدْخَلْنَا فِي جَنَّةِ النَّعِيمِ
فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعَةٍ	مَنْظُومَتِي بِفَضْلِ رَبِّي تَمَّتْ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ	عَلَى نَبِيِّنَا وَمَنْ وَالَاهُ

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	تقديم .....
٣	نبذة عن مؤلف قرّة العين .....
٦	نبذة عن المؤلف .....
٩	مقدمة .....
١٠	كتاب الصلاة .....
١٠	فصل في شروط الصلاة .....
١١	الشرط الأول: الطهارة عن الحدث .....
١١	الماء المطلق .....
١٢	فروض الوضوء .....
١٢	سنن الوضوء .....
١٣	نواقض الوضوء وما يحرم بها .....
١٤	الغسل وموجبه .....
١٤	الحيض والنفاس والاستحاضة .....
١٥	فروض الغسل وسننه .....
١٥	ما يحرم على الجنب والحائض والنفساء .....
١٥	التيمم .....
١٦	مسح الخفين .....

١٦	النوع الثاني من الطهر: الطهر عن النجاسة .....
١٧	التطهر .....
١٧	ما يعفى عنه من النجاسات .....
١٨	الشرط الثالث: ستر العورة .....
١٨	الشرط الرابع: معرفة دخول الوقت .....
١٨	الشرط الخامس: استقبال القبلة .....
١٩	فصل في صفة الصلاة .....
٢٠	القيام والفاحة .....
٢٠	من سنن الصلاة في القيام .....
٢١	الركوع .....
٢١	الاعتدال .....
٢٢	السجود .....
٢٢	الجلوس بين السجدين .....
٢٢	الطمأنينة، والتشهد الأخير، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لذلك .....
٢٣	التسليم والترتيب .....
٢٤	من سنن الصلاة أيضاً .....
٢٤	مكروهات الصلاة .....
٢٤	فصل في أبعاد الصلاة، ومقتضي سجود السهو .....
٢٦	سجود التلاوة .....
٢٦	فصل في مبطلات الصلاة .....

٢٧	..... فصل في الأذان والإقامة
٢٧	..... فصل في صلاة النفل
٢٨	..... صلاة العيدين
٢٨	..... التكبير
٢٩	..... صلاة الكسوفين
٢٩	..... صلاة الاستسقاء
٢٩	..... التراويح
٢٩	..... فصل في صلاة الجماعة
٣٠	..... مسائل
٣٠	..... شروط القدوة
٣١	..... مسائل
٣١	..... من لا تصح القدوة به ومن تكره
٣٢	..... أعذار ترك الجمعة والجماعة
٣٢	..... فصل في صلاة الجمعة
٣٣	..... أركان الخطبة وشروطهما وسننهما
٣٤	..... من آداب الجمعة
٣٤	..... القصر والجمع
٣٥	..... فصل في الصلاة على الميت
٣٥	..... الغسل
٣٥	..... الكفن
٣٦	..... الدفن

٣٦	.....	أركان صلاة الجنازة
٣٧	.....	ترتيب الأولى بالإمامة
٣٧	.....	باب الزكاة
٣٨	.....	نصاب الذهب والفضة
٣٨	.....	زكاة الحبوب والشمار
٣٩	.....	زكاة الأنعام
٣٩	.....	زكاة الفطر
٤٠	.....	أداء الزكاة
٤٠	.....	من لا يجزئ دفع الزكاة إليهم
٤٠	.....	الغنيمة والفبيء وقسمتهما
٤١	.....	باب الصوم
٤١	.....	المفطرات
٤٢	.....	رخص الفطر وما يترتب على الفطر
٤٢	.....	سنن الصيام
٤٢	.....	الاعتكاف
٤٣	.....	صيام التطوع
٤٣	.....	باب الحج
٤٤	.....	المواقيت
٤٤	.....	أوجه النسك الثلاثة
٤٥	.....	محظورات الإحرام
٤٥	.....	أركان الحج وواجباته وسننه

٤٧	..... الفدية
٤٨	..... التضحية والعقيقة
٤٩	..... الذبح والصيد والأطعمة
٥٠	..... النذر
٥١	..... باب البيع
٥١	..... الربا
٥٢	..... السلم
٥٢	..... بعض المحرمات
٥٣	..... فصل في الخيار
٥٣	..... فصل في حكم المبيع قبل القبض
٥٤	..... فصل في بيع الأصول
٥٤	..... فصل في اختلاف المتعاقدين
٥٥	..... فصل في القرض والرهن
٥٥	..... القرض
٥٥	..... الرهن
٥٥	..... فصل في الحجر
٥٦	..... فصل في الحوالة
٥٧	..... فصل في الصلح
٥٧	..... فصل في الضمان والكفالة
٥٨	..... باب في الوكالة والقراض والشركة
٥٨	..... الوكالة

٥٨	القراض .....
٥٩	فصل في الشفعة .....
٥٩	باب الإجارة .....
٦٠	المساقاة والمزارعة .....
٦٠	باب العارية .....
٦١	فصل في الغصب .....
٦١	باب في الهبة .....
٦١	باب في الوقف .....
٦٢	باب الإقرار .....
٦٢	باب الوصية .....
٦٣	باب الفرائض .....
٦٤	الوارثون .....
٦٥	الفروض .....
٦٥	العمرتان .....
٦٥	أصحاب الفروض وشروطهم .....
٦٦	التعصيب .....
٦٨	الحجب .....
٧٠	المشركة .....
٧١	الجد والإخوة .....
٧٢	الأكدرية .....
٧٢	المعاداة .....

٧٣	..... الحساب
٧٤	..... الأصول والعول
٧٥	..... التصحيح
٧٦	..... تقسيم الإرث
٧٧	..... المناسخة
٧٩	..... الإرث بالاحتياط: الخنثى، المفقود، الحمل
٨٠	..... الغرقى والهدمى
٨٠	..... الرد وذو الأرحام
٨٢	..... فصل في الوديعة
٨٢	..... فصل في اللقطة
٨٣	..... اللقيط
٨٣	..... باب النكاح
٨٣	..... أركان النكاح:
٨٥	..... فصل في الكفاءة
٨٦	..... فصل في نكاح الأمة
٨٦	..... فصل في الصداق
٨٦	..... المتعة
٨٧	..... الوليمة
٨٧	..... فصل في القسم والنشوز
٨٧	..... فصل في الخلع
٨٨	..... فصل في الطلاق

٨٩	..... فصل في الرجعة
٨٩	..... فصل في الإيلاء
٨٩	..... فصل في الظهار
٩٠	..... فصل في العدة
٩٠	..... أنواع العدة:
٩١	..... الاستبراء
٩١	..... فصل في النفقة
٩١	..... فصل في الفسخ
٩٢	..... فصل في الحضانة
٩٢	..... باب الجنائية
٩٣	..... شروط القصاص
٩٣	..... قصاص الجرح والأعضاء
٩٣	..... الديات
٩٤	..... دية الأعضاء والمنافع
٩٥	..... الكفارة
٩٥	..... باب الردة - نعوذ بالله من ذلك -
٩٥	..... باب الحدود
٩٥	..... حد الزنى
٩٦	..... حد القذف
٩٦	..... حد الخمر
٩٧	..... حد السرقة

٩٧	..... التعزير
٩٨	..... دفع الصائل
٩٨	..... الختان:
٩٨	..... باب الجهاد
٩٩	..... باب القضاء
١٠٠	..... باب الدعوى والبيّنات
١٠٠	..... باب في الشهادة
١٠٢	..... خاتمة في الإيمان
١٠٢	..... العتق
١٠٣	..... الكتابة وأم الولد
١٠٤	..... الفهرس